تقرير

ترانزيت الجحيم

الانتهاكات المروعة التي تطال المهاجرين الأفارقة خلال عبورهم للأراضي اليمنية

مواطنة لحقوق الإنسان

ديسمبر/كانون الأول 2023

ترانزيت الجحيم

الانتهاكات المروعة التي تطال المهاجرين الأفارقة خلال
عبورهم للأراضي اليمنية

ديسمبر/كانون الأول 2023

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 9

مقدمة 17

المنهجية 19

خلفية عامة: النزاع المسلح في اليمن وأوضاع المهاجرين 23

أولًا: النزاع المسلح في اليمن 24

ثانيًا: اليمن والهجرة 25

ثالثًا: رحلة المهاجرين الأفارقة من دول الأصل إلى اليمن 27

رابعًا: مناطق استقبال المهاجرين الأفارقة في اليمن 30

خامسًا: نقاط تجمع المهاجرين الأفارقة في اليمن 31

سادسًا: المخاطر والتحديات التي يتعرض لها المهاجرون الأفارقة أثناء رحلة العبور في اليمن 32

سابعًا: سياسة أطراف النزاع تجاه تدفق المهاجرين الأفارقة 34

ثامنًا: المهاجرون في اليمن بين تفاقم المعاناة وشحة المساعدات الإنسانية 36

الفصل الأول: انتهاكات حرس الحدود السعودي وحدات التحالف بقيادة السعودية والإمارات بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن 39

مقدمة 41

أولًا: مناطق العبور الحدودية 42

ثانيًا: انتهاكات وحدات حرس الحدود السعودي وقوات التحالف بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن 45

ثالثًا: نماذج لانتهاكات وحدات حرس الحدود السعودي وقوات التحالف بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن 47

الفصل الثاني: انتهاكات جماعة أنصار الله "الحوثيين" وعصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرتها بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن 57

المقدمة 58

أولًا: طرق عبور المهاجرين الأفارقة ونقاط تجمعهم في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة أنصار الله" الحوثيين" 60

ثانيًا: انتهاكات جماعة أنصار الله "الحوثيين" بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن 69

ثالثًا: نماذج لانتهاكات جماعة أنصار الله" الحوثيين" بحق مهاجرين أفارقة في اليمن 72

رابعًا: انتهاكات عصابات التهريب والاتجار بالبشر الواقعة في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله " الحوثيين" بحق المهاجرين الأفارقة 75

خامسًا: نماذج لانتهاكات عصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرة أنصار الله " الحوثيين" 77

الفصل الثالث: انتهاكات قوات المجلس الانتقالي الجنوبي وعصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرتها بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن 79

مقدمة 81

أولًا: نقاط وصول المهاجرين الأفارقة في مناطق سيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي 86

ثانيًا: نقاط تجمُّع وطرق عبور المهاجرين الأفارقة في مناطق سيطرة قوات المجلس الانتقالي في اليمن 88

ثالثًا: انتهاكات قوات المجلس الانتقالي الجنوبي بحق المهاجرين الأفارقة 93

رابعًا: نماذج لانتهاكات قوات المجلس الانتقالي الجنوبي بحق مهاجرين أفارقة في اليمن 94

خامسًا: نماذج لاعتداءات عصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرة قوات المجلس الانتقالي على المهاجرين الأفارقة في اليمن 96

الفصل الرابع: انتهاكات قوات الحكومة المعترف بها دوليًا وعصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرتها بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن 101

مقدمة 103

أولًا: نقاط وصول وتجمع المهاجرين الأفارقة في مناطق سيطرة قوات الحكومة المعترف بها دوليًا في اليمن 106

ثانيًا: انتهاكات قوات الحكومة المعترف بها دوليًا بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن 111

ثالثًا: نماذج لانتهاكات قوات الحكومة المعترف بها دوليًا على المهاجرين الأفارقة في اليمن 112

رابعًا: اعتداءات عصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرة قوات الحكومة المعترف بها دوليًا على المهاجرين الأفارقة في اليمن 113

الفصل الخامس: الاعتداءات على المهاجرين والقانون الدولي 119

أولًا: تصنيف النزاع المسلح في اليمن والقانون واجب التطبيق 120

ثانيًا: الحماية المطبقة على المهاجرين في حالات النزاع المسلح 121

ثالثًا: الحماية العامة 122

رابعًا: التهريب والاتجار والاسترقاق 122

خامسًا: التنقل 123

سادسًا: التعذيب 124

سابعًا: الانتهاكات بحق المرأة 124

ثامنًا: جريمة التهريب ومساءلة أفراد عصابات التهريب على المستوى الوطني 125

الخاتمة 127

التوصيات 129

ملحق رقم 1:

تعريف المفاهيم ذات العلاقة بموضوع التقرير 135

ملحق رقم2:

ملخص الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع وعصابات التهريب والاتجار بالبشر بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن 141

شكر وتقدير 161

صورة أماكن اقامة المهاجرين _ ترحيل قسري _
شبوة _ عتق _ 9 مارس 2020

الملخص التنفيذي

أشكال عدة من المعاناة، وأنواع مختلفة من التحديات والمخاطر والانتهاكات يواجهها المهاجرون الأفارقة منذ اندلاع النزاع المسلح في اليمن أواخر العام 2014، وما فاقم من معاناتهم تلك هو تعدد الأطراف المتحاربة وتدخل أطراف إقليمية ودولية على رأسها التحالف بقيادة السعودية والإمارات في خضم النزاع، بالإضافة إلى توزع الإقليم الجغرافي للجمهورية اليمنية بين أطراف متعددة تنتهج سياسة واحدة لا إنسانية تجاه المهاجرين الأفارقة، حيث ترتكب ضدهم أنواع عدة من الانتهاكات متجاهلة قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان بصورة صارخة.

يهدف هذا التقرير إلى الوقوف عند الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون الأفارقة في اليمن، وتسليط الضوء عليها وبما يمكن من نقل صورة حقيقية عن المعاناة التي تواجهها هذه الفئة وحجم تلك المعاناة والمسؤولين عنها، كواحدة من أكثر الفئات هشاشةً وعجزًا في المجتمع، علاوة على كونها لا تمتلك السبل للتعبير عما تعانيه وتتعرض له، ما يجعلها فئة منسية، ومعاناتها غير مرئية بالنسبة للكثيرين، وبمعنى آخر، فإن هذا التقرير يمثل محاولةً لإيصال صوت المهاجرين ونقل مأساتهم، وتعرية أطراف النزاع وفضح انتهاكاتهم بحق هذه الفئة في ما تطرق له من موضوعات، وما خلص إليه من نتائج، وفي الوقت ذاته يعمل على مناقشة السبل التي من شأنها التخفيف من معاناتهم تلك، والإسهام في حل مشكلاتهم، ومُساءلة المنتهكين ومحاسبتهم من خلال ما يقدمه من توصيات.

يستند هذا التقرير في موضوعاته ونتائجه إلى مقابلات أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع ضحايا الانتهاكات من المهاجرين الأفارقة، وأفراد أسرهم، وشهود العيان والعاملين الصحيين وغيرهم، حيث أجرت مواطنة قرابة الـ 155 مقابلة حول 112 واقعة انتهاك على الأقل، من خلال فريق البحث الميداني في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، وإلى جلسات النقاش البؤرية التي عقدتها مواطنة بهدف تحديد طرق عبور المهاجرين وعرض أنماط الانتهاكات التي يتعرضون لها في مناطق سيطرة أطراف النزاع المختلفة في الفترة 16-12 مارس/ آذار 2023 في مقرها الرئيسي بأمانة العاصمة صنعاء، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية التي نفذها الفريق المركزي إلى عددٍ من المحافظات على رأسها محافظة صعدة، ومحافظات عدن، وشبوة، وأبين وغيرها، التقى الفريق خلالها بعدد من المهاجرين وأجرى العديد من المقابلات وعمل على تتبع طرق العبور المختلفة، ومعاينة نقاط الوصول ومراكز التجمع، وأخيرًا إلى المناقشات التي أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع منظمات إنسانية كالمنظمة الدولية للهجرة للوقوف عند الصعوبات التي تواجهها في إطار عملها على تقديم المساعدات للمهاجرين وغيرها من المنظمات، وفي جزء من هذا التقرير تم الاعتماد على المصادر الثانوية كبيانات وإحصائيات المنظمات الدولية، والتقارير الصادرة عنها، والاتفاقيات ذات الصلة بموضوع الهجرة وغيرها من المصادر الثانوية التي مكنت من بلورة المنظور العام للهجرة في اليمن، واستعانت مواطنة بخبير قانوني مختص في عمليتي التأطير والتكييف القانوني لموضوع التقرير.

يتكون التقرير من خلفية عامة تطرقت لسياق النزاع المسلح في اليمن وأوضاع المهاجرين، وخمسة فصول رئيسية خصصت أربعة منها لاستعراض الانتهاكات التي ترتكبها أطراف النزاع المسلح في اليمن بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن، وهي الفصول من الأول إلى الرابع وتناولت على التوالي : انتهاكات قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات وحرس الحدود السعودي، وانتهاكات جماعة أنصار الله (الحوثيين)، فانتهاكات قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، وأخيرًا انتهاكات قوات الحكومة المعترف بها

دوليّا، وخصص الفصل الخامس والأخير لنوع من التأطير القانوني من خلال الاعتداءات على المهاجرين، والقانون الدولي .

تم تقسيم فصول الانتهاكات الأربعة، وهي الفصول الأهم في هذا التقرير إلى مجموعة موضوعات ناقشت نقاط وصول المهاجرين وتجمعهم في مناطق سيطرة كل طرف من الأطراف الأربعة، وأنماط الانتهاكات التي ترتكبها هذه الأطراف، ثم استعراض نماذج من الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون الأفارقة في مناطق سيطرة هذه الأطراف سواءٌ تلك التي ترتكبها قواتها بشكل مباشر أو تلك التي ترتكبها عصابات التهريب والاتجار بالبشر التي تنشط في مناطق سيطرتها.

وخلص التقرير إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1 - يسعى معظم المهاجرين الأفارقة في اليمن للوصول إلى دول الخليج على رأسها المملكة العربية السعودية، بحثًا عن مستوى أفضل من الحياة وفرص عمل مرتفعة الدخل، ويجهل العديد منهم وجود نزاع مسلح في اليمن، ولا يدركون حجم المخاطر التي تنتظرهم أثناء رحلتهم، وتصبح مهمة عودتهم إلى بلدانهم عقب وصولهم اليمن صعبة للغاية.

2 - يسلك المهاجرون الأفارقة طرق متشعبة وغير آمنة ويتم نقلهم من قبل عصابات التهريب والاتجار بالبشر بواسطة وسائل نقل غير صالحة وتفتقد إلى أدنى معايير السلامة، ويواجهون خلال رحلتهم العديد من الصعوبات، ويتعرضون لانتهاكات مباشرة عدة أبرزها القتل، والتشوية، والاحتجازات التعسفية والاختفاء القسري، والتعذيب، والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي، كالتحرش والاغتصاب، بالإضافة إلى الاستغلال، والتجويع، والنهب، والابتزاز، والعنف بشتى أنواعه، بالإضافة إلى الانتهاكات غير المباشرة كالهجمات الجوية، ووقائع الألغام والأجسام المتفجرة، وتمثل نقاط وصول وتجمُّع المهاجرين في مختلف المحافظات بيئات خصبة لارتكاب تلك الانتهاكات.

3 - يعمل المهاجرون في اليمن، وفي سبيل تغطية احتياجاتهم وتوفير المال اللازم لإكمال رحلتهم نحو دول الخليج في أعمال مختلفة وبأجور زهيدة وشروط عمل مجحفة، ويتم استغلالهم من قبل عصابات التهريب والمجتمع المضيف، ومعظمهم يواجه صعوبة في التواصل بسبب اختلاف اللغة.

4 - تنتهج جميع أطراف النزاع دون استثناء سياسة واحدة تجاه المهاجرين، وترتكب بحقهم انتهاكات عدة حيث وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 112واقعة انتهاك بحق المهاجرين الأفارقة، ارتكبتها أطراف النزاع المسلح في اليمن وعصابات التهريب والاتجار بالبشر المنتشرة على امتداد خط عبور المهاجرين البرية والبحرية من دول القرن الأفريقي ومرورًا باليمن، ووصولًا إلى الشريط الحدودي بين اليمن والسعودية، منها 32 واقعة انتهاك ارتكبتها جماعة أنصار الله « الحوثيين»، و 40 واقعة انتهاك ارتكبتها قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات من بينها 36 واقعة انتهاك ارتكبتها وحدات حرس الحدود السعودي،

و 10 وقائع انتهاك ارتكبتها قوات المجلس الانتقالي بتشكيلاته المختلفة ، و6 وقائع انتهاك ارتكبتها قوات الحكومة المعترف بها دوليًا، وتتحمل عصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرة أطراف النزاع المختلفة مسؤولية 24 واقعة انتهاك بحق المهاجرين، وما توصلت له مواطنة وتم استعراضه خلال التقرير يمثل النماذج التي تمكنت مواطنة من الوصول لها وتوثيقها، ولا يغطي كافة الانتهاكات بحق المهاجرين، إذ أن الانتهاكات الفعلية تفوق ما توصلت له مواطنة بكثير.

التوصيات

إلى أطراف النزاع:

- الكف فورًا عن شن هجمات غير مشروعة على المدنيين عمومًا، وعلى المهاجرين الأفارقة وطالبي اللجوء بصفة خاصة. والالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية.
- تسهيل الوصول الآمن والسريع ومن دون عوائق للإمدادات الإنسانية، وموظفي الإغاثة إلى جميع المحافظات اليمنية، وعلى وجه الخصوص المناطق التي يتركز فيها المهاجرون الأفارقة وطالبو اللجوء.
- احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الثقافية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالهجرة والمهاجرين.
- إغلاق مراكز الاحتجاز غير القانونية الخاصة بالمهاجرين، على رأسها مراكز الاحتجاز التابعة لعصابات التهريب والاتجار بالبشر، والإفراج عن المهاجرين الأفارقة المحتجزين بشكلٍ تعسفي، والتحقيق في وقائع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللا إنسانية والمسيئة في مراكز الاحتجاز، وتوفير بيئة احتجاز صحية وإنسانية لمن يواجهون تهم جنائية.
- إيقاف تجنيد المهاجرين الأفارقة واستخدامهم في النزاع المسلح في اليمن، خصوصًا الأطفال منهم، والامتناع عن استخدام المهاجرين في الأعمال الشاقة والأعمال العسكرية وإطلاق المجندين وإعادتهم على الفور.
- اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإنهاء ومنع العنف الجنسي. وأنواع الاستغلال الأخرى كالسخرة والاسترقاق وغيرها من أشكال العبودية.
- تحسين ظروف العمل وفرض الرقابة على أرباب العمل للحد من مصادرة حقوق المهاجرين، لا سيَّما الحقوق المرتبطة بالتأمين الصحي والأجور العادلة.

إلى جماعة أنصار الله "الحوثيين" المسلحة:

- الكف عن إطلاق الرصاص الحي واستخدام الأجسام المتفجرة بمختلف أشكالها وتعريض حياة المدنيين وعلى رأسهم المهاجرين الأفارقة للخطر.
- السماح بالوصول المستقل للمساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يواجه فيها المهاجرون

احتياجات حادة، لا سيما في محافظات صعدة والجوف وصنعاء والبيضاء وذمار.

- التوقف عن احتجاز المهاجرين دون مسوغات قانونية، خاصةً الأطفال والنساء، وتوفير ظروف احتجاز ملائمة وصحية لمن يواجهون تهم جنائية، وتمكين الوكالات الإنسانية من الوصول المنتظم إلى المحتجزين.
- إغلاق أماكن الاحتجاز ونقاط التجميع التي تُنشئُها عصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرتها.
- وقف حملات الاحتجاز التعسفي والترحيل القسري للمهاجرين إلى مناطق خارج سيطرتها.
- إيقاف أنشطة الاتجار بالبشر، خصوصًا الأطفال والنساء، ومحاربة كافة أشكال الاستغلال كالسُخرة والاسترقاق والاستغلال الجنسي.
- تقديم التسهيلات والدعم اللازم للمنظمات الدولية، خصوصًا المنظمة الدولية للهجرة في اليمن من أجل توفير المساعدات الإنسانية للمهاجرين في مناطق سيطرتها.
- الالتزام بإنهاء استخدام الألغام المضادة للأفراد والمركبات وتقديم خرائط للمناطق المتأثرة بالألغام لتسهيل عملية إزالة الألغام وتجنب تضرر المدنيين والمهاجرين.
- الوقف الفوري لتجنيد واستخدام المهاجرين الأفارقة والأطفال منهم على وجه الخصوص في الأعمال العسكرية والأعمال الشاقة.

إلى حرس الحدود السعودي وقوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة:

- إجراء تحقيقات موثوقة ونزيهة وشفافة في انتهاكات القوانين الدولية والانتهاكات ضد المهاجرين الأفارقة وعلى رأسها انتهاكات قوات حرس الحدود السعودي، وإحالة أفراد حرس الحدود الذين قاموا بإطلاق النار على المهاجرين عند الحدود ومحاسبتهم، وينبغي فورًا إلغاء جميع أوامر "إطلاق النار" على المهاجرين.
- الكف فورًا عن الهجمات العشوائية وغير القانونية داخل الأراضي اليمنية والتي تلحق أضرارًا بالمدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والأسواق ومنازل المهاجرين على الخط الحدودي مع اليمن، والالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والاحتياطات.
- إيقاف عمليات التعذيب والمعاملة المسيئة واللا إنسانية التي تمارسها قوات حرس الحدود السعودي مع المهاجرين أثناء اعتقالهم واحتجازهم.
- توفير سُبل انتصاف سريعة وكافية للضحايا وعائلاتهم بسبب الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات الناتجة عن الهجمات غير المشروعة، واعتماد آلية موحدة وشاملة ويمكن الوصول إليها بسهولة لتوفير تعويضات للضحايا، بما فيهم المهاجرون الأفارقة الذين يعانون خسائر بسبب الاستخدام المفرط للقوة.

- تحسين ظروف أماكن احتجاز المهاجرين الأفارقة بما يتلاءم مع المعايير الدولية لأماكن الاحتجاز، وتمكين الوكالات والجهات الحقوقية من الوصول المنتظم إليها.
- توفير سُبل انتصاف سريعة ومناسبة للضحايا المهاجرين وعائلاتهم بسبب الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات، والناتجة عن الانتهاكات المرتكبة.

- **إلى الحكومة المعترف بها دوليًا:**

- الكف عن استخدام القوة المفرطة بما في ذلك الرصاص الحي عند التعامل مع المهاجرين الأفارقة الذي يعبرون المناطق التي تسيطر عليها، والالتزام بقوانين حقوق الإنسان عند التعامل مع المهاجرين الأفارقة وأسرهم، لا سيما الأطفال والنساء.
- الكف الفوري عن احتجاز المهاجرين الأفارقة تعسفيًا، وإيقاف حملات التهجير القسرية.
- إجراء تحقيقات شفافة حول الانتهاكات التي طالت المهاجرين الأفارقة، ومحاسبة المنتهكين، وتعويض الضحايا.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المهاجرين الأفارقة وطالبي اللجوء، والتنسيق مع الوكالات الدولية لحشد موارد كافية توفر كافة الاحتياجات الأساسية لبقائهم على قيد الحياة، وتحديد مراكز إيواء خاصة بهم.
- منع أنشطة عصابات وشبكات التهريب في مناطق سيطرتها، وإحالة مرتكبي الاعتداءات ضد المهاجرين الأفارقة إلى القضاء، وإزالة أماكن تجميع واحتجاز المهاجرين التي تديرها هذه العصابات.
- التنسيق مع الحكومة الإثيوبية والصومالية، وتسهيل مهام منظمة الهجرة الدولية المتعلقة ببرامج العودة الطوعية للمهاجرين الأفارقة، خصوصًا الجرحى والأطفال والنساء.
- تطبيق التشريعات والقوانين الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين وظاهرة الاتجار بالبشر، وتجريم الاعتداءات على المهاجرين ولا سيَّما تلك التي ترتكبها العصابات المنظمة.

- **إلى قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا:**

- الكف عن إطلاق الرصاص الحي واستخدام العنف بمختلف أشكاله عند التعامل مع المهاجرين الأفارقة.
- الكف عن احتجاز المهاجرين الأفارقة تعسفيًا في مناطق سيطرتها، خصوصًا في محافظتي لحج وحضرموت.
- منع الممارسات والاعتداءات التي ترتكبها قواتها بحق المهاجرين الأفارقة بما في ذلك الاعتداءات الجنسية، والابتزاز المالي، والمعاملة اللا إنسانية والمهينة.
- إغلاق مراكز الاحتجاز الخاصة بالمهاجرين، وعلى رأسها مراكز الاحتجاز التابعة لعصابات الاتجار

بالبشر، والإفراج عن المهاجرين الأفارقة المحتجزين بشكل تعسفي، والتحقيق في وقائع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمسيئة في مراكز الاحتجاز.

- منع أنشطة التهريب التي تقوم بها عصابات التهريب والاتجار بالبشر في منطقة رأس العارة ومناطق الوصول الساحلية الأخرى، وإغلاق الأحواش التي أنشأتها العصابات بغرض احتجاز المهاجرين الأفارقة تعسفيًا، وفتح تحقيقات شفافة حول الاعتداءات التي تمارسها عصابات التهريب، خصوصًا العنف الجنسي، والقتل والتشويه، والابتزاز المالي، والسُخرة.
- توفير التسهيلات اللازمة التي تحتاجها المنظمات الدولية والمحلية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمهاجرين الأفارقة وطالبي اللجوء، وتنفيذ برامج العودة الطوعية وغيرها من الخدمات الإنسانية للمهاجرين.

إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- دعم الجهود المبذولة لوقف الأعمال العدائية، والتوصل إلى سلام دائم وشامل، وضمان المساءلة عن الانتهاكات والجرائم الخطيرة بما فيها الجرائم المرتبطة بالمهاجرين الأفارقة في اليمن.
- توفير الدعم والتمويل المالي الكافي لجهود الوكالات الدولية التي تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للمهاجرين في اليمن، وتنفيذ برامج وأنشطة توفر الحماية لقضايا المهاجرين، مع ازدياد حجم الاحتياج بسبب ارتفاع أعداد المهاجرين إلى اليمن.
- تشكيل آلية جنائية دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات التي طالت المهاجرين الأفارقة.
- دعم منظمات المجتمع المدني المستقلة لتعزيز قدرتها على رصد وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في اليمن بما فيها الانتهاكات التي تطال المهاجرين الأفارقة.
- بذل جهود واسعة من أجل توفير الإمكانيات اللازمة لإنقاذ المهاجرين الأفارقة من الغرق في عرض البحر.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

- إنشاء آلية تحقيق دولية لتحديد المسؤولين عن الانتهاكات والانتهاكات الجسيمة المزعومة والجرائم ذات الصلة، بهدف ضمان المُساءلة الكاملة للجناة وتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا المدنيين، بما في ذلك الضحايا من المهاجرين الأفارقة.

- **إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:**

  - استعمال الإمكانيات الموجودة تحت تصرف المجلس، بما في ذلك فرض عقوبات على الأشخاص أو الكيانات المسؤولة عن الاعتداءات ضد المدنيين بما فيهم المهاجرين الأفارقة، عند الاقتضاء بموجب السلطات القائمة، للضغط من أجل تقديم المساعدات الإنسانية بالكامل ومن دون عوائق، ودعم العملية السياسية باعتبارها السبيل الوحيد المجدي لوضع حد للنزاع المسلح في اليمن.
  - التأكيد على أبعاد حقوق الإنسان في النزاع في اليمن، وضمان عدم الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأخطر الجرائم.
  - توجيه الأمين العام إلى نشر قائمة كاملة ودقيقة بالجناة في التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك إدراج الضحايا الأطفال من المهاجرين الأفارقة مع وضعهم جميعًا على نفس المستوى.
  - الدفع باتجاه تصديق دول التحالف وعلى رأسها المملكة العربية السعودية على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالمهاجرين وحقوق العمال.
  - إحالة ملف حقوق الإنسان في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية وبما يضمن تحقيق مُسائلة جنائية شاملة والانتصاف للضحايا بمن فيهم المهاجرين الأفارقة.

- **إلى مؤسسات المجتمع المدني**

  - إنشاء آلية تحقيق وإبلاغ مستقلة تضم قوى منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية المستقلة تعمل على الكشف عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في اليمن بما فيها الانتهاكات التي تطال المهاجرين الأفارقة.
  - العمل على رفع وعي المجتمع المضيف بظروف المهاجرين وحاجتهم إلى تلقي العون، وإلى الطرق السليمة والإنسانية في التعامل مع مجتمع المهاجرين.
  - تنظيم حملات مناصرة مناهضة لعمليات الترحيل القسري التي يتعرض لها المهاجرين من وقت لآخر في معظم المحافظات اليمنية على أيدي أطراف النزاع المختلفة.
  - مشاركة المنظمات الدولية المعنية بالهجرة في تسجيل المهاجرين وتحديد احتياجاتهم، ومراكز تَجَمُعهم وطرق عبورهم الرئيسية وبما يسهل من عملية تقديم الخدمات اللازمة لهم.

مقدمة

تدفع الظروف المناخية والنزاعات المشتعلة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها دول القرن الأفريقي على مدى سنوات أعدادًا كبيرة من الأفراد إلى الهجرة، ظنًا منهم أن مغادرة أوطانهم هي السبيل الوحيد للنجاة من الويلات التي يتحتم عليهم مواجهتها في بلدان المنشأ، يستجيب أولئك المهاجرون لفطرتهم البشرية التي تحثهم على الاستمرار والسعي وعدم الاستسلام فينطلقون بحثًا عن مستوى أفضل من الحياة، على اعتبار أنه لا يوجد ما هو أسوأ من الحال الذي بلغوه في أوطانهم وأن أيًا ما سيواجهونه سيكون أقل سوءًا، وفي ظل عدم إدراكهم لما ينتظرهم واعتقادهم في أقصى الحالات أن معاناتهم ستتوقف على معاناة عبور الطريق من بلدانهم إلى محطتهم الأولى والتي قد تكون محطة عبور أخرى أكثر سهولة بنظرهم أو دول المقصد ذاتها، وأن ما ينتظرهم بعد ذلك هي حياة أخرى تصون كرامتهم ويجدون فيها الأمن والرفاه المنشود، وهو ما لا يحدث إذ ينتظر هؤلاء المهاجرون سلسلة من العذابات وأنواع مختلفة من المعاناة التي لا يمكن تصورها، وكون اليمن دولةً وسطًا من حيث موقعها بين دول القرن الأفريقي ودول الخليج العربي على رأسها المملكة العربية السعودية التي تعد هدفًا طموحًا ووصولها غاية معظم المهاجرين بسبب الوفرة المالية التي تتمتع بها وتوفر فرص العمل فيها بدُخُولٍ مرتفعة، وبالتالي فرص تحقيق تطلعات المهاجرين في الحياة الكريمة والرفاه الذي يتكبدون عناء الهجرة من أجله، يجعل من اليمن وجهةً لأفواج من المهاجرين الأفارقة كمحطة عبور إلى السعودية، حيث تفوق أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين يعبرون الضفاف الساحلية للقرن الأفريقي نحو اليمن (دولة عبور) والمملكة العربية السعودية (دولة مقصد) عدد المهاجرين الوافدين من قارة أفريقيا نحو قارة أوروبا.[1]

وعلى الرغم من الأعداد الكبيرة للمهاجرين والذي يتطلب تدخلًا فعالًا واتخاذ خطوات حقيقية في سبيل التخفيف من المعاناة والحد من المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون على مختلف المستويات، إلا أن تعاطي المجتمع الدولي مع ملف الهجرة الإقليمي نحو اليمن يظل باهتًا للغاية.

اليمن بلد يقع في الجزء الجنوبي الغربي من الشرق الأوسط، جنوب المملكة العربية السعودية، ويُصَنف من بين أفقر البلدان، ولديه أدنى مؤشرات التنمية البشرية.[2] وهو ما يجعل المهاجرين أمام مغامرة ومعاناة ممتدة تبدأ بصورة فعلية عند وصولهم إلى السواحل اليمنية، حيث تمارس أطراف النزاع في اليمن وعصابات التهريب أنواع عدة من الانتهاكات ضدهم، فالبلد المشتعل منذ ما يقارب تسع سنوات والذي وصلوه لتوهم ليس بأفضل من حال البلدان التي غادروها طلبًا للنجاة.

1 Peter Tinti, "Migrant smuggling: Paths from the horn of Africa to Yemen and Saudi Arabia", ISS institute for security studies, Nov. 2017, available at: https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/aitwr-7.pdf

2 The Human Development Index (HDI):access to knowledge and a decent standard of living. Since 1990, Yemen has consistently shown low HDI value. In 2017, it ranked 178th out of 189 countries and territories. http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/YEM.pdf

المنهجية

قامت مواطنة لحقوق الإنسان بإعداد هذا التقرير لتسليط الضوء على معاناة المهاجرين الأفارقة في اليمن أثناء النزاع المسلح، والانتهاكات التي يتعرضون لها في مناطق سيطرة مختلف أطراف النزاع ومن قبل عصابات التهريب والاتجار بالبشر، ويحاول التقرير عكس صورة حقيقية لما تواجهه هذه الفئة من صعوبات وتحديات ومخاطر، بالإضافة إلى التطرق لزوايا عدة متعلقة بموضوع المهاجرين الأفارقة في اليمن كطرق العبور، والمساعدات الإنسانية، والجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية للتخفيف من معاناة المهاجرين وغيرها من المحاور.

« مواطنة» هي منظمة يمنية مستقلة تدافع عن حقوق الإنسان من خلال توثيق الأضرار التي لحقت بالمدنيين، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، والمناصرة والإجراءات القانونية، عملت منظمة مواطنة بشكل مكثف لتوثيق الأضرار المدنية التي ارتكبتها جميع الأطراف المتنازعة في اليمن، بما في ذلك نشر تقارير عن الانتهاكات والاعتداءات من قبل جماعة أنصار الله «الحوثيين» المسلحة، والتحالف بقيادة السعودية والإمارات، ووحدات من حرس الحدود السعودي، والحكومة اليمنية المعترف بها دوليّا، والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات وغيرها.

تستند نتائج هذا التقرير إلى المقابلات والأبحاث الإضافية التي أجراها فريق الباحثين الميدانيين والمركزيين في مواطنة، حيث تمتلك «مواطنة» شبكة من الباحثين الميدانيين في مختلف المحافظات اليمنية، يقومون بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتوثيقها، بعد أن تم تدريبهم على إجراء مقابلات مع ضحايا الفئات الهشة مثل ضحايا التعذيب والعنف الجنسي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والنساء والأطفال، والمهاجرين الأفارقة.

يستخدم باحثو مواطنة أساليب تحقيق صارمة وخاضعة لمراجعة الأدلة للتحقيق في الوقائع المزعومة. حيث يجمع الباحثين الإفادات مباشرة من الناجين وأفراد الأسرة والشهود والوثائق الساندة التي تتعلق بالضحايا أو شهادات الشهود.

تتم مراجعة جميع الوقائع التي وثقها الباحثون الميدانيون في «مواطنة» وفحصها من قبل فريق الباحثين المركزيين في مقر «مواطنة»، وبالإضافة إلى ما يقوم به فريق البحث الميداني ينفذ أيضًا فريق البحث المركزي في «مواطنة» زيارات ميدانية دورية إلى مختلف المحافظات لمواصلة التحقيق في حالات معينة، وتختار مواطنة القضايا للتحقيق فيها بناءً على وجود أضرار مدنية وبغض النظر عن الطرف الذي قام بالانتهاك.

لغرض هذا التقرير، أجرت مواطنة أكثر من 155 مقابلة مع المصادر الأولية والموثوقة، مثل ضحايا المهاجرين الأفارقة والناجين والشهود والعاملين في المجال الطبي والإنساني، من خلال البحث الميداني الاستقصائي، بما في ذلك التحقيقات المتعمقة والفحص المباشر للمواقع التي وقعت فيها الاعتداءات.

فحصت مواطنة الوثائق والصور ومقاطع الفيديو وأشكال أخرى من الأدلة المادية، وكلفت خبراء الطب الشرعي حيثما كانت هناك إمكانية للوصول إلى جثث الضحايا، حيث تمت مراجعتها مع المعلومات التي تم جمعها من خلال إفادات الشهود والوثائق الساندة.

المقابلات التي أجرتها مواطنة كان بعضها باللغة العربية وفي البعض الآخر استعانت بمترجمين إثيوبيين أثناء إجراء مقابلات مع ناجين وشهود عيان من المهاجرين، وتم إبلاغ الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بالغرض من المقابلة وسُئلوا عما إذا كانوا موافقين على الكشف عن هوياتهم في هذا التقرير، تم استخدام أسماء مستعارة بدلًا من الأسماء الحقيقية لأولئك الذين فضلوا عدم الكشف عن هوياتهم أو إذا كانت مواطنة لديها مخاوف بشأن سلامة الضحايا، ولم يتم تقديم أي حوافز مالية أو غيرها لمن تمت مقابلتهم للتحدث عن الانتهاكات التي حدثت لهم.

خلال فترة إعداد هذا التقرير، أجرت «مواطنة » بواسطة الباحثين الميدانيين أبحاث إضافية ميدانية مكثفة، وجمعت معلومات حول نقاط استقبال المهاجرين الأفارقة على طول الخط الساحلي جنوب اليمن، بالإضافة إلى طرق العبور التي يسلكها المهاجرون الأفارقة نحو شمال اليمن، حتى الوصول إلى نقاط المغادرة على الشريط الحدودي مع المملكة العربية السعودية.

وفي أواخر شهر مايو/أيار 2022، تمكن 3 من باحثي «مواطنة» العاملين في المركز من تنفيذ زيارة ميدانية إلى نقطة مغادرة المهاجرين الأفارقة على الشريط الحدودي مع المملكة العربية السعودية، حيث زار الفريق منطقة سوق الرقو بمديرية منبه محافظة صعدة.

قامت مواطنة لحقوق الإنسان في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، بعقد اجتماع في مقر منظمة الهجرة الدولية من أجل نقاش أوضاع المهاجرين الأفارقة في اليمن، والجهود الإنسانية التي تبذلها المنظمة الدولية في سبيل تخفيف آثار النزاع المسلح عليهم، ساهمت مخرجاته في الإضاءة على المحاور التي تناولها التقرير.

وفي إطار سعي مواطنة لجمع البيانات اللازمة لغرض إعداد التقرير قامت مواطنة لحقوق الإنسان بعقد ورشة تدريبية لفريق الأبحاث والدراسات الميداني من مختلف المحافظات بمقرها بأمانة العاصمة صنعاء لمدة 5 أيام من تاريخ 12-16 مارس/ آذار 2023م، خلال الورشة عقدت العديد من الجلسات البؤرية نوقشت خلالها الانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها المهاجرون من قبل الأطراف المتنازعة وعصابات التهريب والاتجار بالبشر، حيث تم تقسيم الفريق الميداني إلى أربع مجموعات بؤرية بحسب المناطق التي يسيطر عليها كل طرف من أطراف النزاع على حِدة. وقام الفريق باستعراض الانتهاكات ورسم خرائط توضيحية لطرق عبور المهاجرين، وتحديد الأطراف المنتهكة وتصنيفها إلى ممارسات يقوم بها المجتمع المضيف وانتهاكات ترتكبها أطراف النزاع وعصابات التهريب والاتجار بالبشر، وخرج الفريق بخلاصات واستنتاجات تم توظيفها في العمل على هذا التقرير.

وفي أواخر شهر مايو/أيار 2023، نفذ 3 باحثين من فريق «مواطنة» المركزي زيارة ميدانية إلى ست محافظات يمنية استغرقت مدة 9 أيام، تم خلالها تنفيذ زيارة ميدانية إلى منطقة البساتين ورأس عمران وبئر أحمد في محافظة عدن، إلى جانب تنفيذ زيارة ميدانية إلى منطقة خور عميرة الساحلية القريبة من ساحل رأس العارة بمحافظة لحج، من أجل معاينة نقاط الوصول الساحلية ومقابلة مهاجرين أفارقة بمجرد وصولهم إلى السواحل اليمنية، لغرض جمع معلومات تفصيلية حول المعاناة والمخاطر التي يتعرضون لها في عرض البحر. كما نفذ الفريق المركزي زيارة ميدانية إلى عدة نقاط ساحلية تستقبل المهاجرين الأفارقة على امتداد الخط الساحلي المؤدي إلى محافظة شبوة، عاين خلالها نقاط الوصول

الساحلية في منطقة أحور بمحافظة أبين، وسواحل محافظة شبوة ابتداءً من منطقة عين بامعبد، وساحل منطقة كيدة بالقرب من ميناء بلحاف، وساحل بلدة بئر علي. وقد تمكن الفريق من تتبع مسار رحلة المهاجرين الأفارقة البرية، انطلاقًا من منطقة رأس العارة الساحلية بمحافظة لحج، ومرورًا بمحافظة البيضاء وسط اليمن، ووصولًا إلى العاصمة صنعاء عبر المرور بمحافظة ذمار.

وبهدف تحديد بعض المناطق بصورة صحيحة، قارن الفريق المركزي أوصاف المناطق التي يتعرض المهاجرين الأفارقة فيها للاعتداء وكذلك طرق العبور التي قدم الباحثون الميدانيون معلومات عنها مع معالم محددة مرئية في صور الأقمار الصناعية.

تعرض الباحثون المركزيون لـ «مواطنة» لمخاطر أمنية مختلفة خلال الزيارة، بسبب وقوع نقاط الوصول الساحلية تحت سيطرة عصابات التهريب والاتجار بالبشر، وفي يوم الأربعاء 31 مايو/ أيار 2023، أثناء وصول بعثة فريق مواطنة المركزي إلى المنفذ الغربي لمدينة عدن المؤدي إلى محافظة أبين، تم إيقافهم واستجوابهم لمدة ساعتين من قبل نقطة تفتيش أمنية متمركزة في منطقة ساحل أبين - مديرية خور مكسر-، تتبع قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا، وقام جنود النقطة المسلحين بالاعتداء اللفظي على أعضاء الفريق وانتهاك خصوصياتهم عبر تفتيش الهواتف الخلوية الخاصة، وارتُكبت هذه الاعتداءات اللا قانونية بغرض الابتزاز المالي وإعاقة تنفيذ الفريق لمهامه البحثية.

تم تحليل المعلومات والتحقق منها والتأكد من مصداقية المصادر من قبل وحدة الأبحاث والدراسات بالمركز الرئيسي لمواطنة في صنعاء، وبالإضافة إلى ذلك عهدت مواطنة بعملية المراجعة والتحليل القانونيين إلى خبير دولي بدعم من منظمة JRR.

بالإضافة إلى البحوث الميدانية التي تعد المادة الأساسية لهذا التقرير قامت مواطنة لحقوق الإنسان بالعديد من البحوث المكتبية في المصادر الثانوية، والاطلاع على المواد التي نشرتها المنظمات الدولية والجهات ذات العلاقة بموضوع المهاجرين، والإحصائيات الصادرة عن مصفوفة تتبع النزوح التابعة لمنظمة الهجرة الدولية IOM خلال الفترة التي يغطيها التقرير من أجل تعزيز وتوسيع بؤرة المنظور العام الذي يقارب ظاهرة الهجرة إلى اليمن.

من المهم الإشارة هنا إلى أن النماذج والحالات التي تم استعرضها طي هذا التقرير ليست سوى جزءٍ يسير مما وثقته مواطنة لحقوق الإنسان من وقائع انتهاكات بحق مهاجرين أفارقة، وقد تم طرحها كأمثلة لتسليط الضوء على حقيقة الاعتداءات والانتهاكات التي طالت المهاجرين الأفارقة في اليمن.

تمت صياغة هذا التقرير من قبل مواطنة في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني 2022 وديسمبر/كانون الأول 2023.

خلفية عامة:

النزاع المسلح في اليمن وأوضاع المهاجرين

أولًا: النزاع المسلح في اليمن

شهدت اليمن وكعدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أوائل العام 2011 وضمن ما عرف بثورات الربيع العربي انتفاضة شعبية بدأت بالاحتجاج ضد البطالة والظروف الاقتصادية والفساد ومقترحات تعديل الدستور التي طرحت حينها والمطالبة بالإصلاح السياسي، وانتهت بالمطالبة برحيل الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن السلطة وتغيير النظام السياسي، وخلال تلك الانتفاضة شهدت اليمن موجات متفرقة من العنف، وهو ما قاد لتدخل مجلس التعاون الخليجي كوسيط للتوفيق بين النظام السياسي والمعارضة من خلال ما عرف بالمبادرة الخليجية التي تمخض عنها توقيع اتفاقية نقل السلطة في الرياض في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، وبموجب هذه الاتفاقية تم نقل السلطة إلى نائب الرئيس عبدربه منصور هادي بالتزكية عن طريق انتخابات غير تنافسية، كان عبدربه منصور هادي مرشحها الوحيد، وخلال ما عرف بالمرحلة الانتقالية شهدت اليمن زخمًا سياسيًا على عدة مستويات تمثلت بعقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وإعداد مسودة دستور جديد للبلاد، وإعادة هيكلة الجيش، وطرحت العديد من القضايا الجوهرية للنقاش، وتزامن ذلك الزخم بحالة من الانفلات الأمني وارتفاع نسبة الاغتيالات السياسية، وشهدت بعض المناطق كمحافظتي صعدة وعمران شمال اليمن مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية وعناصر مسلحة تابعة لجماعة أنصار الله « الحوثيين»، غير أن النزاع المسلح الدائر في اليمن بدأ أواخر العام 2014 حينما سيطرت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في 21 سبتمبر/ أيلول 2014 على العاصمة صنعاء بقوة السلاح، وتصاعدت أعمال القتال بينها وبين قوات الحكومة المعترف بها دوليًا بالتزامن مع التدخل العسكري لتحالف دعم الشرعية بقيادة السعودية والإمارات، وانطلاق العملية العسكرية التي تم الإعلان عنها في واشنطن والمعروفة باسم عاصفة الحزم في 26 مارس/ آذار 2015، ومنذ ذلك الحين وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير تشهد اليمن نزاعًا مسلحًا بين العديد من الأطراف حيث تطور النزاع من نزاع بين طرفين عند نشوب النزاع إلى ثلاثة مع انطلاق عاصفة الحزم، وأزداد عدد الأطراف المتنازعة في الساحة اليمنية بحدوث انقسامات بين الأطراف الأساسية وظهور تشكيلات مسلحة بدعم من التحالف بقيادة السعودية والإمارات أو قوى أخرى، ما زاد من تعقد بيئة الصراع في اليمن وساهم في إطالته، وتسبب بوقوع العديد من الانتهاكات والجرائم بحق المدنيين مواطنين ومهاجرين على حدٍ سواء.

صورة تبين حجم الصعاب والمعاناة التي يتكبدها المهاجرين في مدينة رداع – محافظة البيضاء

ثانيًا: اليمن والهجرة

بدأت الهجرة من دول القرن الأفريقي إلى اليمن أواخر القرن المنصرم، كنتيجة للنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار الداخلي في دول الجوار الأفريقية، الصومال وإريتريا وإثيوبيا. فقد بدأت على سبيل المثال هجرة اللاجئين الصوماليين إلى اليمن في ثمانينات القرن الماضي، واستمرت في أعقاب اشتعال الحرب الأهلية فيها، حيث فر الكثيرون من العنف الواسع والخوف من الاضطهاد، بالإضافة إلى تداعيات الجفاف ونقص فرص كسب لقمة العيش.[3]

يمكننا القول إن الهجرة من دول القرن الأفريقي إلى اليمن نشاط مستمر وظاهرة ممتدة تتعدد أسبابها، وتتفاوت نسب تدفق وأعداد المهاجرين من حينٍ لآخر، وهو تفاوت تتحكم به في الغالب الظروف المناخية وعوامل بيئية وسياسية ولا يمثل الوعي بمخاطر الهجرة ركيزة لذلك التفاوت، وهو ما يفسر إلى حدٍ كبيرٍ استمرار هذا النشاط خلال فترة النزاع المسلح في اليمن، حيث بدأ المهاجرون الأفارقة يحزمون أمتعتهم بغرض الهروب من شظف العيش في جمهوريتيّ إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية والصومال الفيدرالية، إلى اليمن الذي يمر بظروفٍ معيشيةٍ سيئة، وتنتظرهم فيه العديد من المخاطر التي يصعب تحملها، على أمل الوصول إلى حياة رغدة في بلدان الخليج الغنيةِ، أو الموت دون الوصول إلى وجهتهم، ونسبة بسيطة من هؤلاء المهاجرين يقصدون اليمن بهدف الحصول على وثائق اللجوء التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في اليمن عبر شركائها المحليين.

وقد ازداد عدد المهاجرين من دول القرن الأفريقي الوافدين إلى اليمن بشكل مطرد خلال الأعوام الأربعة الأخيرة بحسب إحصائيات تتبع النزوح التابعة لمنظمة الهجرة الدولية (DTM)، «ففي العام 2020 بلغ عدد المهاجرين الوافدين 37,535 مهاجر، في حين بلغ عدد المهاجرين في العامين 2022-2021 على التوالي 27,693 و 73,233 ويرجع الانخفاض النسبي في أعداد المهاجرين الوافدين في العامين 2020 و 2021 إلى القيود التي فرضت على التنقل خلال فترة انتشار وباء كوفيد 19، وبمجرد تخفيف تلك القيود عادت أنشطة الهجرة بوتيرة عالية، حيث بلغ عدد المهاجرين الوافدين بين شهري يناير ويوليو 2023 ثلاثة أضعاف المهاجرين خلال الأعوام السابقة، فقد أبلغت مصفوفة تتبع النزوح التابعة لمنظمة الهجرة الدولية عن وصول 77,000 مهاجرٍ أفريقيٍ إلى اليمن»[4]، وهذا رقم مخيف مقارنة بتدفق اللاجئين والمهاجرين في مناطق أخرى من العالم، ما يحتم على المجتمع الدولي أن ينظر باهتمام بالغ لهذه الهجرة وللجرائم المنظمة التي ترتكبها الأطراف المتنازعة في اليمن وعصابات التهريب بحق المهاجرين الأفارقة.

ومع أن الهجرة غير الشرعية لا تخلو من المخاطر والمعاناة، إلا أن مخاطر الهجرة تتضاعف وانعكاساتها الكارثية على المهاجرين تزداد عندما تكون الوجهة أو طرق العبور غير مستقرة بفعل الظروف البيئية أو

3 https://www.unhcr.org/ar/5db878be4

4 https://eastandhornofafrica.iom.int/sites/g/files/tmzbdl701/files/documents/EN_Meraki_%2520Yemen_%2520Migration%2520Report.pdf

مهاجرين أفارقة يقفون أمام السيارة التي تقلهم وقد تعطلت على الطريق الصحراوي الرابط بين محافظتي مأرب والجوف - 2 أبريل 2021

النزاعات المسلحة كما هو الحال في اليمن، فقبيل اندلاع النزاع المسلح في اليمن، كانت طرق الهجرة أقل مشقة وبُعْدًا، حيث كانت تقع أول نقطة وصول ساحلية على طول سواحل مدينة المخا المطلة على البحر الأحمر في محافظة تعز جنوب غرب اليمن، وتمتد شمالًا باتجاه مدينة حرض بمحافظة حجة المحاذية للحدود اليمنية السعودية، وتُقدر المسافة بنحو 370 كيلو متر تقريبًا وتستغرق الرحلة من يوم إلى خمسة أيام.

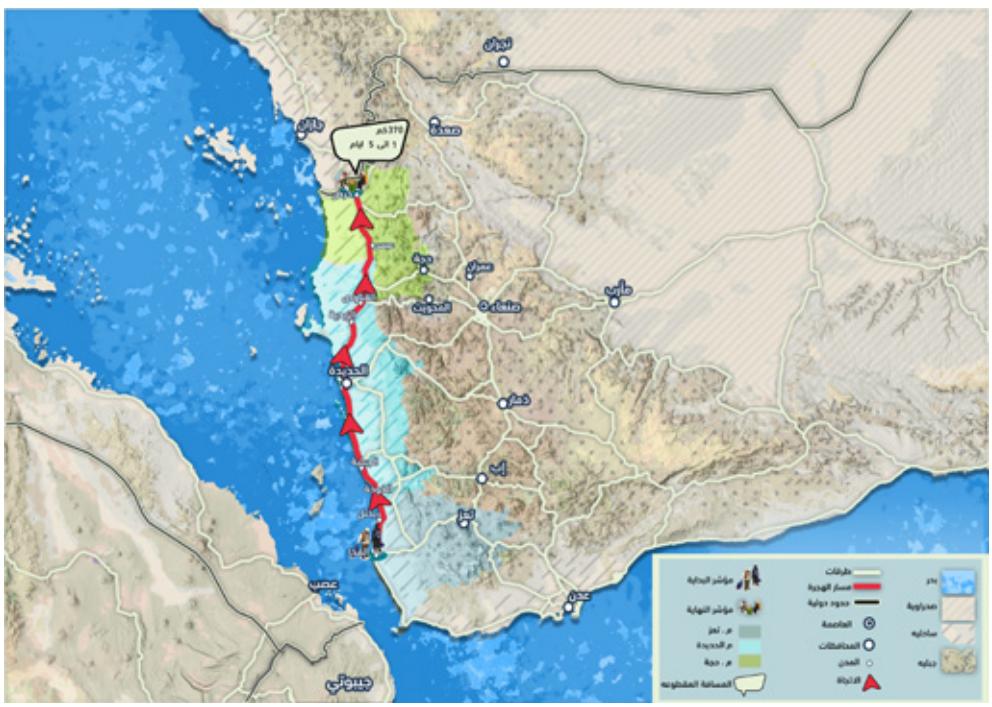

الشكل رقم (1) خريطة توضح طريق عبور المهاجرين الأفارقة قبل النزاع المسلح في اليمن

وقد تشعبت هذه الطرق وتعددت عقب اندلاع النزاع المسلح، وباتت رحلة المهاجرين تستغرق أيامًا وربما شهورًا عدة، بسبب تعدد نقاط الوصول وتغيرها واختلاف طرق العبور، ينتظر المهاجرين في طرق العبور تلك مصيرٌ مجهول، وتطالهم فيها مختلف الانتهاكات.

ونتيجة لجسامة الانتهاكات التي تُرتكب بحق المهاجرين، والمخاطر التي تواجههم، فقد ارتفعت نسب الراغبين بالعودة إلى أوطانهم من المهاجرين، سواء من خلال برامج العودة الإنسانية الطوعية التي تنظمها المنظمة الدولية للهجرة، أو من خلال تكبد المعاناة للعودة إلى أوطانهم عن طريق المهربين، ففي العام 2021 قام 650 مهاجرًا برحلة محفوفة بالمخاطر من اليمن إلى الشواطئ الجيبوتية بعد أن تقطعت بهم السبل وازداد عدد العائدين عن طريق المهربين في 2022 إلى 1,745مهاجرًا عائدًا إلى شواطئ جيبوتي[5] ، وفي الوقت ذاته تُسجل الوكالات الدولية ارتفاعًا في أعداد المهاجرين الأفارقة الذين تقطعت بهم السبل داخل اليمن في كل عام، «وتقدر المنظمة الدولية للهجرة عدد المهاجرين الذين ساعدتهم في العودة إلى بلدانهم خلال النصف الأول من العام ب5,631 مهاجرًا من بينهم 5,572 مهاجرًا إثيوبيًا، وفي نهاية العام 2022، ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أنها بحاجة إلى دعمٍ ماليٍ سخيٍ لضمان تقديم مساعدات حرجة لما يقارب 209,905 مهاجر في اليمن خلال العام 2023».[6]

ثالثًا: رحلة المهاجرين الأفارقة من دول الأصل إلى اليمن

يستلزم المهاجرين من دولة إثيوبيا قضاء شهرٍ كاملٍ للانتقال برًا من دولتهم حتى سواحل دولتي جيبوتي والصومال بحسب العديد من المهاجرين الذين التقت بهم «مواطنة»، حيث ينتقلون من مدنهم وقراهم عبر شبكة واسعه من المهربين حتى الوصول إلى الحدود الإثيوبية، ثم يستقبلهم أعضاءٌ آخرون من عصابات التهريب، يتولون مهمة نقلهم إما مشيًا على الأقدام أو عبر شاحنات حتى الوصول إلى السواحل الجيبوتية أو الصومالية، ولا يعلم العديد من المهاجرين الأفارقة بوجود نزاع مسلح في اليمن، بحسب بعض المهاجرين الذين التقت بهم «مواطنة».

وتستغرق الرحلة البحرية للمهاجرين الأفارقة وطالبي اللجوء من سواحل منطقة حيو وأوبوك وخور أنجر في جيبوتي وكذا سواحل ميناء بوساسو في الصومال من يوم إلى يومين تقريبًا، بحسب الظروف الجوية المتقلبة، يتخطون خلال هذه الرحلة بحر خليج عدن في قوارب متهالكة مكتظة بالمهاجرين، تبدو كريشة في مهب الريح، بالنظر إلى كثافة العواصف وغزارة الأمطار وأمواج المد والجزر في بعض الأحوال.

وبالنظر إلى التقارير الرُبْعية التي تقدمها مصفوفة تَتَبُّع النزوح (DTM) للمنظمة الدولية للهجرة في اليمن، يمكن القول إن غالبية المهاجرين من الجنسية الإثيوبية وبما يفوق نسبة 90% من عدد الوافدين من القرن الأفريقي إلى اليمن، بينما يُشكل المهاجرين من الجنسية الصومالية 10%. ويُشكل الرجال

5 https://eastandhornofafrica.iom.int/sites/g/files/tmzbdl701/files/documents/EN_Meraki_%2520Yemen_%2520Migration%2520Report.pdf

6 https://yemen.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1176/files/documents/2023-03/%5BAR%5D%20IOM%20Yemen%20Consolidated%20Appeal%202023_0.pdf

ما يزيد عن 75% وهم من متدني المستوى التعليمي أو ليس لديهم شهادات، فيما تشكل النساء 15% من التدفقات الوافدة ومن بينهن نساء حوامل، وتمثل الفتيات نحو 3% والأولاد النسبة المتبقية، البعض منهم أطفال غير مصحوبين بأهاليهم. ويعتبر ميناء بوساسو في الصومال مركز الانطلاق الرئيسي للهجرة نحو اليمن.[7]

وبحسب معلومات (مُواطنة) يُحشر المهاجرون الأفارقة على متن قوارب صيد صغيرة متهالكة بنحو 150 إلى 200 مهاجر تقريبًا، تُبحر تلك القوارب بثلاثة أو أربعة من أعضاء عصابات التهريب المسلحين في بعض الأوقات، حيث يتحكمون بمسار الرحلة البحرية ويقودون القوارب، وعلى الرغم من العدد الكبير للمهاجرين الأفارقة الذين يعبرون البحر باتجاه اليمن إلا أن عمليات الإنقاذ البحرية في مياه خليج عدن تكاد تكون معدومة، مقارنة بطرق الهجرة البحرية الأخرى التي تنتشر على طولها سفن وقوارب إنقاذ تديرها منظمات إنسانية كسفينة توبازريسبوندر التي تعمل لصالح محطة معاونة المهاجرين في الخارج (MOAS) والجمعية الخيرية المستقلة، والسفينة أوشن فايكنغ التابعة لمنظمة إنقاذ المتوسط SOS MEDITERRANEE بالشراكة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر، وسفينة سي آي 4 الألمانية، وسفن ماري غو، ذافينكس، أوبن آرمز، والقوارب التابعة لمنظمة ResQship وغيرها من السفن والقوارب التي خصصت جهودها لإنقاذ المهاجرين والتي تتكون في العادة من فرق طبية وبحارة وعناصر أخرى تتطلبها عمليات الإنقاذ وتجوب البحر الأبيض المتوسط والطرق البحرية الأخرى التي يسلكها المهاجرين، بحثًا عن المهاجرين وإنقاذهم وتقديم الخدمات اللازمة لهم وإيصالهم إلى بر الأمان، بالتنسيق مع الحكومات الأوربية والحكومات الأخرى، وهو ما يزيد من احتمالات نجاة المهاجرين، ويساهم في تخفيف معاناتهم وانتشالهم من قوارب المهربين الذين يمارسون بحقهم أشكالًا عدة من الانتهاكات، علاوةً على إنقاذهم من مخاطر الموت المحقق بفعل العواصف والتغييرات الجوية في البحر، وتهالك القوارب غير الصالحة للإبحار التي تقلهم، مثل هذه الجهود الإنسانية النبيلة والضرورية يفتقدها المهاجرون من القرن الأفريقي إلى اليمن عن طريق البحر، فخلال الفترة التي يغطيها التقرير وفي الوقت الذي تقدم فيه سفن الإنقاذ في الطرق البحرية الأخرى خدمات الإنقاذ والرعاية لآلاف المهاجرين وبشكل شبه يومي؛ لم تُسَجّل عمليةُ إنقاذٍ بحرية واحدة في مياه خليج عدن، ما يجعل من الوضع الإنساني في هذا الطريق البحري مأساويًا للغاية ولا يمكن تخيله، فبالنظر إلى القوارب التي يُبحر بها المهاجرون والأعداد الكبيرة التي يتم حشرهم فيها يفقد العديد من المهاجرين حياتهم غرقًا في البحر إما بتحطم قواربهم في عرض البحر، أو من خلال قذفهم من قبل المهربين من على تلك القوارب تفاديًا للغرق نتيجة الحمولة الزائدة وهيجان البحر كل ما استلزم الأمر، وبعضهم يُلقي بنفسه من على تلك القوارب بسبب ما يتعرض له من انتهاكات وما يتكبده من معاناة بسبب الازدحام ونقص المؤن والمرض والمعاملة الوحشية من قبل عصابات التهريب والاتجار بالبشر، هؤلاء المهاجرون كغيرهم من المهاجرين حول العالم تربطهم الرغبة في الفرار من جحيم الحرب والجوع في أوطانهم والسعي نحو حياة أفضل تصون كرامتهم، ولا يستحقون ما يتعرضون له فقط لكونهم بحثوا عن حياة أفضل.

7 https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/situation_reports/file/en_iom_yemen_migration_overview_q1_2020_updated.pdf

صورة لمهاجر غريق _ غرق _ لحج _ المضاربة ورأس العارة _ 10 يونيو 2021

وقد حدثت العديد من وقائع الغرق للمهاجرين في خليج عدن دون أن يعلم بها أحد، إلا عندما تجرف الأمواج بعض الجثث إلى الشاطئ اليمني، أو يجدها الصيادون بعد أسابيع من الغرق في عرض البحر. وثقت مواطنة لحقوق الإنسان في يونيو/ حزيران 2021 بمنطقة المضاربة ورأس العارة في محافظة لحج جنوب اليمن تحطم قارب خاص بالمهاجرين بسبب حمولته الزائدة، حيث غرق قرابة 208 مهاجرين أفريقيين من بينهم 42 امرأة، و23 طفلًا بينهم 9 فتيات، وقد وقعت الحادثة نتيجة استخفاف عصابات التهريب بأرواح المهاجرين وعدم إعطاء إجراءات السلامة أدنى قيمة أو اعتبار، ولم ينجُ منهم سوى 4 رجال. وعند وصول الأربعة الناجين إلى ساحل رأس العارة، قامت العصابات بنقلهم إلى مكان مجهول بغرض التستر على الحادثة، كما قاموا بالبحث عن الجثث ونقلها ودفنها خفية بأطراف الساحل. [8]

من جانبها، تحققت منظمة الهجرة الدولية في أوائل مارس/ آذار 2021 من غرق 20 مهاجرٍ أفريقيٍ على الأقل بعد أن ألقى المهربون بعشرات منهم في البحر أثناء رحلتهم من جمهورية جيبوتي إلى اليمن. وتعتبر هذه الحادثة الثالثة من نوعها في خليج عدن خلال ستة أشهر.[9]

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «مواطنة»، تضع قوارب المهاجرين حمولتها الثقيلة قُبالة السواحل اليمنية على بعد بضعة أميال بحرية من اليابسة، في الأوقات التي تتزامن مع وجود تشديدات أمنية من قبل قوات خفر السواحل اليمنية، حيث يَطلُب قادة عصابات التهريب منهم السباحة نحو الشاطئ، ما يزيد من احتمالية غرق المهاجرين على مقربة من السواحل اليمنية.

8 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان من الصيادين بمنطقة رأس العارة، بتاريخ 22 يناير/ كانون الثاني 2022.

9 أخبار الأمم المتحدة، « مصرع 20 مهاجرا بعد أن ألقى المهربون بهم في البحر وهم في طريقهم إلى اليمن»، 4 آذار/مارس 2021، متاح على: https://news.un.org/ar/story/2021/03/1071962

صورة قارب لعصابة التهريب _ لحج _ المضاربة والعارة _ 11 ديسمبر 2018

رابعًا: مناطق استقبال المهاجرين الأفارقة في اليمن

تَحُط رحال المهاجرين الأفارقة القادمين من جيبوتي غالبًا في الضفة اليمنية جنوبي مضيق باب المندب، في نقطة استقبال خاصة بعصابات التهريب في منطقة رأس العارة بمديرية المضاربة والعارة في محافظة لحج، وتُقدر المسافة بين مضيق باب المندب ومنطقة رأس العارة ب 56 كم، ويصل المهاجرون القادمون من جمهورية الصومال إلى سواحل المحافظات الجنوبية أبين، وشبوة، وحضرموت، في عدة نقاط متفرقة على الساحل اليمني الممتد على طول 200 كيلو متر تقريبًا، ابتداءً من مديرية أحور بمحافظة أبين مرورًا بسواحل مديرية رضوم في محافظة شبوة وحتى مديرية ميفع بروم في محافظة حضرموت.

وتعد المناطق الساحلية في أبين وشبوة نقاط وصول نشطة خصوصًا في سواحل (اللمحة، والبندر، حصن بلعيد، وموسع، وردا، ودهومة، وجبل ريد، وحناذ، والعلم، والسبحة، ومقاطين، ومنطقة عرقة، ومنطقة عين بامعبد، ومنطقة كيدة، ومنطقة بئر علي، وميناء قناء المحلي، ومنطقة جلعة) فيما يصل البعض وبأعداد أقل إلى المناطق الساحلية في (ساحل أمبح، وشرج بن طالب، وساحل بلدة السفال) بمحافظة حضرموت، وينتشر على هذا الخط الساحلي المحفوف بالمخاطر قُطَّاع طرق وعصابات تهريب وإتجار بالبشر.[10]

لا ريب في أن المهاجرين الأفارقة يواجهون مصيرًا مجهولًا ومريعًا منذ أن تطأ أقدامهم اليابسة اليمنية، حيث يقعون فريسةً سهلةً في يد عصابات الاتجار بالبشر وشبكات التهريب، والتي تمارس أشكالًا

10 نفذ فريق «مواطنة» زيارات ميدانية عبر الفريق الميداني والمركزي في أوقات متفرقة من العامين 2022 و 2023 إلى السواحل التي تستقبل المهاجرين الأفارقة في محافظة لحج وأبين وشبوة.

متعددة من الاعتداءات والجرائم المنظمة ضدهم بما فيها: القتل، والابتزاز المالي عبر مطالبة الأسر المفجوعة على ذويها بفِديات، والاستغلال الجنسي، والسخرة، وغيرها من الاعتداءات على الكرامة الشخصية.

صورة أماكن اقامة المهاجرين _ ترحيل قسري _ شيوة _ عتق _ 9 مارس 2020

خامسًا: نقاط تجمع المهاجرين الأفارقة في اليمن

تتواجد نقاط تجمُّع للمهاجرين في مراكز المدن على امتداد خط سيرهم من جنوب وجنوب غرب اليمن، وحتى المحافظات الواقعة في منتصف وشمال اليمن، وصولًا إلى محافظة صعدة شمالًا على الحدود مع المملكة العربية السعودية، ومن أهم نقاط التجمع تلك مدينة عدن ومدينة عتق ومدينة رداع ومدينة البيضاء ومدينة صنعاء ومدينة المكلا، ومدينة مأرب والتي تعتبر نقطة التقاء وتجمع مركزي في منتصف خط السير، كما يتجمع المهاجرون أيضًا في مدينة الحزم ومنطقة حرف سفيان وفي مدينة جاوي شمال محافظة صعدة، وهي آخر نقطة استعداد قبل عبورهم نحو المناطق الحدودية، وينتهي المطاف بالمهاجرين الأفارقة في منطقة سوق الرقو أو سوق آل ثابت في محافظة صعدة، وتتكون هذه الأسواق الشعبية من منازل ومستودعات صغيرة البعض منها مغطاة بالحديد والخيام.

وتعتبر منطقتي سوق الرقو وآل ثابت مراكز تجمع رئيسية، وآخر نقاط تجمّع المهاجرين الأفارقة في اليمن استعدادًا لاجتياز الحدود اليمنية نحو الأراضي السعودية، حيث يجتازون الحدود لغرض الحصول على فرصة عيش كريمة، بينما يعمل البعض منهم في تهريب نبتة «القات» المخدرة إلى الأراضي السعودية، ويُمنع دخول هؤلاء الأفراد إلى المناطق الحدودية بدون موافقة من الجهات الأمنية التابعة لجماعة أنصار الله «الحوثيين».[11]

11 نفذ فريق «مواطنة» زيارة ميدانية إلى منطقة سوق الرقو على الحدود اليمنية السعودية في يوم الثلاثاء 17 مايو/أيار 2022، بغرض رصد الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون الأفارقة ومعاينة الأوضاع الإنسانية فيها.

سادسًا: المخاطر والتحديات التي يتعرض لها المهاجرون الأفارقة أثناء رحلة العبور في اليمن

طيلة تسعة أعوام من عمر النزاع المسلح في اليمن، يتشارك المهاجرون الأفارقة مخاطر النزاع المسلح والحياة البائسة التي يعيشها ملايين اليمنيين في بلد يُعدُّ موطنَ أسوأ أزمةٍ إنسانيةٍ في العالم، وفي خضم هذه الكارثة الإنسانية التي تُلِم باليمن، شُرِّدَ أكثر من 4.3 مليون نازح داخليًا، وهو رابع أكبر عدد من النازحين داخليًا حول العالم بسبب النزاعات،[12] ومع ازدياد تدفق المهاجرين الأفارقة غير النظاميين إلى اليمن بصفة مستمرة، تفاقمت الأزمة الإنسانية في البلد على نطاق أوسع.

ويتجلى بوضوح عدم اكتراث الأطراف المتنازعة من الدول وغير الدول بمعاناة المهاجرين وبمحنة اليمنيين أنفسهم، حيث راكمت تلك الأطراف المنتهكة سجلًا حقوقيًا مخزيًا جراء ارتكابها انتهاكات جسيمة بحق المدنيين والأعيان المدنية بما فيهم المهاجرين الأفارقة.. وقد وثقت المنظمات الحقوقية بما فيها «مواطنة»، وفريق الخبراء البارزين التابع لمجلس حقوق الإنسان GEE، انتهاكات مُريعة لأطراف النزاع بحق المهاجرين الأفارقة من بينها: القتل، والتشوية غير القانوني، والاعتداءات الجنسية، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والتجنيد الإجباري، والابتزاز المالي، والترحيل، والتهجير القسري، بالإضافة إلى تقييد حرية التنقل، متخذة مجموعة من المبررات كذريعة لسلب الإنسان حقه في الحياة والعيش بكرامة.

وكباقي اليمنيين تبقى حياة عشرات الآلاف من المهاجرين الأفارقة العالقين في اليمن في خطر حقيقي جراء استعار النزاع المسلح وتصاعد أعمال القتال، وقد قُتل وجرح منهم الآلاف[13] بسبب القصف الجوي والبري والاشتباكات المسلحة والرصاص الحي والألغام، وحُرموا من الوصول للخدمات والمواد الأساسية التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة.

صورة لضحايا _ رصاص حي _ شبوة _ حبان _ 24 يوليو 2018

12 https://www.unhcr.org/yemen.html

13 لا تتوفر أرقام سنوية تقدمها المنظمات الدولية أو المحلية عن عدد القتلى والجرحى من المهاجرين الأفارقة في اليمن ، غير أن «مواطنة» تقدر أعدادهم بالآلاف.

ففي الربع الأول من العام 2022، قدرت منظمة الهجرة الدولية عدد القتلى والجرحى نتيجة للغارات الجوية والقصف البري والاشتباكات المسلحة بما يقرب 1179 مهاجرًا - بمن فيهم نساء وأطفال - في محافظات صعدة وحجة والجوف.[14]

ما يزال الآلاف من المهاجرين الأفارقة يقطعون عبر مسيرات راجلة أو عبر مركبات شبكات التهريب مسافات شاسعة تقدر بأكثر من 1000 كيلو متر تحت أشعة الشمس الحارقة صيفًا، وفي ظل ظروف مناخية ساحلية وصحراوية ذات درجة حرارة عالية وطرق جبلية وعرة وخطرة للغاية، ودون مؤنٍ كافية تساعدهم على الوصول إلى المملكة العربية السعودية (بلد المقصد). غير أن جوهر المعاناة التي يتكبدها المهاجرون لا ينتهي هنا، لا سيَّما وأن اليمن (دولة العبور) تشهد نزاعًا داميًا، ومع دخول اليمن في نزاع مشتعل طويل الأمد تدهور وضع المهاجرين وطالبي اللجوء في البلاد على نحو ملحوظ.

ويقضي المهاجرين غير النظاميين أوقاتًا زمنية طويلة وعصيبة عالقين في الأراضي اليمنية قبل بلوغ وجهاتهم المنشودة، قد تستغرق سنة أو سنتين ولربما بضع سنوات في بعض الحالات، تتقطع بهم السبل وتواجههم مصاعب ومخاطر جمة على امتداد رحلتهم البرية، وغالبًا ما تتعدد أسباب ازدياد مدة بقائهم في اليمن من وقت إلى آخر، حيث يستقر بعضهم إما لنفاذ النقود نتيجة للابتزاز المالي والسرقة، ما يدفعهم إلى البحث عن فرصة عمل لتحصيل النقود من أجل استكمال الرحلة، أو بسبب تصاعد الأعمال القتالية وقطع الطرقات، أو بسبب الاعتقال التعسفي والتجنيد الإجباري، أو بسبب الترحيل القسري وإعادتهم من حيث أتوا، أو بسبب السفر سيرًا على الأقدام في طرقات جبلية وعرة ولمسافات طويلة تقدر بمئات الكيلو مترات، ناهيك عن وجود صعوبات مرتبطة باختلاف الثقافات وعدم القدرة على التواصل الجيد كونهم لا يجيدون اللغة العربية.

قال مهاجرٌ أفريقي إثيوبي الجنسية (25 سنة) وصل إلى صنعاء في سبتمبر2020 لـ «مواطنة»:

"قدمت إلى اليمن بطريقة غير شرعية (تهريب) عبر البحر قبل سنة وأربعة أشهر..."[15]

وقد رُحّل قسرًا من قبل جماعة أنصار الله «الحوثيين» إلى مدينة عدن جنوب اليمن، ومنها لربما سيبدأ رحلة جديدة أخرى نحو المملكة العربية السعودية.

وفي الغالب الأعم يُحتجز المهاجرون الأفارقة تعسفيًا في ظروف غير إنسانية ومراكز احتجاز مكتظة وغير ملائمة وتفتقر إلى أدنى الاشتراطات الصحية، بما فيها داخل المملكة العربية السعودية، ولم تفسح الأطراف المنتهكة المجال أمام نقاش عدم شرعية اعتقالهم، حيث يبقون بمعزل عن العالم الخارجي لفترات زمنية طويلة، ويتعرضون للمعاملة المسيئة والحاطة بالكرامة، كما عانى المهاجرون خلال فترة انتشار فيروس كوفيد19 في عام 2020، من التمييز والوصمة من المجتمعات المستضيفة، بسبب الخطاب التمييزي الذي يعتبر المهاجرين حاملين لفيروس كورونا المستجد.

14 https://yemen.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1176/files/documents/en-iom-yemen_migration-overview-q1-2022_1.pdf

15 "مقابلة" أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع مهاجر أفريقي في مدينة عدن، بتاريخ 13 مارس/آذار 2021.

وترتكب هذه العصابات أفعالها غير القانونية ضد المهاجرين الأفارقة على نحو منتظم نتيجة إفلاتها التام من العقاب، وتُعْتبر فئة المهاجرين من أكثر الفئات هشاشة وعرضة للاعتداءات خصوصًا مع انعدام وسائل الحماية لهم، وفي ظل الإحجام اللافت للتعاطي مع عصابات شبكات التهريب من قبل الأطراف المتحاربة ووضعها تحت طائلة القانون وإنصاف الضحايا.

وعلى الرغم من كل تلك المخاطر إلا أن أنشطة التهريب والاتجار بالبشر تزدهر بصورة مستمرة، فقد سُجل ازدياد في أعداد المهاجرين الأفارقة الواصلين إلى اليمن خلال العام 2023، نظرًا لانخفاض الأعمال القتالية بعد التوقيع على الهدنة أوائل شهر أبريل/نيسان العام 2020 وارتخاء القبضة الأمنية لأطراف النزاع. وتنتشر هذه العصابات على طول طريق الهجرة من جنوب اليمن وحتى الحدود اليمنية- السعودية، ويُقدر حجم الدخل السنوي لشبكات التهريب والاتجار بالبشر بملايين الدولارات مقارنة بالمداخيل التي تجنيها عصابات التهريب في الضفة الأفريقية بدولتي جيبوتي والصومال.

سابعًا: سياسة أطراف النزاع تجاه تدفق المهاجرين الأفارقة

تنتهج أطراف النزاع داخل اليمن سياسة شبه موحدة فيما يتعلق بتدفق المهاجرين الأفارقة نحو المملكة العربية السعودية. حيث تسمح في الغالب الأعم القوات الحكومة المعترف بها دوليًا، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا، بتدفق المهاجرين الأفارقة نحو مناطق سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين» في المناطق الشمالية، لكنها في بعض الأحيان تحجب حقهم في العودة الطوعية مجددًا إلى مناطقها، وفي حالات عدة يَعْلق بعضهم في مناطق متعددة دون القدرة على التنقل بحرية أو المكوث في مناطق معينة. كما تسمح جماعة أنصار «الحوثيين» بتدفق المهاجرين الأفارقة عبر مناطق سيطرتها نحو المملكة العربية السعودية، لكنها بين الحين والأخر تنفذ حملات اعتقال وترحيل قسرية ممنهجة للمهاجرين لأسباب عدة، دون احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، حيث يتم ترحيلهم إلى آخر نقطة تسيطر عليها الجماعة في محافظة تعز وإجبارهم على المشي سيرًا على الأقدام على شكل أفواج نحو منطقة عيريم بمحافظة لحج ، الواقعة تحت سيطرة قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا، ومنها يواصلون رحلتهم إلى مدينة عدن، وقامت عدة مرات بترحيل المهاجرين إلى خارج المناطق التي تقع تحت سيطرتها عقب احتجازهم حيث تتركهم في أماكن خالية من السكان ليواصلوا الطريق إلى المناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية أو المجلس الانتقالي الجنوبي وبحسب ما قاله مهاجرٌ إثيوبي(20 سنة) لمواطنة حول هذه الممارسات:

"وصلت اليمن قبل سنة وشهرين أي في يناير 2020 على متن قارب عبر ميناء بوساسو في الصومال مرورًا بباب المندب، وتم إنزالنا بأحد سواحل مدينة شبوة، كان عددنا 30 شخصًا وبعد أن وصلنا اليمن تفرقنا، واصلت الطريق مشيًا إلى مدينة عتق بمحافظة شبوة، ومن ثم واصلت الطريق إلى محافظة الجوف وهناك عملت راعيا للأغنام لأحد سكان المنطقة، لمدة 8 أشهر وبعدها تم إيقافي من قبل عناصر تابعة لجماعة أنصار الله« الحوثيين» وتم احتجازي لمدة أسبوع في أحد سجون محافظة الجوف مع أورموا آخرين عددهم حوالي 400شخص، وطلبوا منا دفع

مبالغ مالية ليعيدونا إلى عدن، ثم تم نقلي برفقة 80 شخص على متن سيارتين نوع دينا (سيارات شحن متوسطة) وتم إنزالنا بمبنى الجوازات بصنعاء وبقيت فيه محتجز لأكثر من شهرين، وفي يوم 6 مارس/ آذار 2021 قامت جماعة أنصار الله « الحوثيين» بنقل 80 مهاجرًا إثيوبيًا بينهم 20 امرأة، وكنت واحدًا منهم على متن سيارتين بيضاء اللون مغلقة كليًا توجد بها فتحات تهوية ووضعوا 40-35 شخص في كل سيارة، وفي صباح اليوم التالي 7 مارس / آذار 2021 تم إنزالنا في منطقة صحراوية خالية من مظاهر الحياة، لنواصل السير راجلين لمسافات طويلة حتى وصلنا إلى أول الخطوط العامة وكانت تتواجد به نقاط تفتيش تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي.

أدركنا أننا أصبحنا خارج مناطق سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين» وأنه قد تم ترحيلنا ووصلنا عدن متفرقين بحسب قدرة كلا منا على المشي وأمضيت ليلتي الأولى في عدن في أحد الشوارع على مشارف المدينة، وفي اليوم التالي وجدت بعض المهاجرين الأورومو سألتهم عن أماكن تجمع المهاجرين وأخبروني بأن هناك الكثير من الأورومو واللاجئين في منطقة البساتين بعدن، انتقلت إلى هناك مشيًا على الأقدام، وبعد أيام التقيت ببعض الأشخاص الذين عبرت معهم الطريق، لم يكن لدينا أي مؤن تساعدنا على البقاء على قيد الحياة أثناء الطريق، وكنا نحصل على بعض الطعام والشراب من المارة، كنت من أول الواصلين إلى مدينة عدن كوني واصلت المشي بأقصى سرعة للوصول إلى عدن خوفًا من أن يتم احتجازي مرة أخرى.

خلال احتجازي بمبنى الجوازات كانت جماعة أنصار الله «الحوثيين» تتواصل بأسرتي في إثيوبيا للحصول على مبلغ مالي قدره 500 ريال سعودي وكانوا يقومون بضربنا بأدوات مختلفة كالعصي والأسلاك وأعقاب البنادق حتى يتم التواصل بأسرنا وتحويل المبلغ لهم، ومن ثم يقومون بترحيلنا إلى مناطق خارج سيطرتهم خالية من السكان ومظاهر الحياة"[16]

وبالآلية والأسلوب نفسه تتعامل بقية أطراف النزاع مع المهاجرين «ففي 9 مارس/ آذار 2020 قامت قوات أمنية تتبع قوات الأمن الخاص وقوات النجدة التابعة للقوات الحكومية بمحافظة شبوة جنوب اليمن، باقتحام منطقة لتجمع المهاجرين الإثيوبيين في حي الجلفوز على المدخل الجنوبي لمدينة عتق، بعدد كبير من الجنود والأطقم العسكرية، وأجبرت هذه القوات المهاجرين على صعود السيارات التابعة لها وهي عبارة عن 8 سيارات شحن متوسطة ووضعت في كل سيارة ما يقارب 70 مهاجرًا أفريقيًا، ومن ثم نقلتهم عبر مدينة عتق إلى مناطق خالية على حدود مديريات (نصاب- مرخة- بيحان) وما بعدها من المناطق الصحراوية، وإجبارهم على النزول في تلك الأماكن الخالية من مظاهر الحياة، كان عدد المهاجرين الذين كانوا في مركز تجمع المهاجرين قبل المداهمة قرابة 1300 مهاجر، وبحسب مقابلات أجرتها مواطنة مع ضحايا إثيوبيين في الواقعة فإن الجنود قاموا أثناء عملية المداهمة وترحيل المهاجرين بنهب وسلب ما بحوزة الكثير منهم من أموال وهواتف وغيرها، وقاموا بضرب الذين حاولوا الهرب وتخويفهم بإطلاق الرصاص الحي من مسافات قريبة، تمكن بعض هؤلاء المهاجرين من العودة إلى عتق عقب ترحيلهم في حين استقر المئات منهم وسط الجبال بمنطقة الصعيد بأحد المخيمات الذي قاموا

16 مقابلة أجرتها مواطنة في 13 مارس/ آذار 2021م

بتشييدها، في حين ما زال مصير البعض منهم مجهولًا[17]».

النماذج أعلاه تمثل دليلًا على النهج الذي تتبعه أطراف النزاع إزاء المهاجرين، وهو نهج مماثل يتعمد إلحاق الأذى بهم، ومضاعفة معاناتهم من خلال نقلهم إلى أماكن بعيدة عن طريق العبور التي يسلكونها أو أماكن إقامتهم، كما أن تلك السلوكيات تجعلهم عرضة للموت المحقق.

ثامنًا: المهاجرون في اليمن بين تفاقم المعاناة وشِحة المساعدات الإنسانية

يقابل تفاقم معاناة المهاجرين الأفارقة في اليمن شحٌّ في المساعدات الإنسانية المقدمة لهم، بما فيها تلك المساعدات اللازمة للبقاء على قيد الحياة، ويرجع ذلك لأسباب عدة من بينها تشعب طرق المهاجرين وتغييرها بشكل مستمر، والقيود التي تفرض على عمل المنظمات الإنسانية، بالإضافة إلى نقص التمويل اللازم، أكدت المنظمة الدولية للهجرة ومنظمات إنسانية أخرى أنها تعمل على تقديم العديد من المساعدات للمهاجرين، وهذه المساعدات على أهميتها إلا أنها لا تغطي الحد الأدنى من احتياجات المهاجرين، فبحسب مقابلات أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان حول نوع المساعدات التي يتلقاها المهاجرون في محافظة صعدة والتي تُعد أحد أهم وأكبر مراكز تجمع المهاجرين باعتبارها آخر المناطق اليمنية على الحدود اليمنية السعودية، لم تكن هناك أي منظمات أو جهات تعمل على تقديم المساعدة من العام 2015 وحتى العام 2018، حينما شرعت المنظمة الدولية للهجرة بأولى أنشطتها في المحافظة من خلال إنشاء خمسة مراكز طبية ثابتة ومتنقلة أبرزها مركز الخيام في قرية المهاذر بمديرية سحار الذي كان يعمل على تقديم الخدمات الطبية للمهاجرين بالإضافة إلى بعض المساعدات الغذائية كمياه الشرب والبسكويت وغيره، وكان يتم إجراء الفحوصات الطبية لكل مهاجر في المنطقة على حدة وتقدم لهم الرعاية الطبية اللازمة، وخصصت مراكز طبية أخرى لتقديم الخدمات الطبية للمحتجزين في سجن الإصلاحية من المهاجرين، وكانت تقدم خدماتها لهم لمدة يومين من كل أسبوع، وبالإضافة إلى الخدمات الطبية كانت المنظمة تعمل على تقديم بعض المساعدات كالغذاء والماء وأدوات حفظ الكرامة في مراكز تجمع المهاجرين وعلى امتداد طرق عبورهم في المحافظة، إلى أن قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» بإيقاف أنشطة المنظمة في المحافظة أواخر العام 2020، ومنذ ذلك الوقت لم تعد هناك أي جهات تعمل على تقديم المساعدة والرعاية للمهاجرين في المحافظة[18]، قال أحد المهاجرين إثيوبي الجنسية (52 عامًا) لمواطنة:

"يتم التعامل معنا نحن المهاجرين كسلعة تباع وتشترى حيث يتم احتجازنا في الطريق العام ويتم منع المواطنين والمارة من تقديم أي خدمه طبية لنا، ويعاقب بالتوقيف والغرامة كل من يحمل معه مهاجرًا على متن سيارته، ولا نتلقى أي مساعدة من قبل أي جهة "[19]

17 مقابلات أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع 9 من الضحايا الإثيوبيين بتاريخ 17 مارس/ آذار 2020

18 بحث ميداني إضافي أجراه باحث مواطنة في محافظة صعدة حول المساعدات الإنسانية التي يتلقاها المهاجرون بتاريخ 6-5 أغسطس 2023

19 مقابلة أجرتها مواطنة في محافظة صعدة بتاريخ 4 أغسطس 2023

لم يتم إنشاء أي مراكز إيواء للمهاجرين في المحافظة ولا تقدم الرعاية والإصلاح اللازم للمراكز الموجودة، ولا تقوم أي جهة -باستثناء نقاط التفتيش على مداخل المحافظة- بتسجيل بيانات المهاجرين، وتقتصر المساعدات التي تقدمها المنظمة حاليًا للمهاجرين على الخدمات الطبية في مستشفى السلام السعودي وسط مدينة صعدة، ومستشفى منبه الريفي بالإضافة إلى المستشفى الجمهوري وهي خدمات تقدم للمصابين والجرحى عامة ولا تقتصر على المهاجرين فقط.[20]

قال أحد المهاجرين إثيوبي الجنسية 52 سنة لمواطنة، حول انطباعه عن المساعدات التي تقدم للمهاجرين:

"أشعر بأن هناك تمييز عنصري ضدنا كوننا من ذوي البشرة السوداء، فلا تقدم لنا أي مساعدات ويتم معاملتنا على أننا عبيد ولا قيمة لنا، أُشاهد ذلك كل يوم وأشعر به حتى من قبل المجتمع اليمني نفسه"[21]

وفي الإطار نفسه قالت مهاجرة إثيوبية الجنسية 44 سنة لمواطنة:

"خلال رحلتي إلى اليمن لم أتلقَ أي مساعدة، لا في محافظة صعدة ولا قبل وصولي إليها، لم أحصل على أي مساعدة خلال رحلة عبوري بحرًا وبرًا".[22]

ولا يختلف الأمر كثيرًا في محافظة شبوة التي تعد أحد مناطق الوصول الرئيسية للمهاجرين وتوجد بها العديد من مراكز التجمع، وتمثل منطقة عبور لأعداد كبيرة منهم فالمنظمة الدولية للهجرة هي المنظمة الوحيدة التي تقدم المساعدة للمهاجرين في الفترة الحالية بعد أن توقفت أعمال منظمة الإنترسوس في فبراير 2023، ويتركز نشاط المنظمة الدولية للهجرة في مديرية رضوم الساحلية التي تمثل أحد أهم نقاط وصول المهاجرين، في حين كان نطاق عمل منظمة الإنترسوس يمتد من مديرية رضوم إلى مدينة عتق بمركز محافظة شبوة، وعلى غرار الحال في محافظة صعدة لا توجد أية منظمات أو جهات تعمل على تسجيل بيانات المهاجرين الوافدين منذ فبراير 2023، حيث كانت منظمة الإنترسوس تقوم بذلك قبل هذا التاريخ، وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بتسجيل بيانات المستفيدين من خدماتها الطبية التي يتلقاها المهاجرون في المراكز الصحية أو عبر الفرق المتنقلة، وتقتصر نوع الخدمات التي تقدمها المنظمة الدولية للهجرة على الخدمات الطبية التي تقدمها للمهاجرين على امتداد الطريق بين مديريتي ميفعة ورضوم، وتقوم في إطار تلك الجهود بدعم مركز بئر علي الصحي، ومستشفى عزان العام، وتقوم ومعها منظمة الإنقاذ الدولية بتقديم الدعم اللازم لمركز جلعة الصحي، وقبل أن تتوقف أعمال منظمة الإنترسوس في المحافظة كانت تقدم لكل المهاجرين الواصلين إلى سواحل مديرية

20 بحث إضافي أجراه باحث مواطنة بمحافظة صعدة حول المساعدات الإنسانية التي يتلقاها المهاجرون بتاريخ 6-5 أغسطس 2023

21 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان بمحافظة صعدة بتاريخ 5 أغسطس 2023

22 مقابلة أجرتها مواطنة بمحافظة صعدة بتاريخ 5 أغسطس 2023

رضوم حقائب تحتوي على الماء والعصائر والبسكويت والتمر والملابس وأدوات النظافة[23]، قال مهاجر إثيوبي الجنسية 30 عام لمواطنة :

"وصلنا شبوة منذ خمسة أيام في قارب يحمل على متنه 225 مهاجر، وكنا نريد الوصول إلى مدينة عتق ساءت حالة صديقي الصحية فاضطررنا للبقاء في منطقة عين بامعبد حتى يتعافى، لكن صحته تزداد سوءًا، وحصلنا على بعض المساعدة عند وصولنا وهي عبارة عن أدوية وعصائر، وإلى اليوم لم نستطع الذهاب إلى أي مكان، صديقي لم يتعافَ ولم نستطع تركه وهو لا يقدر على المشي، تمنينا لو أن هناك من يقدم لنا المساعدة في نقل صديقي إلى المستشفى، فنحن ننتظر في عين بامعبد حتى يرسل لنا أهلنا في إثيوبيا بعض المال اللازم للتنقل ولعلاج صديقي كمال، جئت إلى اليمن قبل سنتين وكانت منظمة الإنترسوس تقدم لنا عند الوصول حقائب بها غذاء وأدوية ومستلزمات أخرى، وكنا ننتفع بها طوال الرحلة، أما الآن فلا يوجد من يساعدنا ولا نملك المال اللازم لدفعه للمهربين ليقوموا بنقلنا لأحد المستشفيات."[24]

قالت المنظمة الدولية للهجرة إن 42,123 مهاجرًا خلال العام 2022 تلقوا شكلًا من أشكال المساعدة على الأقل، والمتمثلة بحقائب المواد غير الغذائية الطارئة، وحقائب المواد الغذائية والمساعدات/ القسائم النقدية، وأشكال أخرى من المساعدة الإنسانية، في حين ساعدت المنظمة 4,087 مهاجرًا من القرن الأفريقي على العودة طوعًا إلى بلدانهم الأصلية في العام نفسه"[25]

تزايد أعداد المهاجرين والوضع الإنساني في اليمن يجعل من تكثيف الجهود لتقديم المساعدات الإنسانية للمهاجرين أمر في غاية الأهمية، ويحتل أولوية كبيرة لإنقاذ الكثير من الأرواح، ومسألة مهمة لا يمكن تجاهلها، كون المساعدات التي يحتاج إليها المهاجرون هي مساعدات ضرورية لبقائهم على قيد الحياة، وكون المنظمات الإنسانية هي الجهات الوحيدة تقريبًا التي بوسعها تقديم المساعدة لهم في ظل القيود والعقوبات التي تفرضها أطراف النزاع على المجتمع المضيف جراء إقدامهم على تقديم أي شكل من أشكال المساعدة للمهاجرين.

23 بحث ميداني إضافي أجراه باحث مواطنة بمحافظة شبوة بتاريخ 5 أغسطس 2023 حول المساعدات الإنسانية التي يتلقاها المهاجرون.

24 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان بمحافظة شبوة بتاريخ 4 أغسطس 2023

25 https://yemen.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1176/files/documents/2023-03/%5BAR%5D%20IOM%20Yemen%20%20Achievements%202022.pdf

الفصل الأول:

انتهاكات حرس الحدود السعودي وحدات التحالف بقيادة السعودية والإمارات بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن

”

انطلقت المقذوفات نحو الضحايا من موقع المراقبة السعودي أعلى الجبل الذي يعرفه الجميع هنا

سوق الرقو – مسعف وشاهد عيان (49 سنة، إثيوبي الجنسية)

“

مقدمة

تنبع التزامات قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات تجاه المهاجرين الأفارقة في اليمن من التزاماتها الدولية القائمة على أساس الكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية، وبحقوقهم المتساوية والثابتة دون تمييز ، وعدم تصديق المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة بالهجرة لا ينقص من التزاماتها الإنسانية الدولية، ولا يجعل ارتكابها لأنواع عدة من الانتهاكات بحق المهاجرين أقل جسامة، حيث تقوم هذه القوات بارتكاب أنواع مختلفة من الانتهاكات بحق المهاجرين، بعضها يرقى لجرائمٍ منظمة، وهو ما يمثل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتناقض مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات التابعة لها، وعلى وجه الخصوص البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والذي ينص في العديد من مواده على واجب الدول والتزاماتها بتقديم الحماية والمساعدات اللازمة لضحايا الاتجار بالبشر، حيث يعتبر المهاجرون في اليمن ضحايا لشكل من أشكال الاتجار بالأشخاص، وهو ما يحتم على هذه الدول والقوى التابعة لها اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على حياتهم وصون كرامتهم، إلا أن ما تقوم به هذه القوات من ممارسات بحق المهاجرين الأفارقة لا يقل بشاعة عن الممارسات التي ترتكبها عصابات التهريب والاتجار بالبشر، حيث بات المهاجرون عرضة للاستهداف المباشر من قبل الضربات الجوية والبرية وأعيرة حرس الحدود السعودي النارية، علاوة على قيام السعودية باحتجاز المهاجرين الذي تصدر ضدهم أوامر بالترحيل عقب دخولهم أراضيها بطرق غير شرعية أو نتيجة انتهاء فترات إقامتهم فيها في مراكز احتجاز تسمى مراكز الترحيل ولا تتوفر فيها أدنى المعايير الدولية، حيث تفتقر أماكن الاحتجاز المكتظة تلك إلى وسائل التهوية والمرافق الضرورية، ويتعرضون فيها لأشكال عدة من المعاملة اللا إنسانية والحاطة بالكرامة، وتتركز الانتهاكات التي يرتكبها التحالف في المناطق الحدودية والتي يتركز فيها أعداد كبيرة من المهاجرين، حيث يعتبر الشريط الحدودي الفاصل بين اليمن والسعودية من المناطق الأشد خطورة على امتداد رحلة المهاجرين الأفارقة الطويلة والمحفوفة بالمخاطر، كونها منطقة حرب من الناحية العسكرية وغاية في الخطورة بالنسبة للمتسللين، إذ شهدت الأجزاء الغربية من الخط الحدودي بين البلدين مواجهات مسلحة متقطعة منذ بدء التدخل العسكري في اليمن بقيادة السعودية والإمارات في مارس/آذار 2015، خصوصًا على امتداد السلسلة الجبلية الواقعة بمحافظة صعدة معقل جماعة أنصار الله «الحوثيين»، والتي تُقدر مسافتها بحوالي 200 كيلو متر، ويبلغ عدد مديريات محافظة صعدة 12 مديرية، تقع تسع منها على الشريط الحدود مع السعودية بمحاذاة مناطق نجران وجازان وعسير، ويعتبر هذا الشريط الحدودي المنفذ الأنشط لعمليات تهريب المهاجرين الأفارقة ومواد التهريب الأخرى إلى داخل المملكة العربية السعودية خلال فترة النزاع، ويقصد المهاجرون الأفارقة الحدود اليمنية-السعودية بغرض اختراق الشريط الحدودي للتفتيش عن فرص عيش رغدة داخل السعودية، لا سيَّما مع وجود طلبٍ قويٍ على العمالة غير الماهرة في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى.[26]

26 https://eastandhornofafrica.iom.int/sites/g/files/tmzbdl701/files/documents/EN_Meraki_%2520Yemen_%2520Migration%2520Report.pdf

أولًا: مناطق العبور الحدودية

ينتقل المهاجرون الأفارقة باتجاه المناطق المحاذية للحدود اليمنية- السعودية، قاطعين مسافات طويلة مشيًا على الأقدام، حيث تلفح أجسادهم الهزيلة أشعة الشمس الحارقة ويبيتون في العراء، ويستمر تدفقهم إلى المناطق الحدودية رغم اختلاف حالات الطقس وطوال فصول السنة المتعاقبة، حيث يقابلهم خطر الموت في أي لحظة على امتداد الخط الحدودي.

صورة تظهر استمرار تدفق المهاجرين الأفارقة إلى حي الجلفوز بمحافظة شبوة - شارع العبور مديرية 12 سبتمبر 2022

في كثير من الأحيان تتقطع السبل بالمهاجرين الأفارقة داخل اليمن، ويفضل البعض منهم البقاء في التخوم الأمامية للحدود اليمنية-السعودية كسوق الرقو وآل ثابت وفي السهول والوديان والجبال الواقعة هناك. ويعتبر سوق الرقو أحدى أهم محطة وصول للمهاجرين الأفارقة على امتداد رحلتهم داخل الأراضي اليمنية، ويقع بمحاذاة خط الحدود اليمني مع المملكة العربية السعودية، ويتموضع السوق في الضفة الشرقية لمجرى السيول بالقرب من نقطة التقاء وادي جرعاء الآتي من الأراضي اليمنية، ووادي المفتح (ضمد) الذي يمر معظمة وسط الأراضي السعودية، يقابل السوق من الناحية الغربية جبل مفتاح، وفي أعلى قمته يوجد موقع عسكري لحرس الحدود السعودي يسمى نقطة رقابة الذراع الطويلة[27]، ويبعد مسافةً تقديرية كيلو مترٍ واحدٍ عن السوق، وتقع منطقة الرقو ضمن نطاق مديرية مُتَبه محافظة صعدة، حيث تمثل وجهةَ معظمِ المهاجرين الأفارقة.

27 تقرير إخباري متلفز لقناة «الحدث» التابعة المملكة العربية السعودية، متاح على منصة اليوتيوب، تاريخ المشاهدة في 2 يوليو/ تموز 2023: https://www.youtube.com/watch?v=wlWUfBoBFyI

يمثل سوق الرقو منفذًا غير رسميٍ، ونقطة انطلاق لتهريب البشر إلى الأراضي السعودية، ونقل مواد التهريب خصوصًا نبتة «القات»[28]، والسجائر والمواشي وغيرها من المواد المهربة، ويعمل بعض المهاجرين في التهريب عبر حملها على ظهورهم واجتياز الحدود مشيًا على الأقدام، ويطلق عليهم اسم (العتالين)، أو العمل كسماسرة من أجل تهريب مهاجرين آخرين.

غالبية من يسكنون السوق من المهاجرين الأفارقة من عرقية «التيغراي» وبعض اليمنيين[29]، ويقدر عدد من يقطنون السوق بنحو 2000 شخص مع أفراد أسرهم،[30] ازداد نشاط التهريب في سوق الرقو منذ يوليو/تموز 2019، بعد نزوح المهاجرين الأفارقة من منطقة سوق آل ثابت إليه، بسبب الاشتباكات المسلحة والقذائف البرية المتبادلة بين وحدات حرس الحدود السعودي وجماعة أنصار الله «الحوثيين»، ويبعد سوق آل ثابت عن سوق الرقو حوالي 20 كيلو مترٍ غربًا، ويفصل بينهما مرتفعات جبلية تقع أجزاءٌ منها في منطقة بني عياش لكنهما يقعان ضمن نطاق تقسيمٍ إداريٍ مختلف، فسوق آل ثابت يقع ضمن مديرية قطابر، بينما يقع سوق الرقو في مديرية مُنَبه.[31] وتوجد في الجهة المقابلة لسوق الرقو مقبرة خاصة بالمهاجرين الأفارقة تقع في منطقة تُسمى « الخلس»، حيث يدفن المهاجرون الأفارقة قتلاهم هناك.

في السابق، كانت منطقة سوق آل ثابت منفذ التهريب الأنشط في محافظة صعدة، وظلت المنطقة آمنة ولم تتعرض للقصف الجوي من قبل مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات منذ بدء التدخل العسكري في اليمن 26 مارس/آذار 2015، على الرغم من عبور مركبات التهريب التي تنقل البشر والمواد المهربة من اليمن إلى داخل المملكة العربية السعودية، في حين تعرضت معظم المناطق في محافظة صعدة للقصف الجوي لا سيَّما الحدودية، وعند اشتداد الاقتتال في المناطق القريبة من سوق آل ثابت والتي وصلت إلى مثلث باقم في يوليو/تموز 2019، توقف نشاط التهريب في هذه المنطقة قرابة ثلاثة أعوام. وفي شهر يوليو/ تموز العام 2022، سمحت جماعة أنصار الله «الحوثيين» للمهاجرين الأفارقة مجددًا بالوصول إلى سوق آل ثابت، حيث تنشط مؤخرًا أعمال التهريب في هذا السوق، حيث يجتاز المهاجرون الأفارقة من هناك الشريط الحدودي باتجاه المملكة العربية السعودية.

يقع سوق آل ثابت ناحية الشريط الحدودي شمال محافظة صعدة، ويتألف من عدة متاجر صغيرة متلاصقة ببعضها البعض، يمر بمنتصف سوق آل ثابت مجرى مياه يعرف باسم وادي مهون، ويسكن السوق مهاجرين أفارقة غالبيتهم من الجنسية الإثيوبية ينحدرون من عرقية الأمهرة والأورومو،[32] إلى جانبهم عدد من اليمنيين العاملين هناك، يقدر عدد السكان المتواجدين في سوق آل ثابت 1300 من سكان المنطقة والوافدين، ويعتبر السوق نقطة العبور القديمة مقارنة بسوق الرقو، ويتواجد في

28 القات « نبتة خضراء منشطة تزرع في اليمن، وبعض دول القرن الأفريقي، اعتاد معظم اليمنيون على مضغها في أوقات المقيل.

29 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان بمديرية عتق محافظة شبوة بتاريخ 1 يونيو 2023

30 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في مديرية قطابر بمحافظة صعدة بتاريخ 15 مايو 2023

31 منذ بدء النزاع المسلح في اليمن، نفذ باحثو «مواطنة» الميدانيون زيارات ميدانية إلى منطقة سوق آل ثابت وسوق الرقو مرات عدة لأغراض توثيق الانتهاكات التي يرتكبها حرس الحدود السعودي بحق المهاجرين الأفارقة واليمنيين.

32 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان بمديرية عتق محافظة شبوة بتاريخ 1 يونيو 2023

السوق الكثير من أفراد شبكات التهريب، يستقبلون المهاجرين ويرتبون لهم المبيت والمسكن، وتسهيل خطوات التهريب مثل تحديد طرق وأوقات اجتياز المهاجرين الحدود، بالإضافة إلى العمل (كعتالين) لحمل وتهريب منتجات ومواد ممنوعة من ضمنها نبتة (القات)، إلى الأراضي السعودية.

ويتواجد بالقرب من سوق آل ثابت بمحافظة صعدة من الجهة الغربية نقاط مراقبة عسكرية تابعة لحرس الحدود السعودي، تبعد مسافة تزيد عن 1 كم، وتقع على مرتفع جبلي يقابل ملتقى وادٍ رئيسي يُعرف باسم كحلا ويمر بالأراضي اليمنية. وآخر قادم من ناحية الشمال ويمر بالأراضي السعودية ويعرف باسم (وادي دفأ)، بالإضافة إلى دوريات عسكرية تنفذ مهام أمنية مشددة بغرض احتجاز المهاجرين الذي يبغون اجتياز الحدود والوصول إلى المناطق السعودية.

تجري التعاملات المالية في مناطق التهريب سواء في سوق الرقو أو سوق آل ثابت بالعملة السعودية، كما تتوفر خدمات تغطية الهاتف الخلوي في المنطقة عبر شبكات الاتصالات السعودية أيضًا.[33]

يمتد الشريط الحدودي بين اليمن والسعودية قرابة 1200 كيلو متر، غالبية هذه المساحة الحدودية تقع على صحراء الربع الخالي، في محافظة المهرة وحضرموت والجوف، وفي الواقع يمكن القول إن أنشطة التهريب عبر هذه المناطق شبه مستحيلة، كونها مناطق صحراوية غير آهلة بالسكان، ناهيك عن وجود سياج كهربائي شائك يقابله خط إسفلتي لتسيير الدوريات التابعة لحرس الحدود السعودي، بالإضافة إلى انتشار أبراج مراقبة سعودية على امتداد الخط الحدودي، وغالبًا ما تكون مزودة بأنظمة رصد حرارية.

من خلال تتبع نظام الخرائط الافتراضي (الأقمار الاصطناعية)، يبلغ طول السياج الشائك مسافةً تقريبيةً تقدر بما يزيد عن 600 كيلو مترٍ عبر الصحراء، تبدأ من سلطنة عمان شرقًا حتى مستهل المرتفعات الجبلية في مديرية كتاف والبقع محافظة صعدة غرب اليمن.[34]

صورة لطلاب نازحين يدرسوا تحت ظل احدى الاشجار في الصحراء - الريان – خب والشعف – الجوف - 20 سبتمبر 2022

33 مقابلات أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان بمحافظة صعدة خلال فترة إعداد التقرير

34 For more details see CNN:"SAUDI ARABIA FORTIFIES BORDER DEFENSES", seen on Jan 2, 2023, خاتمة https://www.youtube.com/watch?v=Frm3xQcgsJ4

ثانيًا: انتهاكات وحدات حرس الحدود السعودي وقوات التحالف بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن

تعترض وحدات حرس الحدود السعودي (SBGU)[35] في الغالب طرق عبور المهاجرين الأفارقة واليمنيين عبر الدوريات الأمنية الراكبة، وأبراج المراقبة المزودة بأجهزة رقابة ليلية وكاميرات حرارية.

ولطالما أظهرت وحدات حرس الحدود السعودي استخفافًا واضحًا تجاه حياة وسلامة المهاجرين، بارتكابها انتهاكات جسيمة بحقهم بما فيها القتل والتعذيب والاحتجاز التعسفي والمعاملة المسيئة في بعض الحالات، وبحسب الوقائع التي وثقتها «مواطنة» فإن 95% من الانتهاكات التي وقعت في منطقة سوق الرقو، ارتكبها أفراد حرس الحدود السعودي المتمركزين في نقطة مراقبة واقعة على ارتفاع جبلي يبعد عن السوق قرابة 1 كيلو متر من الناحية الغربية فـ 6 وقائع انتهاك من أصل 8 وثقتها مواطنة لحقوق الإنسان في سوق الرقو تتحمل مسؤوليتها قوات حرس الحدود السعودي.

وأثناء زيارة فريق مواطنة إلى سوق الرقو منتصف مايو/ أيار 2022، لاحظ الفريق سماع إطلاق رصاص حي بشكل مستمر في المنطقة، وأفاد شهود العيان أن الرصاص الحي الذي يقوم بإطلاقه حرس الحدود السعودي يتسبب بإصابات شبه يومية بين المهاجرين الذين يحاولون التسلل إلى الأراضي السعودية.[36]

استمرت قوات حرس الحدود السعودي في قتل وجرح المهاجرين الأفارقة إذ وثقت مواطنة ما لا يقل عن 36 واقعة انتهاك، ما بين هجمة برية ورصاص حي، أسفرت عن مقتل 64 مهاجرٍ أفريقيٍ ويمني، بينهم 25 طفلًا وثلاث نساء، وإصابة 145 مهاجرًا أفريقيًا ويمنيًا بينهم 53 طفلًا وتسع نساء، كما وثقت 4 وقائع انتهاك هجمات جوية على مهاجرين أفارقة تتحمل مسؤوليتها قوات التحالف راح ضحيتها ما لا يقل عن 92 قتيلًا و164 جريحًا بين أفارقة ويمنيين.

إذ يطلق حرس الحدود السعودي الرصاص الحي ويقوم بقنص المهاجرين الأفارقة، ويطلق العديد من القذائف على مراكز تجمعات المهاجرين في الشريط الحدودي.

وقد لوحظ ارتفاع في عدد الانتهاكات المرتكبة بحق المهاجرين خلال فترة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) ، إذ علق المهاجرون الأفارقة بين فكي طرفي النزاع؛ حرس الحدود السعودي وجماعة أنصار الله «الحوثيين»، بالتزامن مع فرض قيود مشددة على حركتهم ، لا سيَّما في منطقه سوق الرقو الحدودية، حيث أقدمت جماعة أنصار الله «الحوثيين» على طرد المهاجرين المتواجدين في مناطق سيطرتها قسريًا باتجاه الداخل السعودي، واستقبلهم حرس الحدود السعوديون بإطلاق النار في لحظات فرارهم في محاولة لإعادتهم على أعقابهم نحو الأراضي اليمنية، وسقط كثير من المهاجرين

35 وحدات حرس الحدود السعودي تابعة للمديرية العامة لحرس الحدود أحد أهم الأسلحة في القوات العسكرية السعودية، ومهمته الأساسية حماية الحدود البرية والبحرية من الاختراق غير المشروع، وكذلك منع عمليات التسلل والتهريب غير المشروع للبشر والبضائع والممنوعات، متاح على: https://www.fg.gov.sa/

36 وقد أفاد أحد الناجين لـ «مواطنة» أنه في ليلة الإثنين 9 مايو/أيار 2022 حاول التسلل والدخول إلى السعودية، ولكنه لم يستطع العبور، وقد سقط جراء محاولة التسلل تلك جريحين من المهاجرين أصيبوا في أقدامهم بالرصاص الحي.

ضحايا الرصاص الحي والقصف البري في تلك الفترة .[37]

ما تزال الاحتياطات التي تتخذها قوات حرس الحدود السعودي لتقليل الضرر على المدنيين غير واضحة، والمتمثلة بتوضيح السبل التي تستخدمها لإجراء تقييمات التناسب أو التمييز في الهجمات البرية التي تنفذها، إذ تنفذ هذه القوات وبصورة متكررة هجمات برية عشوائية على منطقة سوق الرقو والمناطق الحدودية المحاذية، في ظل انعدامٍ تام للخطوات التي من المفترض أن يتخذها التحالف لتأديب أو مُساءلة أفراد قواته المسلحة المتورطين بشكل موثوق في ارتكاب انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا المدنيين بما فيهم المهاجرون الأفارقة.

أضف إلى تلك الانتهاكات بحق الحياة انتهاكات أخرى تتمثل باحتجاز المهاجرين الأفارقة واليمنيين في ظروف غير إنسانية وإلى أجل غير مسمى، داخل مراكز الاحتجاز والترحيل السعودية المكتظة بهم، وتعرضهم لضروب المعاملة اللا إنسانية المسيئة، ففي عام 2021، ألقت السلطات السعودية القبض على ما يزيد عن 2400 مهاجرٍ معظمهم إثيوبيين ويمنيين، بسبب عبورهم إلى الداخل السعودي بدون تأشيرات دخول صالحة. [38] وتم احتجاز هؤلاء وغيرهم في مراكز الاحتجاز السعودية التي يتعرضون فيها لصنوف من المعاناة نتيجة افتقارها إلى المياه النظيفة والصرف الصحي إلى جانب تعريضهم للجوع وسوء التغذية ومتاعب عديدة أخرى.[39]

وتسببت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات في مقتل وجرح العشرات من المهاجرين الأفارقة داخل الأراضي اليمنية، وقد رصدت «مواطنة» هجمة جوية في 25 أكتوبر / تشرين الأول 2015، أدت إلى مقتل 5 مهاجرين أفارقة وإصابة 2 بجروح، أثناء عبور سيارة كانت تقلهم في منطقة الركوة - مديرية مجز بمحافظة صعدة، كما وثقت «مواطنة» واقعة قصف جوي نفذتها مقاتلات قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات سقط فيها قتيلان من المهاجرين الأفارقة، في يوم الثلاثاء 18 يوليو/تموز 2017، عندما ألقت مقاتلات التحالف قنبلة على مستودع مواد غذائية في قرية الغُلة بمنطقة الهاملي بمديرية موزع- محافظة تعز، وخلف القصف الجوي مقتل 4 مدنيين من بينهم طفل ومهاجرين اثنين، وإصابة 3 مدنيين آخرين، وبحسب إفادة شهود العيان فإن أعمار المهاجرَيْن القتيلين تناهز 40 عامًا، كانا في طريقهما نحو وجهة غير معروفة ضمن رحلة هجرتهما داخل اليمن، وبقيت جثتاهما تحت الأنقاض حتى تاريخ 91 أغسطس/آب 2019.[40]

37 مقابلات أجرتها مواطنه منذ بداية العام 2020

38 تقرير منظمة العفو الدولية 2021/22، صفحة 151، متاح على : https://www.amnesty.org/fr/wp-content/uploads/sites/8/2022/03/WEBPOL1048702022ARABIC.pdf

39 الهيومن رايتس واتش،» اليمن: الحوثيون يقتلون ويطردون مهاجرين إثيوبيين»، أغسطس/آب 13, 2020، متاح على: https://www.hrw.org/ar/news/2020/08/13/376063

40 مقابلة أجرتها «مواطنة» مع شاهد عيان في مديرية موزع، بتاريخ 19 أغسطس/آب 2019.

ثالثًا: نماذج لانتهاكات وحدات حرس الحدود السعودي وقوات التحالف بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن

■ **20/ 27 نوفمبر/ 24 ديسمبر 2019،**
قصف مدفعي على منطقة سوق الرقو، مديرية مُنَبه، محافظة صعدة

في مدة لا تتجاوز الشهر، وثقت «مواطنة» 3 وقائع قصف بري نفذتها قوات حرس الحدود السعودي على منطقة سوق الرقو اليمني، وبحسب الشهادات التي جمعتها «مواطنة» فقد راح ضحيتها ما لا يقل عن 35 قتيلًا من المهاجرين الأفارقة من بينهم 2 يمنيين وطفل، وجرح ما لا يقل عن 40 من المهاجرين الأفارقة من بينهم 5 يمنيين و4 أطفال.

توصلت مواطنة إلى أسماء 52 من الضحايا القتلى والجرحى بين مهاجرين ويمنيين، بينما سُجل بقية الضحايا كمجهولي الهوية.

أطلقت قوات حرس الحدود السعودي فجر يوم الأربعاء 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، 3 قذائف مدفعية باتجاه سوق الرقو اليمني، سقطت اثنتان منها على منطقة تضم عددًا من الخيام يسكنها مهاجرون أفارقة في وادي مفتح (ضمد) شمال السوق.

وقد أدى القصف وفقًا للشهادات شهود العيان والناجين الذين قابلهم باحثو «مواطنة» إلى مقتل 10 أشخاص وجرح 17 منهم 2 يمنيين وطفل، حصلت مواطنة على أسماء 11 من الجرحى، وبحسب إفادة أحد الشهود فقد قام المهاجرون الأفارقة بتنصيب خيام جديدة في وادي مفتح (ضمد) شمال سوق الرقو اليمني داخل الأراضي السعودية تبعد عن السوق بحوالي 200 متر، قال مسعف وشاهد عيان(49 عام- إثيوبي الجنسية) لمواطنة

« عند الفجر سمعت انفجارًا قويًا، وبعد دقائق قليلة سقط مقذوف ثانٍ وثالث على أطراف الوادي حيث نُصبت ثلاثة خيام حديثًا، انطلقت المقذوفات نحو الضحايا من موقع المراقبة السعودي أعلى الجبل الذي يعرفه الجميع هنا، هرعتُ حافي القدمين بعد أن تهادى إلى مسامعي أصوات الصراخ والعويل، وصلت إلى مكان الواقعة بعد حوالي خمس دقائق تقريبًا، وليتني لم أصل إلى هناك، لقد رأيت مشهدًا داميًا لم أشاهده في حياتي، جثث مهاجرين متفحمة وأناسًا يئنون، ساهمت في نقل بعض الجثث، وبعد حوالي نصف ساعة وصلت المساعدة وقد ساعدت في علاج الجرحى وتضميد جراح بعضهم.»[41]

41 مقابلة أجرتها «مواطنة» مع شاهد عيان في سوق الرقو، بتاريخ 9 يونيو/حزيران 2022.

عقب أسبوع من ذلك القصف البري الدامي، أطلقت قوات حرس الحدود السعودي في فجر يوم الأربعاء 27 نوفمبر/تشرين الثاني، من نقطة المراقبة الحدودية الرصاص الحي من أسلحة متوسطة، وقذائف مدفعية على سوق الرقو اليمني، وطبقًا لشهادات شهود العيان والناجين الذين قابلهم باحثو «مواطنة» فقد أدى القصف البري إلى مقتل 10 مهاجرين أفارقة ويمني، وجرح 22 مهاجرًا أفريقيًا.

وتحصلت مواطنة من مصدر طبي على أسماء 3 من القتلى، من بينهم مهاجرَين اثنين، وأسماء 14 جريحًا من المهاجرين الأفارقة من بينهم 3 أطفال وامرأة.

وطبقًا للشهادات التي جمعتها «مواطنة» فقد سبق هذا القصف البري تبادل لإطلاق النار بين عصابات التهريب ونقاط المراقبة التابعة لحرس الحدود السعودي، قال شاهد عيان ومسعفٌ (يمني الجنسية -52 سنة) لمواطنة « صباح يوم الأربعاء 27 نوفمبر 2019، كنت عائدًا إلى سكني وفجأة سمعت أصوات وابل من الرصاص وبعض القذائف حتى أنني ظننت أن هناك مواجهات عسكرية بين الجانبين السعودي واليمني على الحدود، ثم أدركت أن ذلك القصف من مواقع المراقبة السعودية على سوق الرقو ، هرعت إلى مكان الواقعة وشاهدت العديد من الجثث المتفحمة وبعض المهاجرين يقومون بنقل الجرحى ومساعدتهم» وأضاف شاهد عيان ومسعف (إثيوبي الجنسية-34 سنة) لمواطنة

«وصلت موقع الحادثة وشاهدت الكثير من الجثث المتفحمة والأشلاء لم أستطع التعرف على الكثير منهم على الرغم من أني أعرف جميع الضحايا، فلي هنا في اليمن تسع سنوات، ليست هذه هي الحادثة الأولى في المنطقة التي تحدث في هذه الفترة الكئيبة على المهاجرين وغيرهم ممن يسكنون السوق، لقد حاولت جاهدًا المساعدة في نقل الجرحى ولكننا لم نتمكن من إنقاذ الكثير منهم»[42]

وقال شاهد عيان (يمني الجنسية -50 سنة)

« الأسبوع الماضي حدثت مجزرة، وهذا الأسبوع مجزرة أخرى، وكأنهم يقتلون حشرات؟!، الحياة في اليمن عبارة عن فجائع ومصائب لا غير، وكل هذا بسبب الحرب.»[43]

بعد قرابة ثلاثة أسابيع من القصف البري السابق، تعرض سوق الرقو اليمني في ظهيرة يوم الثلاثاء 24 ديسمبر/ كانون الأول لقصف بري بـ 5 قذائف مدفعية أطلقتها قوات حرس الحدود السعودي. أصابت 3 قذائف منها صيدلية ومحلات تجارية أخرى في الجهة الجنوبية الغربية للسوق، بينما سقط مقذوفان في مساحة خالية وسط وادي المفتح (ضمد) الحدودي.

42 مقابلة أجرتها مواطنة مع شاهد عيان في سوق الرقو بتاريخ 6 نوفمبر 2022

43 مقابلة أجرتها «مواطنة» مع شاهد عيان في مديرية منبه، بتاريخ 6 ديسمبر/كانون الأول 2019.

وبحسب الشهادات التي جمعتها «مواطنة» قتل في الواقعة قرابة 17 مدنيًا بينهم أطفال ونساء ومهاجرون أفارقة، حصلت «مواطنة» على أسماء 6 قتلى من بينهم طبيبة من الجنسية الصومالية ومهاجر إثيوبي و4 قتلى من الجنسية اليمنية، وجرح 10 مدنيين من بينهم 8 مهاجرين أفارقة وطفلان أحدهما مهاجر أفريقي. حصلت «مواطنة» على أسمائهم جميعًا.

قال شاهد عيان (يمني الجنسية 26 عامًا) لمواطنة

« كنت وسط سوق الرقو، كان السوق مزدحمًا على غير العادة بسبب السماح للوافدين بالدخول إلى السوق دون تفتيش في ذلك اليوم، وسمعت صوت خمس مقذوفات هاون متتالية وبعدها شاهدت الأشلاء المتطايرة والجثث المتفحمة في كل مكان، هرعت إلى مكان الحادثة ولم أجد أي هدف عسكري تم استهدافه لقد استهدفت المدنيين والمهاجرين منهم بشكل متعمد، ولا أعلم لماذا قد يستهدفون بشكل مباشر ويراد قتلهم بهذه الوحشية»[44]

وأضاف طبيب مسعف وشاهد عيان (يمني الجنسية -33 سنة) لمواطنة عن الواقعة

« وصلت إلى موقع الحادثة وشممت رائحة لحمٍ محترقٍ وكان الدخان يتصاعد من إحدى السيارات المحترقة، كانت النار تلتهم جثثًا نحيلة، من شكل الجثث عرفت أنهم مهاجرون أفارقة. »[45]

وفقًا للمعلومات التي جمعتها مواطنة لحقوق الإنسان فقد تم نقل القتلى والجرحى في الوقائع الثلاث إلى عدة مستشفيات، أبرزها: مستشفى السلام السعودي في مركز محافظة صعدة، ومستشفى الطلح الريفي بمديرية سحار، والمستشفى الجمهوري بمدينة صعدة، بينما نقل الجرحى إلى أقرب مركز صحي لتلقي العلاج في مدينة جاوي محافظة صعدة.

حقق فريق الخبراء البارزين [46] في الثلاث الوقائع التي وثقتها «مواطنة»، والتي حدثت بـ «سوق» الرقو بمديرية مُنَبه بمحافظة صعدة يومي 20 و27 نوفمبر/ تشرين الثاني، وفي ديسمبر/ كانون الأول 2019. وقد تحقق الفريق، من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية، وأكد في نتائج تحقيقه أنه في وقت الظهيرة من يوم 24 كانون الأول 2019، سقطت قذيفتا هاون على الأقل في هذا السوق، الذي يُفهم أنه مركز غير رسمي ومركز عبور لليمنيين والإثيوبيين والصوماليين، وموقعٌ رئيسيٌ لأنشطة التهريب عبر الحدود إلى المملكة العربية السعودية، تسببت قذائف الهاون في مقتل ما لا يقل عن 17 مدنيًا وإصابة ما لا يقل عن 12 آخرين.[47] وفي الإطار نفسه أفاد مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن بأن هذا هو الهجوم الثالث على نفس السوق خلال شهر، قُتل أو جُرح 28 مدنيًا في هجوم وقع في 20 نوفمبر / تشرين الثاني، وقتل أو جُرح 32 في 27 نوفمبر / تشرين الثاني، مما رفع العدد الإجمالي

44 مقابلة أجرتها مواطنة مع شاهد عيان في سوق الرقو مديرية مُنَبه، بتاريخ 6 سبتمبر 2022

45 مقابلة أجرتها «مواطنة» مع شاهد عيان في سوق الرقو، بتاريخ 9 يونيو/حزيران 2022.

46 فريق الخبراء البارزين المعني باليمن للتحقيق وجمع وحفظ الأدلة وتوضيح المسؤولية عن الانتهاكات والانتهاكات الجسيمة المزعومة والجرائم ذات الصلة، بهدف ضمان المُساءلة الكاملة عن الجناة والعدالة للضحايا.

47 https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/2020-09-09-report.pdf

للضحايا المدنيين المبلغ عنهم في سوق الرقو إلى 89 منذ 20 نوفمبر / تشرين الثاني.[48]

ومن جانب آخر فقد أقر فريق تقييم الحوادث المشترك[49](JIAT) التابع للتحالف بالحادثة الثالثة فقط (24 ديسمبر)، وذكر أن القوات البرية للتحالف كانت ترد بأسلحة نارية غير مباشرة على تسلل عناصر مسلحة إلى السعودية كانوا يطلقون النار على قوات التحالف، وكان ينظر إلى هذه الأسلحة على أنها الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعامل مع التهديد. وأضافت أنه من المحتمل أن تكون إحدى قذائف الهاون قد سقطت في السوق بسبب عطل فني أو تغير الأحوال الجوية ومع ذلك، فقد اعترض الشهود الذين قابلتهم المجموعة على هذا التفسير، وهو غير متوافق مع المواد التي راجعتها المجموعة. علاوة على ذلك، تلقى الفريق تقارير تفيد بأن القصف الثاني جاء ردًا على قيام المهربين بإطلاق رصاص بنادق من طراز AK-47 في الهواء لصرف انتباه وحدات حرس الحدود السعودية (SBGU) من أجل السماح لزملائهم بعبور الحدود، يُزعم أن القصف جاء من أحد مواقع حرس الحدود السعودية[50].

وإذا كان الموقف في هذه الوقائع يتصل بطبيعة عملية «إنفاذ القانون لحماية الحدود» أكثر من كونه عملية عسكرية متعلقة بالنزاع المسلح، فإن هذا من شأنه أن يثير أيضًا قضايا مهمة تتعلق بالاستخدام المفرط للقوة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

تنفذ قوات حرس الحدود السعودي هجماتها تلك على المدنيين بشكل مباشر، ففي سياق النزاع المسلح لا يوجد أي مواقع أو شكل من أشكال التواجد العسكري لجماعة أنصار الله «الحوثيين» في منطقة سوق الرقو «حيث تبعد أول نقطة تفتيش للجماعة عن السوق مسافة 8 كيلو متر، من الجهة الجنوبية الغربية»[51]، وفي سياق حماية الحدود تعد تلك الممارسات شكلًا من أشكال الاستخدام المفرط للقوة، وتمثل استهتارًا بأرواح المدنيين، وانتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ ثمة طرق عدة لحماية الحدود لا تتطلب ذاك الإسراف في قتل الأرواح واستهداف المدنيين من سكان السوق والمهاجرين.

يوم الأربعاء 7 ديسمبر/ كانون الأول 2022، قصف بري- مديرية قطابر – محافظة صعدة قامت قوات حرس الحدود السعودي بإطلاق مقذوف من أحد مواقعها في رأس جبل دفا السعودي الذي يبعد حوالي ثلاثة كم عن السوق من الجهة الشمالية الغربية، على سوق آل ثابت القديم مما أدى لإصابة لاجئَيْن صوماليّ الجنسية، وطفلٍ مهاجر إثيوبي الجنسية (17 عامًا) بجروح بليغة.

48 https://yemen.un.org/en/45125-third-attack-al-raqw-market-saada-month-kills-least-17-civilians

49 فريق تقييم الحوادث المشترك (JIAT) هو هيئة أنشأها ويديرها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في العام 2016 استجابةً لمزاعم انتهاكات القانون الإنساني الدولي المحتملة، فريق تقييم الحوادث المشترك يؤلف من 14 فردًا مُعارين من أعضاء التحالف. تم تكليف الفريق بالتحقيق في الحقائق وجمع الأدلة وإعداد تقارير وتوصيات بشأن المطالبات والحوادث أثناء عمليات التحالف في اليمن، حقق فريق تقييم الحوادث المشترك (JIAT) في جزء صغير فقط من الهجمات التي أثارت مخاوف بشأن قوانين الحرب ولم يقدم سوى القليل من التفاصيل حول قواعد الاشتباك وممارسات الاستهداف لقوات التحالف عندما يتعلق الأمر بالحوادث التي ارتكبتها.

50 فريق تقييم الحوادث باليمن يثبت عدم استهداف سوق الرقو في صعدة - نص متلفز على يوتيوب، متاح على الرابط:

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://m.youtube.com/watch%3Fv%3D54c2w28CABw&ved=2ahUKEwi1x4DpstmAAxU4KEQIHYx5AbsQtwJ6BAgeEAI&usg=AOvVaw0yKqMYGYvCbdpIOIE51o6P

51 بحث إضافي أجراه باحث مواطنة في محافظة صعدة بتاريخ 13 أغسطس 2023

قال أحد الضحايا (صومالي الجنسية-27 سنة) لمواطنة:

«كنت أقوم بغسل ملابسي في السوق بالقرب من مكان سكني وكنت أسمع أصوات الرصاص وهو أمر اعتدنا عليه في السوق لكنه لم يكن باتجاهي فواصلت عملي في غسل الملابس، وبعد ربع ساعة من سماعي لأصوات الرصاص سقط مقذوف أطلقته قوات حرس الحدود السعودي بالقرب مني، أصبتُ بشظايا عدة أسفل البطن، وأصيب صديقي بشظايا في الرقبة، وجرح معنا طفل مهاجر إثيوبي الجنسية، أصبت بالهلع وكانت جراحي تنزف وجراح المصابين الآخرين بجواري، عقب الواقعة جميع من في المكان هرب ولم يسعفنا أحد، وبعد مرور حوالي ساعة أو أقل قدم إلينا أحد الأشخاص وقام بإسعافنا على متن سيارته إلى عيادة خاصة أسفل السوق وهناك تلقينا الإسعافات الأولية ومن ثم تم تحويلنا إلى المستشفى الجمهوري بصعدة وهناك دفعنا كل ما نملكه من أموال من أجل العلاج وأجور النقل إلى المستشفى» [52]

يوم الثلاثاء 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، رصاص حي – مديرية قطابر- محافظة صعدة قامت قوات حرس الحدود السعودي في قرية الغمرة بإطلاق الرصاص الحي على مهاجِرين إثيوبيين مما أدى لمقتل مهاجر إثيوبي الجنسية وإصابة اثنين آخرين بينهما طفل (17 عامًا) بجروح بليغة.

حاول ثلاثة من المهاجرين الإثيوبيين بينهم طفل عبور الحدود اليمنية-السعودية لدخول الأراضي السعودية للعمل، وعندما وصلوا إلى منطقة مكشوفة لمواقع المراقبة في منطقة الغمرة الحدودية أطلقت قوات حرس الحدود السعودي المتمركزة في جبل دفا السعودي الرصاص الحي على طفل إثيوبي الجنسية 17 عام، حيث أصيب برصاصة في فخذه الأيسر ولم يتمكن بسببها من المشي، فقام مهاجر آخر إثيوبي الجنسية (25 عامًا) بحمله والاتجاه به نحو الأراضي اليمنية لإعادته، إلا أن قوات حرس الحدود أطلقت النار على المهاجر المسعف من خلف الظهر مما أدى لوفاته وسقوط الجريح الذي كان يحمله على الأرض، وقام الجنود أيضًا بإطلاق رصاصة على المهاجر الثالث مما أدى لإصابته في الرجل اليمنى، بقي الضحايا الثلاثة في مكانهم ؛ لم يتمكنوا من مواصلة الطريق إلى الأراضي اليمنية ولم يقم أي أحد بإسعافهم، وبعد مرور نصف ساعة تقريبًا مر من المكان مهاجرون يمنيون عائدون من الأراضي السعودية وقاموا بإسعافهم وتركوا جثمان الضحية المتوفي مكان الواقعة»

قال الطفل الضحية (إثيوبي الجنسية- 17 عامًا) لمواطنة

«شاهد الجنود السعوديين صديقي وهو يحملني على ظهره عائدًا إلى الأراضي اليمنية ليسعفني، فأطلقت عليه النار من الخلف سقط على الأرض وسقطت من على ظهره وارتطم رأسي بأحد الصخور، كنت أبكي بشدة ليس من الألم فقط وإنما لفراق صديقي الذي ضحى بحياته لإنقاذ حياتي، تركنا جثمان صديقي في مكان الواقعة بالقرب من صخرة كبيرة ووضعنا عليها علامة، قال اليمنيون الذي قاموا بإسعافنا: سوف نسعف الجرحى ونترك القتيل ليأخذه

52 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع ضحية صومالي الجنسية، في مديرية قطابر محافظة صعدة بتاريخ 25 مارس 2023

من يمرون من بعدنا ويقومون بدفنه»

الأربعاء 11 مايو/أيار 2022، قتل وتعذيب مهاجرين أفارقة ويمنيين في منطقة سوق الرقو، مديرية مُنَبه، محافظة صعدة

في سوق الرقو بمديرية منبه محافظة صعدة، قررت مجموعة من المهاجرين تتكون من قرابة 50 شخصًا من الأفارقة واليمنيين اجتياز الحدود اليمنية باتجاه الأراضي السعودية مشيًا على الأقدام، اتفقوا فيما بينهم على الانقسام إلى دفعتين، وعند حوالي الساعة 6:00 مساءً، انطلقت الدفعة الأولى يقودها عماد الزبيدي (35 سنة/ يمني الجنسية) يعمل كدليل لتهريب المهاجرين إلى الأراضي السعودية مرورًا بالجبال والطرق الآمنة والبعيدة نوعا ما عن أعين وأبراج وحدات حرس الحدود السعودي، كان من المتوقع أن يتلقى أصدقاء عماد اتصالًا منه بعد مرور نحو نصف ساعة من انطلاق الدفعة الأولى يبلغهم بوصول الدفعة إلى بر الأمان.

عند حوالي 6:30 مساءً، قرر أفراد الدفعة الثانية وهم قرابة 30 شخصًا اجتياز الحدود نحو الأراضي السعودية، غير أن محاولتهم باءت بالفشل لإطلاق حرس الحدود الرصاص الحي فور دخولهم الأراضي السعودية، وكانت الرصاصات تحذيرية وقعت بالقرب منهم، عاد أفراد الدفعة أدراجهم نحو سوق الرقو اليمني.

عند حوالي الساعة 10:00 مساءً، قرر أفراد الدفعة الثانية العودة مجددًا لعبور الحدود، لكن إطلاق الأعيرة النارية لم يتوقف من قبل حراس الحدود السعوديين. قال شاهد عيان وناج (32 سنة-يمني الجنسية) لمواطنة

« كنت ضمن أفراد الدفعة الثانية ننتظر اتصالًا من الدفعة الأولى التي كان بها أخي وأبن خالي ليخبرونا بأنهم أصبحوا في مأمن حتى نلحق بهم، لكن لم يصلنا أي أتصال، بعد محاولتيّ عبور فاشلة، كنت في سوق الرقو أراقب الوادي فلم يأتِ أحدٌ منه، فقررت النوم هناك.»[53]

في صباح اليوم التالي الخميس 12 مايو/أيار، عند حوالي الساعة 7:00، عاد من الأراضي السعودية شابان في منتصف العمر من الجنسية الإثيوبية والصومالية إلى سوق الرقو اليمني يخبران محمود سالم (31 سنة/أسم مستعار/يمني الجنسية) ومن كان بجواره أنهما عثرا على كومة من الجثث داخل الأراضي السعودية، وأن على الجميع المساعدة ومرافقتهما لجلبها إلى السوق فورًا.

قال محمود لـ «مواطنة»:

«هرعت مسرعًا مع شباب يمنيين آخرين كالمصعوقين بسبب هذا الخبر المفزع، لم نتردد

53 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في مديرية مُنَبه بمحافظة صعدة مع شاهد عيان، بتاريخ 15 مايو/ أيار 2022.

للحظة أو نحسب عواقب ما نحن مقدمين عليه، وصلنا بعد 10 إلى 15 دقيقة مشيًا على الأقدام داخل الأراضي السعودية، وشاهدت بأم عيني كومة من الجثث واحدة ملقية فوق أخرى وبجوار بعضها البعض، فرزت جثث 11 يمني وجثث كثيرة لمهاجرين أفارقة ميزناها من لون البشرة والشكل، كان المشهد مروعًا ومؤلمًا بشكل لا يمكن لأي كلمات وصفه.»[54]

وبحسب شهود العيان الذين التقت بهم «مواطنة» أن حرس الحدود السعودي حاول إيقاف المتسللين، ثم أطلق الرصاص الحي باتجاه من حاول الفرار، يفسر ذلك ملاحظة شهود العيان وجود جرح ناجم عن اختراق رصاصة في الجانب الأيمن لظهر الدليل عماد الزبيدي وطلقة أخرى أصابت الجانب الأيمن لرأس أحد الضحايا اليمنيين.

وأضاف محمود

«سمعت من المهربين أن هناك عسكري يدعى «الأزرق» يتلذذ بقتل وتعذيب المهاجرين وهو المسؤول عن المجزرة، وأنه في مرة قتل 4 مهاجرين وطلب من الأربعة الناجين أن يحملوا جثثهم على ظهورهم إلى الجانب اليمني. أحد الناجين من هذه المجزرة كان إثيوبيًا، رأيته بعيني يردد ثلاث كلمات ويبكي «كهرباء - ماء - عذاب» وكان يبدو كالمجنون يرتدي فنيلة داخلية، ما دون ذلك كان عاريًا تمامًا.»

وبحسب شهود العيان أن قوات حرس الحدود السعودي اقتادت الضحايا إلى منزل مهجور يُسمى «بيت علي الطامي» على سفح تلة تدعى «تبة أبو علي» شمال سوق الرقو، على مقربة من منطقة شويرة محافظة الداير التابعة لمنطقة جازان السعودية، تستخدمه الوحدات العسكرية السعودية كموقع عسكري ومركز احتجاز.

قال كرس تراد (21 سنة/ اسم مستعار/ إثيوبي الجنسية) لـ"مواطنة":

« كانت أجساد بعض الجثث مبلولة بالماء ومتحجرة، وبعض الجثث بأجساد عارية والأخرى عليها ملابس داخلية، جمعنا جثث الإثيوبيين وكنا ندفن الأصدقاء في قبر واحد. أنا أسكن في سوق الرقو منذ 2018، لكني أكثر من أي وقت مضى أشعر بالخوف الشديد، هربت من إثيوبيا بسبب الحرب لكي أرسل لأمي وأبي المال، ويمكن أن يصلهم بدل المال خبر موتي في أي لحظة.»[55]

في 15 مايو/أيار 2022، نفذ فريق مركزي من مواطنة لحقوق الإنسان زيارة ميدانية إلى مدينة صعدة لمعاينة الجثث في المستشفى الجمهوري، والالتقاء بأسر الضحايا. ومن ثم النزول الميداني في 17 مايو /أيار إلى منطقة سوق الرقو الحدودية لمقابلة شهود عيان. كما ابتعثت «مواطنة» طبيبيّ تشريح لفحص ومعاينة الجثث في ثلاجة مستشفى الجمهوري بمدينة صعدة، وخلص تقريرهما المكون

54 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في سوق الرقو محافظة صعدة مع شاهد عيان بتاريخ 17 مايو/ أيار 2022

55 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في سوق الرقو محافظة صعدة مع شاهد عيان بتاريخ 17 مايو/ أيار 2022.

من 14 صفحة إلى أن 7 من الضحايا يمنيين الجنسية، وقد تعرضوا «لعنف خارجي بالغ الشدة باستخدام أداة أو أدوات صلبة، كما تبين وجود علامات إصابة حيوية بتيار كهربائي وبصورة متكررة، وجميعها علامات من المعتاد مشاهدتها في حالات الوفيات الناتجة عن التعرض للتعذيب في أماكن الاحتجاز وبالوضعية التي لا تسمح للمجني عليه بالدفاع عن نفسه والذي نتج عنه توقف القلب بسبب التثبيط المبهمي الشديد الناتج عن الألم، كما تحدث التقرير عن حالتي وفاة تحت التعذيب بالإضافة إلى تعرضهما لطلق ناري ، أحدهما في رأسه والأخر في جنبه الأيمن، وحالتين تعرضتا بالإضافة إلى الصعق بالكهرباء إلى حز حيوي حول القضيب ناتجة عن ربطه برباط ضاغط».

تعرض الضحايا للضرب والصعق بالتيار الكهربائي والتعذيب المفضي إلى الموت، من بينهم 7 مهاجرين يمنيين، وعدد كبير من الإثيوبيين يقدر الشهود عددهم بـ 17 مهاجرًا. حصلت «مواطنة» على أسماء 6 ضحايا يمنيين، أعمارهم بين 40-20 سنة.

أصدرت مواطنة بتاريخ 19 سبتمبر/ أيلول 2022 بيانًا صحفيًا حول الواقعة طالبت فيه باتخاذ خطوات فورية لضمان إجراء تحقيقات ذات مصداقية، ومُساءلة جنائية، وجبر ضرر عن الانتهاكات والاعتداءات التي ارتُكِبت في هذه الواقعة المروعة[56]»

15 يونيو/ حزيران 2020، اعتقال تعسفي – جيزان – المملكة العربية السعودية

قامت القوات السعودية بمحافظة جيزان باعتقال مهاجر إثيوبي الجنسية وإيداعه سجن حدة بمكة لعدة أشهر.

في منتصف شهر يونيو من العام 2020، وصل آبيل جبر هيوت(إثيوبي الجنسي25- عامًا) إلى محافظة جيزان في المملكة العربية السعودية عن طريق اليمن وبعد رحلة مضنية عن طريق المهربين انطلاقًا من ميناء بوساسو في الصومال ومرورًا بمناطق عدة في اليمن وصل إلى السعودية، بحثًا عن فرصة عمل، وعقب وصوله تم إلقاء القبض عليه من قبل الجنود السعوديين وإيداعه سجن حدة بمدينة مكة مع مجموعة كبيرة من المهاجرين من جنسيات مختلفة، وكان يتم نقلهم بين الحين والآخر إلى سجن الشميسي وهو أحد مراكز الاحتجاز السيئة، لا تتوفر فيه بطانيات ولا دورات مياه مناسبة والمكان غير نظيف، مقارنة بسجن حدة فقد كان سجن الشميسي أسوأ بكثير وكلاهما يفتقدان إلى المعايير اللازم توفرها في مراكز الاحتجاز والتي من شأنها الحفاظ على سلامة المحتجزين وصون كرامتهم، بقي آبيل في مركز الاحتجاز سنتين كاملة، في حين أن القوانين تقتضي معالجة إشكاليات المحتجزين والترتيب لعودتهم بأسرع ما يمكن، وبعد أن قام المحتجزون بالإضراب عن الطعام لمدة أسبوع كنوع من التعبير عن الاحتجاج على احتجازهم لمدة طويلة والمطالبة بإعادتهم إلى بلدانهم قامت القوات السعودية بنقلهم إلى سجن الشميسي وظلوا هناك لمدة أسبوعين ومن ثم تم ترحيلهم إلى بلدانهم.

56 العثور على مجموعة من جثث المهاجرين بالقرب من مركز احتجاز غير رسمي في الأراضي السعودية، بيان صادر عن مواطنة لحقوق الإنسان بتاريخ 26 سبتمبر 2022 ، متاح على الرابط:
https://www.mwatana.org/posts/migrants-bodies

قال آبيل لمواطنة

« بقيت محتجزًا في السعودية لمدة عامين أتنقل بين سجن حدة وسجن الشميسي بمكة، فقررت أنا ومجموعة من المهاجرين ممن تأخر ترحيلنا الإضراب عن الطعام حتى يتم إخراجنا من السجن وترحيلنا مثل البقية، أضربنا لمدة أسبوع وبعدها نقلونا إلى سجن الشميسي تمهيدًا لترحيلنا» [57]

صورة تبين حجم الصعاب والمعاناة التي يتكبدها المهاجرين في مدينة رداع – محافظة البيضاء

57 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع ضحية في مديرية عتق محافظة شبوة بتاريخ 1 يونيو 2023

مهاجرون أفارقه من الجنسيتين الأثيوبية والصومالية تعطلت سيارتهم في الطريق الصحراوي الرابط بين محافظتي مأرب والجوف الطريق الصحراوي بين مأرب والجوف - 2 أبريل 2021

الفصل الثاني:

انتهاكات جماعة أنصار الله «الحوثيين» وعصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرتها بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن

المقدمة

على اعتبار أن جماعة أنصار الله «الحوثيين» تمثل سلطة أمر واقع في العديد من المحافظات والمناطق اليمنية، فإن هذا الوضع يرتب عليها التزامات قانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية على رأسها الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات التابعة لها، وهو ما يجعل الممارسات الصادرة عنها وعن عصابات التهريب النشطة في مناطق سيطرتها بحق المهاجرين الأفارقة انتهاكات صارخة تتطلب المساءلة وإنصاف الضحايا، وتتحمل الجماعة مسؤوليتها بدرجة أساسية باعتباره الطرف الفعلي المسيطر، ويتعرض المهاجرون الأفارقة على امتداد المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله «الحوثيين» لانتهاكات عدة.

حيث يتجشم المهاجرون الأفارقة عناء السفر من بلدانهم حتى الوصول إلى الإقليم الذي تستحوذ عليه جماعة أنصار الله «الحوثيين» شمال غرب اليمن، وما إن يصلوا إليه حتى يُصدموا بسوء الحال، حيث ينتظرهم مصيرٌ أسوأ من الواقع المرير والفقر المدقع الذي يفتك بهم وبأسرهم في بلدانهم، التي هاجروا منها طلبًا لحياة أفضل في «بلد المقصد» المملكة العربية السعودية. وبغية الوصول إلى غايتهم يجازف المهاجرون بأرواحهم في رحلة برية طويلة، يمتد السفر فيها لأيام وأشهر تحت ظروف مناخية صعبة ومتقلبة بين الحر الشديد والبرد القارس، كما يهدد حياتهم نقص المؤن والموت عطشًا في رمال الصحراء، إلى جانب تكبد عناء الطرق الشاقة في معظم المحافظات الجبلية التي يتنقلون فيها.

تغلق جماعة أنصار الله «الحوثيين» معظم الطرق الرئيسية ومداخل المحافظات بحواجز أمنية، حيث تنتشر النقاط الأمنية «نقاط التفتيش» على امتداد الطرق في أغلب المحافظات الخاضعة لسيطرتهم، فيما البعض من هذه الطرق تملؤها الألغام المزروعة في أماكن متفرقة، ما يدفع بهؤلاء المهاجرين إلى المرور عبر الطرق الفرعية البديلة، ومعظم هذه الطرق جبلية وعرة، وهو ما يرفع من نسبة مشقة السفر وازدياد مدته، حيث يعتبر التنقل في مناطق سيطرة الجماعة أمرًا صعبًا ومغامرة محفوفة بالمخاطر. [58]

لا يمتلك معظم المهاجرين الأفارقة وثائق ثبوتية، مما يجعل مسألة استئجار سكن غاية في الصعوبة والتعقيد في المناطق التي تقع تحت سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين»، كما لا توجد مخيمات للإيواء أو أماكن استراحة، ما يضطرهم للنوم في العراء على جانبيّ الطريق وفي الأزقة والجبال والوديان، ولا يمتلكون حتى أغطية يلتحفون بها للوقاية من البرد القارس في المناطق الجبلية المرتفعة.[59] ويعيش معظم المهاجرين في تيه وتخبط كونهم لا يجيدون الحديث باللغة العربية، ما يجعل اتصالهم بالمجتمع المحيط أمرًا صعبًا للغاية.

58 بحث إضافي أجرته باحثة مواطنة بمحافظة البيضاء ما بين 30-25 أغسطس 2022

59 بحث إضافي أجرته باحثة مواطنة بمحافظة البيضاء ما بين 30-25 أغسطس 2022

من أكثر الحقائق الصادمة والملفتة في آنٍ في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين»، هي عدم قدرة المنظمات المعنية بأوضاع المهاجرين على تلبية احتياجاتهم وتقديم الخدمات اللازمة لهم، نظرًا لكثافة العراقيل التي تفرضها الجماعة على أنشطتها، ومع ذلك، تحاول هذه المنظمات بذل قصارى جهدها لكسر بعض هذه العراقيل وتقديم ما تستطيع من مساعدات إنسانية، حيث يفتقر المهاجرون الأفارقة إلى الوصول للخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية خصوصًا النساء المرضعات والأطفال.

وتشتكي منظمات دولية عدة التقت بها «مواطنة» من هذه القيود، فلم تتمكن المنظمات الدولية من إنشاء مخيمات لاستقبال المهاجرين وتقديم العون الإنساني اللازم لهم، بما فيها منظمة الهجرة الدولية IOM التي تقدم مساعدات إنسانية وإيوائية في المحافظات الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين» لكن بصورة محدودة لا تلبي الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين، في ظل القيود التي تفرضها الجماعة على حركة المنظمة، وعلى قدرتها على إنشاء عيادات ميدانية لتقديم خدمات الرعاية الصحية اللازمة، وتسعى منظمة الهجرة الدولية لتوفير الإسعافات الأولية والأدوية، والمواد الغذائية، والملبوسات، والمستلزمات الإيوائية للمهاجرين في أنحاء واسعة من اليمن، وتمتلك في أمانة العاصمة «صنعاء» عيادة تقدم خدماتها لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي للمهاجرين كضحايا التحرش الجنسي والاغتصاب، إلى جانب توفير الدعم لمستشفى مُنَبه الريفي في مدينة جاوي بمحافظة صعدة، في ظل ارتفاع أعداد الضحايا من المهاجرين بـ الرصاص الحي في المناطق الحدودية.[60] فيما يتلقى البعض من اللاجئين الأفارقة المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR مساعدة عينية سنوية للنساء تحتوي على ملابس نسائية، والأسر منهم على مساعدة مالية مبلغ 100000 ألف ريال سنويًا.[61]

تتركز معظم عمالة المهاجرين الأفارقة في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين» في محافظة البيضاء وسط اليمن، بالإضافة إلى محافظة صعدة والضالع وأمانة العاصمة والجوف وعمران. يعمل معظم المهاجرين الأفارقة في مزارع «القات» في مديرية رداع محافظة البيضاء والمديريات المحيطة بها، وهذا يشمل بعض مديريات محافظة الضالع، بالإضافة إلى أعمال النظافة في المطاعم والمستشفيات والمنشآت الخدمية، كما يعملون في رعي المواشي وغيرها، ويتجرع العمال المهاجرون معاناةً متعددة الأوجه، جراء قيامهم بأعمال شاقة دون عقود عمل تصون حقوقهم، ناهيك عن عدم حصولهم على أجور عادلة نظير المجهود الذي يبذلونه، حيث يبلغ متوسط الأجور الشهرية في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين» 50 دولارًا أمريكيا، إلى جانب سوء المعاملة التي يتعرضون لها من قبل أرباب العمل، وتصل أعداد العمال المهاجرين إلى الآلاف بما فيهم الأطفال والنساء، حيث يتواجدون بكثافة عالية في معظم مديريات محافظة البيضاء، وتوفر هذه المناطق للمهاجرين فرص عمل، وبالتالي الحصول على مقابل مادي يساعدهم على مواصلة الرحلة نحو المملكة العربية السعودية.

60 مقابلة مع منظمة الهجرة الدولية أجراها فريق مواطنة المركزي بتاريخ 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، أمانة العاصمة «صنعاء».

61 بحث إضافي أجرته باحثة مواطنة بمحافظة البيضاء ما بين 30-25 أغسطس 2022

أولًا: طرق عبور المهاجرين الأفارقة ونقاط تجمعهم في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين»

يسلك المهاجرون الأفارقة الطريق الصحراوي في محافظة مأرب انطلاقًا من منطقة الرويك الصحراوية شرق مدينة مأرب إلى مناطق سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين» في مديرية الحزم محافظة الجوف، يعتبر هذا الطريق الصحراوي المسار الرئيسي الذي يسلكه المهاجرون الأفارقة للدخول إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعة، وتبلغ مسافة هذا الطريق الصحراوي قرابة 150 كيلو متر.

ينتقل القليل من المهاجرين على أقدامهم لمسافات طويلة عبر الصحراء وتحت أشعة الشمس الحارقة، بينما يتنقل الأغلبية عبر شاحنات نقل متوسطة وصغيرة تابعة لعصابات التهريب، إذ يتم تكديسهم بأعداد كبيرة دون مراعاة معايير السلامة والخصوصية للنساء، تحمل كل مركبة نقل على متنها أعداد تقدر ما بين 50 إلى 60 مهاجرًا[62]، تضطر عصابات التهريب من وقت إلى أخر إلى تغيير مسارات النقل عبر الصحراء بحسب الظروف والمخاطر الأمنية، وتعتبر محافظة الجوف محطة يتدفق إليها المهاجرون بأعداد كبيرة قادمين من مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا.

لا يتمكن معظم المهاجرين الأفارقة المتواجدون بمناطق سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين» في محافظتي البيضاء والضالع وسط اليمن من الانتقال بسهولة إلى المناطق الحدودية في محافظة صعدة شمال اليمن، ما يضطرهم إلى العودة إلى مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا في محافظة مأرب، حيث يسلك المهاجرون طريق يمتد من محافظة البيضاء إلى وادي ماهلية في محافظة مأرب، الذي يبعد عن مدينة مأرب حوالي 100 كم، ويمرون بمديرية رحبة ومديرية الجوبة المحاذي لمدينة مأرب من جهة الغرب، وقد أغلق هذا الطريق بسبب تصاعد الأعمال القتالية في محافظة مأرب بداية عام 2020.

62 بحث إضافي أجراه باحث مواطنة بمحافظة الجوف بتاريخ 11 مايو 2022

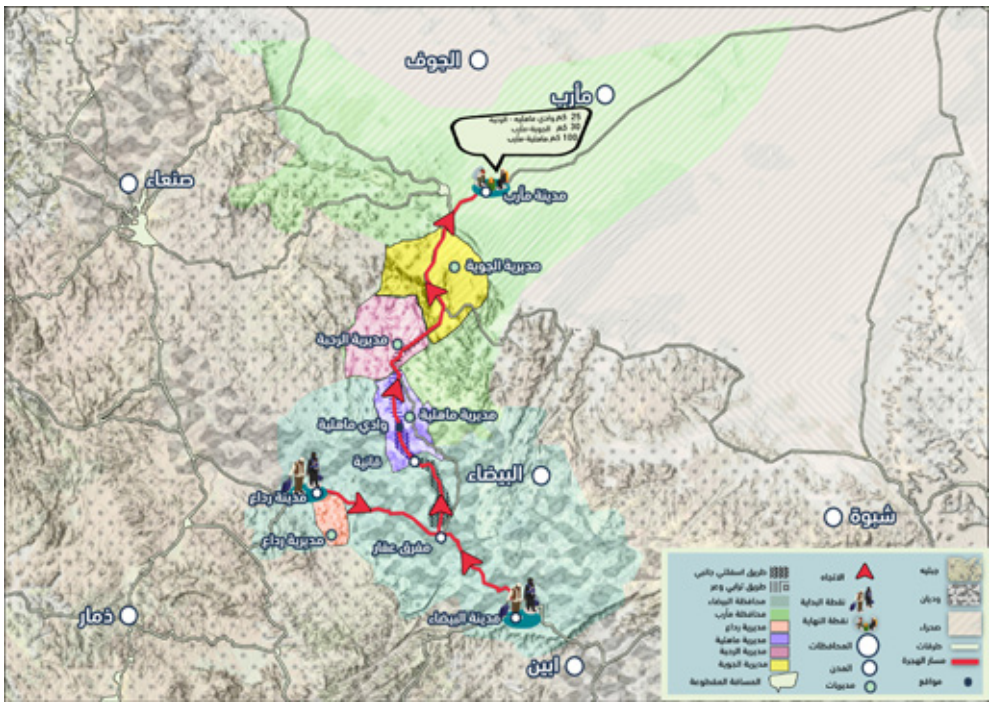

الشكل رقم (2) خريطة لطريق عبور المهاجرين الأفارقة من مفرق عفار بمحافظة البيضاء إلى مدينة مأرب

في حالات إغلاق الطرق بسبب أعمال العنف، يتخذ المهاجرون طرقًا بديلة في محافظة البيضاء عن طريق مديرية نعمان للوصول إلى مديرية بيحان في محافظة شبوة، ومن ثم مديرية حريب في محافظة مأرب حتى الوصول إلى مدينة مأرب، غير أن امتداد أعمال القتال إلى هذه المناطق في عام 2021 تسبب أيضًا في إغلاقها[63].

خلال فترة تصاعد أعمال القتال في محافظة مأرب من العام 2020 وحتى العام 2023، تعرض الكثير من المهاجرين الأفارقة لمخاطر عدة، تصل إلى حد الموت أثناء عبورهم من الطرق المؤدية إلى المحافظة[64]

يقصد المهاجرون الأفارقة الطريق الصحراوي في محافظة مأرب للانتقال إلى محافظة الجوف الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين، حيث يصلون إلى مديرية الحزم وهي محطة تجمُّع رئيسية، وهناك تحشد عصابات التهريب المهاجرين في نقطة تجمُّع في منطقة الجر التي تبعد 12 كم شرق مدينة الحزم مركز المحافظة، بالتنسيق مع السلطة المحلية التابعة لجماعة أنصار الله «الحوثيين»، وغالبًا

63 بحث إضافي أجرته باحثة مواطنة في محافظة البيضاء بتاريخ 29 أغسطس 2022

64 بحث إضافي أجراه باحث مواطنة بمحافظة الجوف بتاريخ 11 مايو 2022

ما يمكث المهاجرون هناك من يوم إلى يومين تقريبًا، يُقدم لهم بعض من الطعام والشراب.[65]

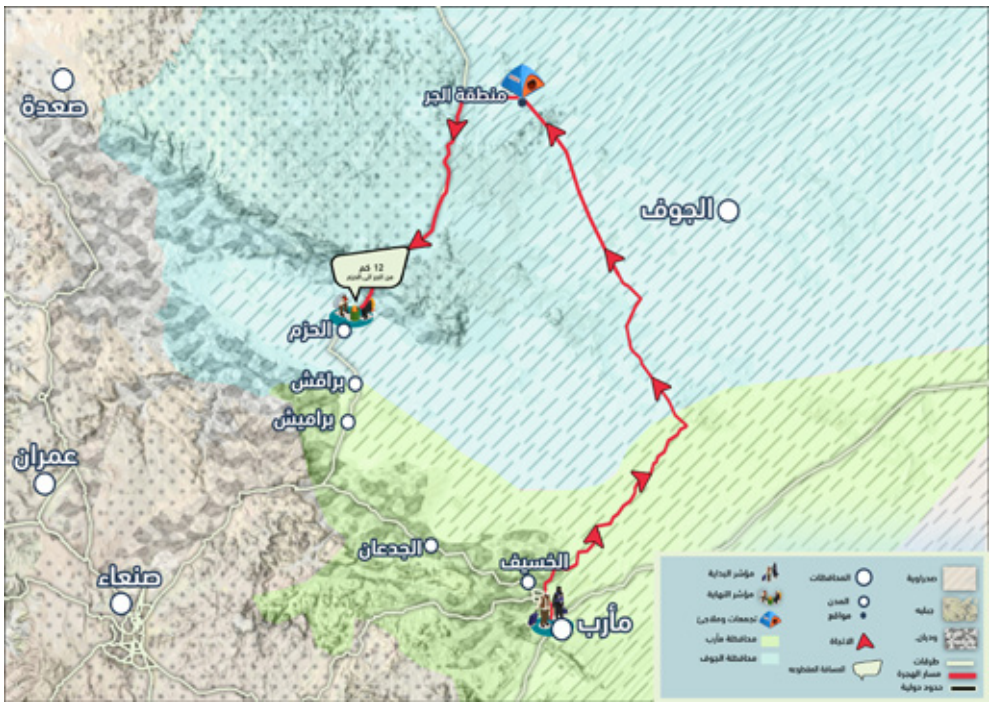

الشكل رقم (3) خريطة توضح مركز تجمع المهاجرين بمنطقة الجر بمحافظة الجوف

ثم ينطلق المهاجرون في طريقٍ بريٍ جديدٍ محفوفٍ بالمخاطر والمشقة، حيث يتجهون شرقًا نحو المرتفعات الجبلية بمسافة تقدر بنحو 300 كم حتى الوصول إلى منطقة سوق الرقو في محافظة صعدة شمال اليمن. تمتد الطريق عبر مديريات الحزم والمتون مرورًا بآخر حدود محافظة الجوف بمنطقة الباطنة في مديرية المطمة، ومن ثم يصعدون مرتفعات جبلية وصولًا إلى حدود مركز مديرية حرف سفيان بمحافظة عمران مسافةً تقدر بنحو 90 كم.

65 بحث إضافي أجراه باحث مواطنة في محافظة الجوف حول عبور المهاجرين بتاريخ 4 فبراير 2023

الشكل رقم (4) خريطة عبور المهاجرين من مديرية المطمة بمحافظة الجوف إلى مديرية حرف سفيان بمحافظة عمران

تقع منطقة حرف سفيان في موقع وسط بين أربع محافظات هي؛ الجوف من الشرق وصعدة من الشمال وعمران من الجنوب وحجة من الغرب، وهي آخر مديريات محافظة عمران شمالًا، وتعتبر ملتقى ونقطة تجمع رئيسية للمهاجرين الأفارقة من مختلف الاتجاهات.

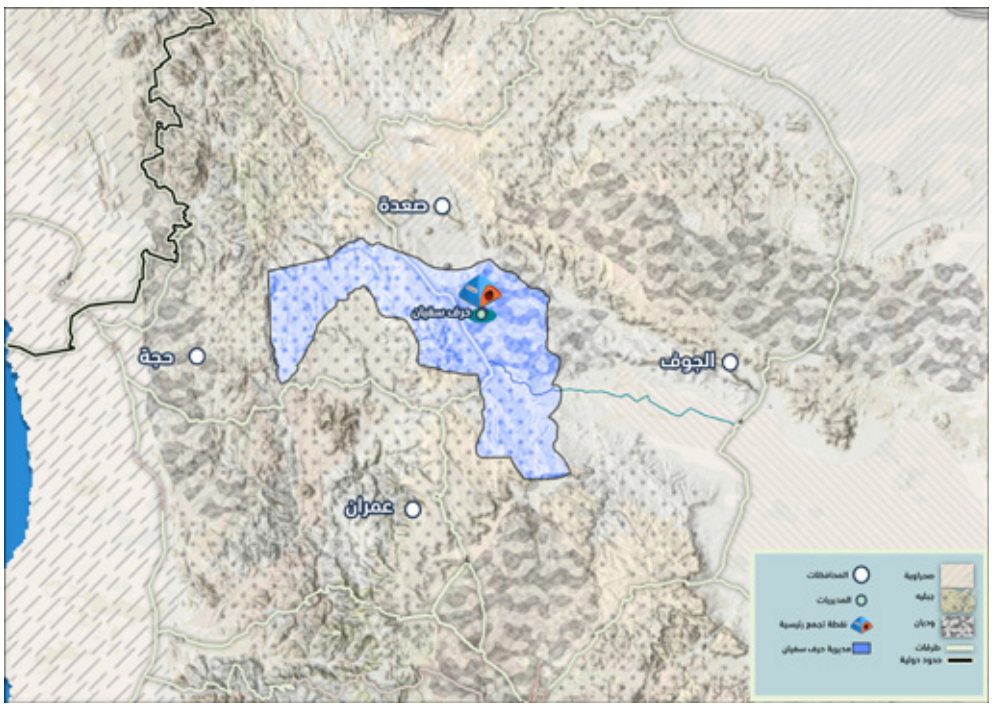

الشكل رقم (5) خارطة توضح موقع وإحداثيات مديرية حرف سفيان بمحافظة عمران

كما يأتي إلى منطقة حرف سفيان عددٌ قليلٌ من المهاجرين من المناطق الجنوبية، قادمين من محافظة صنعاء[66] عبر الطريق الممتد من مديرية بني الحارث في أمانة العاصمة صنعاء إلى منطقة ضروان مدخل محافظة عمران، ثم باتجاه منطقة ذيفان الأعلى، وذيفان الأسفل ومنطقة علة ثم بلدة ريدة، ومن ثم ينطلق المهاجرين نحو بلدة ذيبين، ويسلك المهاجرون هذا المسار كطريقٍ بديل ومُعبد بالإسفلت، ومن ثم يعبرون طريقًا ترابية تمر بمنطقة الركية وشوابة حتى مركز مديرية حرف سفيان. وتقدر طول المسافة من صنعاء حتى منطقة حرف سفيان بحوالي 120 كم.

وبعد اجتياز المهاجرين منطقة حرف سفيان يتم إيقاف المهاجرين لبضعة أيام في أحواش(فناءات)[67] تابعة لعصابات التهريب، بالمقربة من نقطة تفتيش تسمى «العمشية» آخر مناطق محافظة عمران، القريبة من منطقة العقلة التابعة لمديرية الصفراء على مشارف محافظة صعدة، وتبعد المنطقة حوالي 50 كم جنوب مدينة صعدة، ثم يواصل المهاجرون سيرهم نحو الشمال إلى مركز محافظة المحافظة، ويتم نقلهم بواسطة مركبات شحن متوسطة مغطاة بطرابيل، وأصبح تدفقهم مستمر وبشكل يومي.[68]

66 شاهد الفريق المركزي لمواطنة في 3 يونيو/ حزيران 2023، على طول الطريق الممتد من مدينة ذمار إلى مدينة صنعاء، أعداداً من المهاجرين ينتقلون مشيًا على الأقدام على شكل مجموعات.

67 الأحواش ليست للإقامة وإنما يتم إدخالهم أثناء عملية الجرد والعدّ والتفتيش لفترة، ثم يتم نقلهم بعد إجراءات الجهات الأمنية.

68 بحث إضافي أجراه باحث مواطنة في محافظة صعدة من خلال مقابلات مع مهاجرين بتاريخ 30 يناير 2023

وتستغرق الرحلة من مدينة صعدة إلى آخر نقطة في منطقة الرقو حوالي 6-5 ساعات.

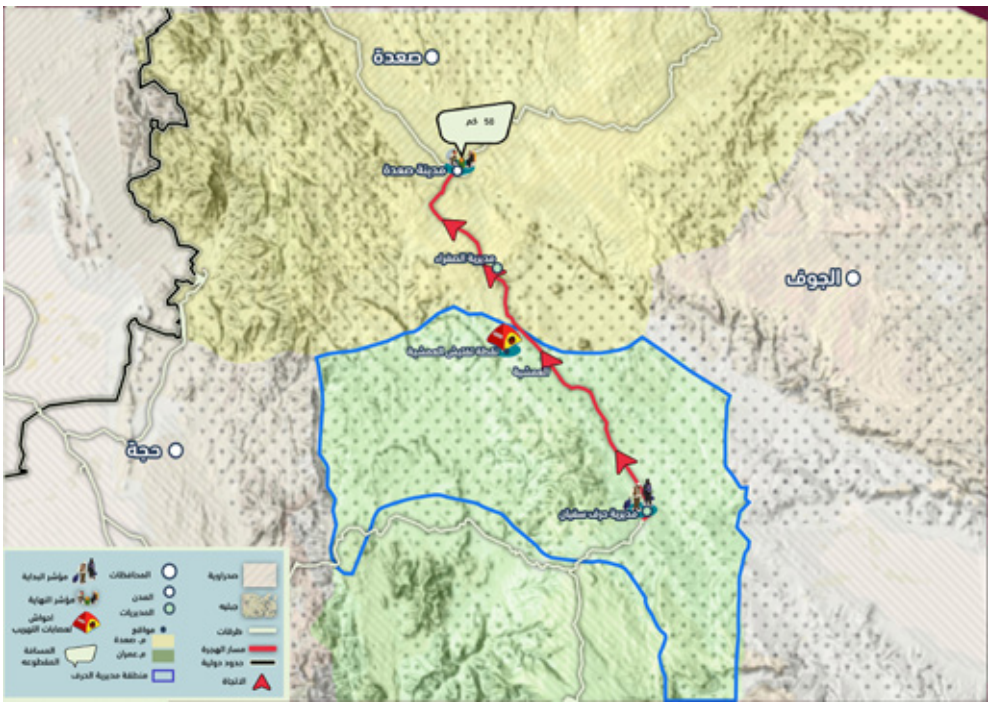

الشكل رقم (6) خريطة توضيحية لحدود مديرية حرف سفيان مع محافظة صعدة تظهر موقع منطقة العمشية

يبدأ المهاجرون رحلة أخرى نحو الشمال الغربي، حيث يمرون خلالها بمديرية مجز وأجزاء من مديرية باقم في الشمال، ومن ثم يتجهون صوب الغرب إلى مركز مديرية قطابر، وتقدر مسافة الطريق من مدينة صعدة حتى مركز مديرية قطابر بحوالي 70 كم، وعلى طول الطريق توجد نقاط تجمُّع في أحواش في منطقة الجعملة – مديرية مجز، إضافة إلى نقطة تجمُّع بجوار المجمع الحكومي التابع لمديرية قطابر.[69]

69 بحث إضافي أجراه باحث مواطنة في محافظة صعدة من خلال مقابلات مع مهاجرين بتاريخ 30 يناير 2023

الشكل رقم (7) خريطة توضيحية لطريق عبور المهاجرين من مدينة صعدة إلى مديرية قطابر

بعد فتح سوق آل ثابت مجددًا في يوليو/ تموز 2022، بدأ تدفق عددٍ من المهاجرين الأفارقة واليمنيين نحو هذا السوق، انطلاقا من بلدة قطابر شمال محافظة صعدة، حيث يتجهون غربًا عبر طريق غير معبدة تمر بوادٍ يُسمى وادي حنبة، تبعد مسافة تقدر بنحو 20 كم.

الشكل رقم (8) خريطة توضيحية لطريق عبور المهاجرين من مركز مديرية قطابر إلى سوق آل ثابت

بينما يتخطى مهاجرون آخرون مديرية قطابر إلى مدينة جاوي وهي آخر نقطة تجمع للمهاجرين الأفارقة حيث يوجد بها هناجر تابعة لعصابات التهريب[70]، وفي الجهة الغربية من البلدة يوجد طريق جبلي ترابي غاية في الوعورة بمسافة تقدر بحوالي 30 كم، لا تسير بهذا الطريق سوى مركبات الدفع الرباعي، وتمتد الطريق إلى منطقة بني عياش بمديرية منبه الحدودية والتي يوجد بها سوق الرقو، ومن ثم يتسلل المهاجرون إلى منطقة الغيل (وادي ضمد حسب المسمى السعودي) وفي حال نجاحهم بعبور هذا الوادي فإنهم يصلون إلى منطقة الخِلس، وهي منطقة مشتركة بين الحدود اليمنية-السعودية، وبهذا يصل المهاجرون وجهتهم الأخيرة في رحلتهم الطويلة والمضنية داخل اليمن.

70 زار فريق مواطنة المركزي مدينة جاوي في مايو/أيار 2022، وعاينوا الهناجر (المستودعات) التي يُجمع بداخلها المهاجرون الأفارقة، أنشئت على جنبات الطريق العام، وتعتبر هذه البلدة آخر المناطق التي تتواجد بها قوات أمنية تابعة لجماعة أنصار الله «الحوثيين».

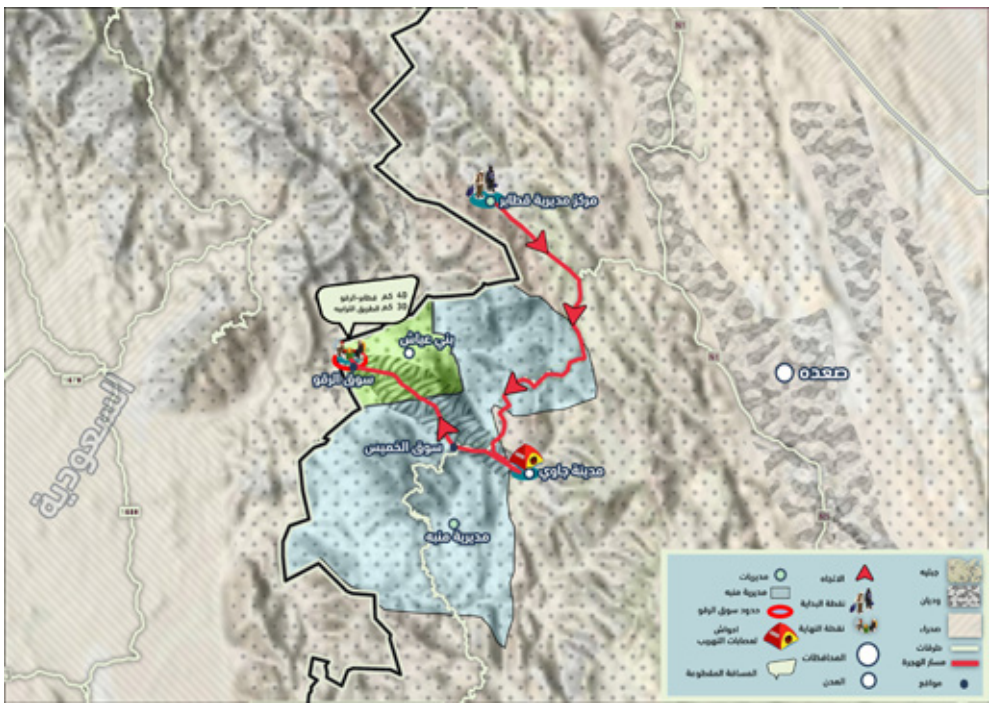

الشكل رقم (9) خريطة عبور المهاجرين من مركز مديرية قطابر إلى سوق الرقو

ثانيًا: انتهاكات جماعة أنصار الله «الحوثيين» بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن

ما أن يصل المهاجرين الإقليم الخاضع لسلطات جماعة أنصار الله «الحوثيين» حتى يتعرضوا لانتهاكات شتّى منها القتل، والسجن، والمعاملة المسيئة، والتعذيب، والترحيل القسري، وغالبًا ما تصدر جماعة أنصار الله «الحوثيين» أوامر بالقبض عليهم وملاحقتهم وسجنهم، وفي الأثناء يتعرضون للضرب والتعذيب لسلبهم الأموال التي حصلوا عليها من أعمال شاقة قاموا بها خلال أيام مكوثهم في اليمن، أو من خلال الاتصال بأهاليهم في دول المقصد لتحويل مبالغ مالية معينة مقابل الإفراج عنهم.

قال مهاجر (إثيوبي الجنسية-20 سنة) لمواطنة:

«عندما كنت محتجزًا من قبل الحوثيين في مبنى الهجرة والجوازات بأمانة العاصمة صنعاء، كان يتم ضرب المهاجرين بالعصي والأسلاك وأعقاب البنادق ونهب ما بحوزتهم من مال أو هواتف أو غيره، ثم يقومون بإجبارنا على الاتصال بأسرنا ليقوموا بتحويل المال لهم، وطلبوا مني أن أتصل بأسرتي وأطلب منها تحويل 500ريال سعودي حتى يتم الإفراج عني، وبعدها كان يتم التواصل بينهم وبين أسرتي دون علمي حتى قاموا بإرسال الحوالة لهم ، ولم تكن المبالغ التي يطلبونها ثابتة؛ وإنما كانت تختلف من شخص لآخر، من يتم احتجازه في صنعاء يطلب منه 500ريال سعودي ومن يتم احتجازه في محافظة أخرى وينقل إلى صنعاء يطلبون منه من 190-170 ألف ريال يمني، ومن يجيد تحدث العربية يطلب منه من 700 800- ريال سعودي، ومن لا يجيدها يطلب منه 500 ريال سعودي، وذوو البنية الجسدية الجيدة يطلب منهم مبالغ مالية أكبر من غيرهم وهكذا»[71]

وقد لوحظ ازدياد في الحملات الممنهجة التي تنفذها جماعة أنصار الله «الحوثيين» لاعتقال وترحيل المهاجرين الأفارقة قسرًا إبان جائحة كورونا (كوفيد 19) 2020، في ضوء زيادة القيود المفروضة على حرية التنقل في المناطق التي تسيطر عليها، ونتيجة لذلك تقطعت السبل بالمزيد من المهاجرين وأصبحوا أكثر عرضة للاعتقال والاحتجاز والترحيل القسري، وخصصت الجماعة لاحتجاز المهاجرين عددًا من مراكز الاحتجاز، يوجد أحدها في أمانة العاصمة «صنعاء» في مبنى مصلحة الهجرة والجوازات بمديرية السبعين، وتقوم بإدارتها بنفسها دون أن توفر الحد الأدنى من ظروف الاحتجاز اللائق بما في ذلك الرعاية الصحية، والسماح للمنظمات والمؤسسات الحقوقية بتقديم المتابعة القانونية لهم.

وتستخدم جماعة أنصار الله «الحوثيين» مبنى معسكر الأمن المركزي غرب مدينة صعدة كمركز احتجاز آخر، منذ 23 سبتمبر /أيلول 2021، ويضم مبنى السجن بداخله مئات المحتجزين من المهاجرين بما في ذلك النساء والأطفال، وغالبًا ما تقوم الجماعة بحملات اعتقال في محافظة صعدة ضد المهاجرين وإيداعهم في هذا السجن، وفي يوم الجمعة 21 يناير/ كانون الثاني 2022، قرابة الساعة 2:40 صباحًا، قامت مقاتلات التحالف بقياده السعودية والإمارات بإلقاء ثلاث قنابل على السجن، وكان يقدر لحظتها

71 مقابلة أجرتها مواطنة مع ضحية مهاجر إثيوبي الجنسية في محافظة عدن بتاريخ 13 مارس 2021

عدد نزلاء السجن حوالي 1500 بينهم 600 مهاجر، لم يتضرر العنبر المخصص لاحتجاز المهاجرين، وبحسب مصدر طبي لـ«مواطنة» فإن هذه الواقعة الدامية أسفرت عن مقتل 82، حصلت مواطنة على أسماء 64 منهم، وجرح 162، حصلت مواطنة على أسماء 143 جريح، وبحسب المسعفين فقد قُتل 16 سجيناً وأصيب 35 جراء إطلاق الرصاص الحي من قبل حراس السجن التابعين لجماعة أنصار الله «الحوثيين» على من حاول الفرار[72].

بعد واقعة قصف السجن بتسعة أشهر، في سبتمبر/أيلول 2022، حولت جماعة أنصار الله «الحوثيين» مبنى قوات النجدة في مدينة صعدة إلى مركز احتجاز للمهاجرين الأفارقة، على الرغم من أنه أصبح كومة خراب بسبب القصف الجوي الذي تعرض له من قبل التحالف بقيادة السعودية والإمارات منذ العام 2015، وتحتجز به الجماعة العشرات من المهاجرين الأفارقة من بينهم نساء وأطفال.[73]

أوضح أحد المهاجرين الذين تم احتجازهم في مركز احتجاز في صنعاء تديره الجماعة، أنها بالإضافة إلى احتجاز المهاجرين في ظروف مروعة، كانت تبتزهم ماليًا أيضًا، وتطالب بدفع رسوم مقابل الإفراج عنهم. قال مهاجر بإن هذه الممارسة قد تزايدت منذ أوائل فبراير/ شباط 2021 حيث قال:

«دفع بعضهم أموالًا وتم إطلاق سراحهم بالفعل، لكن معظمنا لم يكن لديه أي نقود لدفعها، مكثت 15 شهرًا في مركز الاحتجاز في مبنى الجوازات في صنعاء هذا حتى اندلع الحريق.»

و يعاني المهاجرون الأفارقة من الابتزاز المالي على طول طريق الهجرة في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين»، حيث يتم تنفذ أنشطة التهريب على نحو منظم وبتنسيق عالٍ مع الجماعة، وتحتاج عصابات التهريب والاتجار بالبشر من أجل العمل بحرية دفع مبالغ مالية للسلطات المحلية التابعة للحوثيين، والتي تسمح لهم أيضًا بإقامة نقاط تجمُّع يديرونها بأنفسهم، تتكون من هناجر ومستودعات، وعلى هذا النحو تتحصل الجماعة مبالغَ مالية تسمى «رسوم النقل» في بعض نقاط التفتيش، فعلى سبيل المثال في نقطة تفتيش «العمشية» على مدخل محافظة صعدة، تقوم عصابات التهريب والاتجار بالبشر بدفع مبلغ 200 ريال سعودي للسلطات المحلية عن كل مهاجر تريد نقله إلى داخل المحافظة.[74]

وضمن سياق حملات الترحيل القسرية التي تنفذها جماعة أنصار الله «الحوثيين»، يتم إلقاء القبض على المهاجرين الذي يحاولون التسلل عبر ممرات لم تحددها الجماعة، لا سيَّما أولئك الذي لا يمتلكون المال للدفع لعصابات التهريب والاتجار بالبشر، وتقوم باحتجازهم في مراكز احتجاز في محافظة صعدة، وقد تحدث عدد من المهاجرين الأفارقة لباحثي «مواطنة» عن المعاناة والمعاملة السيئة التي تعرضوا لها في مراكز الاحتجاز تلك، وتقوم الجماعة بمعاقبة المهاجرين الذين لا يمتلكون المال بإرجاعهم إلى المناطق التي جاؤوا منها.[75]

---

72 مواطنة لحقوق الإنسان، الهجمات السعودية والإماراتية الأخيرة استهدفت مدنيين، متاح على الرابط .https://www mwatana.org/posts/latest-round

73 تقرير ميداني من باحث مواطنة الميداني في محافظة صعدة بتاريخ 12 سبتمبر/أيلول 2022.

74 بحث إضافي أجراه باحث مواطنة في محافظة صعدة من خلال مقابلات مع مهاجرين بتاريخ 30 يناير 2023

75 بحث إضافي أجراه باحث مواطنة في محافظة صعدة من خلال مقابلات مع مهاجرين بتاريخ 30 يناير 2023

يتم ترحيل المهاجرين قسريًا فوق شاحنات نقل متوسطة بأعداد هائلة تزيد عن 35 إلى 40 فردًا في الشاحنة الواحدة، من محافظة صعدة إلى محافظة صنعاء، حيث تحتجزهم في مباني مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية، ومن ثم يتم ترحيلهم قسريًا بصورة منظمة إلى محافظة لحج جنوب اليمن بمسافة تقدر بنحو 325 كم[76].

الشكل رقم (10) خريطة توضيحية لطريق عبور المهاجرين من محافظة صنعاء إلى منطقة عيريم بمحافظة لحج

قال مهاجر (إثيوبي الجنسية -31 عامًا) لمواطنة

« تم تفتيشي من قبل حراسة أحد سجون جماعة أنصار الله «الحوثيين»، حيث كنت أخفي مبلغ مائة ريال سعودي بداخل جيب سحاب بسروالي، وقام أحد الجنود بضربي على ظهري بعصًا كي أعترف أين أخفي النقود، وكان يحمل سكينة قطع بها سروالي حتى وجد النقود وأخذها بالقوة. »[77]

76 بحث إضافي أجرته باحثة مواطنة بمحافظة عمران من خلال مقابلات مع مهاجرين بتاريخ 16 نوفمبر 2022

77 أجرت «مواطنة» مقابلة مع مهاجر، في 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 بمحافظة لحج.

تصل بصورة أسبوعية أعداد كبيرة من المهاجرين، يمكن تقديرهم بالمئات إلى منطقة عيريم بمديرية القبيطة محافظة لحج، بعد ترحيلهم قسريًا من مناطق سيطرة «الحوثيين»، غالبيتهم من الذكور البالغين، فيما تصل نسبة الأطفال إلى 10% تقريبًا، وعدد قليل جدًا من النساء المهاجرات، بعضهم بحاجة إلى رعاية صحية، حيث يتم استقبال الحالات التي تصل إلى مستشفى غويل ويقوم الأطباء بمعالجتها بما يتوفر لديهم من إمكانيات شحيحة. [78]

قال طبيب (يمني الجنسية-52 عامًا) لمواطنة

« تصل إلى مستشفى غويل بمنطقة سوق عيريم حالات مصابة بأعيرة نارية، بالإضافة إلى حالات مصابة بجروح سطحية، من بينهم أطفال، ونقدم لهم الرعاية الطبية ونضمد جراحهم.»

وثقت «مواطنة» وقائع منع وصول مساعدات إنسانية قدمتها الوكالات الدولية لمهاجرين أفارقة، على الرغم من شحة المعونات الطبية والإنسانية الواصلة إلى اليمن، إلا أن جماعة أنصار الله «الحوثيين» تتخذ إجراءات تعسفية تعيق وصول المهاجرين إلى المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، بما في ذلك الرعاية الطبية سواء في حال إصابتهم أثناء السير والتنقل أو عند توعكهم صحيًا.[79]

وبحسب معلومات جمعتها «مواطنة»، تقوم جماعة أنصار الله «الحوثيين» بتجنيد المهاجرين الأفارقة قسريًا وإلحاقهم بالصفوف الأمامية للمواجهات في جبهات القتال، مستغلة حاجتهم المادية حيث يعدونهم بدفع المال لهم وهو ما لا يحدث غالبًا، أو من خلال تهديدهم أثناء اعتقالهم في محافظة صعدة، فيتم إجبارهم على الاختيار بين العودة إلى بلدانهم أو التجنيد القسري فيضطرون إلى الالتحاق بجبهات القتال، وهذا يعرض حياتهم لمخاطر كبيرة بما فيها الموت والعيش بإعاقات دائمة، وتوظفهم في حفر الخنادق التي يتحصن بها المقاتلون أثناء المواجهات، مستفيدة من القوة الجسدية التي يتمتعون بها مقارنة باليمنيين.[80]

ثالثًا: نماذج لانتهاكات جماعة أنصار الله «الحوثيين» بحق مهاجرين أفارقة في اليمن

أدى إلقاء جنود تابعين لجماعة أنصار الله «الحوثيين» لقنبلتين مسيلتين للدموع داخل مركز احتجاز مكتظ بالمهاجرين الأفارقة إلى مقتل وإصابة العشرات من المحتجزين بمبنى مصلحة

78 بحث ميداني إضافي أجرته «مواطنة» بواسطة مقابلات مع طبيب وشهود عيان، بتاريخ 09 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 في محافظة لحج.

79 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة لحج، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 27 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

80 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة صعدة، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 30 أغسطس/آب 2022.

الهجرة والجوازات والجنسية بمديرية السبعين محافظة أمانة العاصمة «صنعاء»، حيث أطلقت القنبلتان ظهيرة يوم 7 مارس/آذار 2021، بعد أن حدث عراك بين الجنود الذين حاولوا كسر إضراب المحتجزين عن الطعام احتجاجًا على سوء المعاملة والاعتقال التعسفي الذي تعرضوا له من قبل الجماعة، وبداخل مركز الاحتجاز قرابة 350 محتجز ، ما تسببت في اشتعال النيران في العنبر، وأودى الحريق بحياة ما يزيد عن 16 مهاجرًا وجرح ما يقارب 170 آخرين بحسب المعلومات التي حصلت عليها «مواطنة» من مصدر طبي.[81].

قال شهود عيان لـ «مواطنة» إن عناصر أمنية تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) أغلقوا باب عنبر المعتقل، وبدأوا بإطلاق المقذوفات من خلال النوافذ والتي لم يتمكن الناجون من التعرف على نوعها، ولاحظ شهود عيان تصاعد الكثير من الدخان والأصوات العالية حيث تسببت المقذوفان في نشوب حريق انتشر بسرعة ووصف أحد الناجين ما حدث قائلًا:

جاءت قوات مكافحة الشغب وصعد أحد الحراس على السلم وسمعتهم يقولون «جاهز»، وبدأوا في إلقاء مقذوفات من النوافذ العلوية للعنبر، انبعث منها الدخان ولم نسمع سوى أصوات انفجارات ودخان كثيف، وأضاف «حاولنا الهروب لكن أبواب العنبر كانت مقفلة وكنا مكتظين بالداخل. كنت أسمع أصوات الانفجارات وأصوات أصدقائي يتأوهون ... لكني لم أستطع مساعدة أحد»[82].

بعد الواقعة الأليمة نقلت جماعة أنصار الله «الحوثيين» ما يقارب 3 حافلات مكتظة بالمحتجزين الذين لم يصابوا بأي ضرر إلى مكان مجهول، وتم إسعاف قرابة 150 مهاجر مصاب إلى عدة مستشفيات حكومية في صنعاء، منها مستشفى الجمهوري والعسكري والسبعين.

جندت جماعة أنصار الله «الحوثيين» منسلا أبرهة (17سنة /أنثى/ إثيوبية الجنسية)، في يوم الخميس 1 سبتمبر/أيلول 2022، وأرسلتها إلى معسكر تدريبي خاص بالنساء في ضاحية المواصلات بمدينة صعدة، تم تدريب الفتاة على حمل السلاح واستخدامه وإطلاق النار، إلى جانب التدريب على كيفية إدارة السجون، لاستخدامها لاحقًا لأداء مهام الحراسة في زنزانة في مركز احتجاز خاص بالمهاجرين الأفارقة.

في أواخر شهر أغسطس/آب 2022، وصلت منسلا مع عدد من المهاجرين الأفارقة إلى نقطة تفتيش «العمشية» على المدخل الجنوبي لمحافظة صعدة، حيث تم احتجازها من قبل القوات الأمنية لمدة 3 أيام في مكان احتجاز بالقرب من نقطة التفتيش، تعرضت منسلا للتحرش الجنسي من قبل عناصر أمنية تابعة للجماعة ومن المهاجرين أنفسهم، وصفت منسلا ظروف الاحتجاز بالسيئة للغاية، حيث تكتظ الزنازين الضيقة بالمهاجرين ولا يوجد سوى دورة مياه واحدة للجنسين.

81 مواطنة لحقوق الإنسان، الحاجة الملحة للتحقيق الدولي والمساءلة ذات مصداقية، بيان صحفي متاح على الرابط : https:// www.mwatana.org/posts/ansar-allah-death-migrants

82 مقابلة أجرتها مواطنة مع ناجٍ إثيوبي الجنسية في أمانة العاصمة صنعاء بتاريخ 13 مارس 2021

استقطبت جماعة أنصار الله «الحوثيين» منسلا في مكان الاحتجاز، ونقلتها بشكل منفرد إلى معسكر تدريبي خاص بالنساء في ضواحي مدينة صعدة، مكون من مبنى وحوش بأسوار مرتفعة يعتليها سياج أمني شائك، تقدر مساحة الحوش بحوالي 50 مترًا مربعًا، يحتوي المعسكر على مبنى واسع وصالة مستقلة عنه طولها حوالي 20 مترًا وعرضها قرابة 15 مترًا مخصصه لتعليم إطلاق النار، وتم تدريب منسلا بمعية 9 نساء أخريات اثنتان منهن من الجنسية الصومالية وسبع من الجنسية اليمنية، أعمارهن تتجاوز 20 سنة.

بعد 20 يوم، تمكنت منسلا من الفرار من معسكر التدريب، وانتقلت عبر أحد المهربين إلى منطقة سوق الرقو الحدودية شمال-غرب مدينة صعدة، بهدف الدخول إلى الأراضي السعودية للبحث عن فرصة عمل.

في 23 سبتمبر / أيلول 2022، أثناء محاولة منسلا اجتياز الحدود اليمنية-السعودية أصيبت برصاصة في ساقها الأيسر أطلقته قوات حرس الحدود السعودي، وأسعفت على إثر الإصابة إلى مستشفى السلام السعودي في مدينة صعدة، وهناك تلقت الرعاية الطبية لمدة 3 أيام.

قبل أن تتماثل منسلا للشفاء التام، أقدمت جماعة أنصار الله «الحوثيين» على احتجازها لمدة شهر تقريبًا في أحد مراكز الاحتجاز بمدينة صعدة في ظروف احتجاز غاية في السوء وغير صحية، حيث تنتشر الأمراض المعدية في أوساط المحتجزين، كما تعرضت خلال مدة الاحتجاز للتحرش الجنسي مرة أخرى قالت منسلا لمواطنة

«ذقت كل أصناف العذاب في السجن وأنا مصابة بجروح طلقة نارية، كنت أدفع ثمن الطعام، تدهورت حالتي النفسية بسبب ازدحام الزنازين والتحرش، شاهدت مرضى مصابين بفيروس كورونا، بدت عليهم علامات المرض واضحة لكنهم بقوا في زوايا السجن مهملين، وقمت بدفع 1500 ريال سعودي من أجل النجاة فأطلقوا سراحي.»[83]

تُظهر هذه الواقعة المركبة سلسلة العنف الجسدي والنفسي والابتزاز الذي تتعرض له النساء المهاجرات في اليمن، تواجه هذه الفئة على امتداد رحلة الهجرة أشكالًا متنوعة من العنف اللا متناهي، ما يجعلهن أكثر الفئات الهشة عرضة للاعتداءات المضاعفة بما فيها العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، إذ يمارس هذا الشكل من العنف أطراف النزاع وعصابات التهريب، وحتى من مجتمع المهاجرين أنفسهم، والمجتمعات المضيفة.

83 مقابلة أجرتها «مواطنة» في مدينة صعدة مع الضحية، بتاريخ 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

رابعًا: انتهاكات عصابات التهريب والاتجار بالبشر الواقعة في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله « الحوثيين» بحق المهاجرين الأفارقة

لم تتوقف الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون الأفارقة عند جماعة أنصار الله «الحوثيين»، بل مارست عصابات التهريب والاتجار بالبشر أنواعًا عدة من الاعتداءات ضد المهاجرين، حيث تعرضوا للعنف الجسدي والنفسي والقيام بسرقتهم وابتزازهم ماليًا عبر تهديدهم بالقتل بعد الاحتجاز التعسفي بغرض الحصول على فدية.

قال مهاجر (إثيوبي الجنسية-17 عامًا):

«وصلت إلى اليمن في 09 يناير/ كانون الثاني 2022 وتم الاتفاق مع المهربين على إيصالي ضمن مجموعة من المهاجرين إلى محافظة صعدة، وكوني طفلًا اتفق معي المهرب على أن أدفع مبلغ 600 ريال سعودي عند وصولي إلى محافظة صعدة، ولم أستطع دفع المبلغ لعدم وجود المال معي، فقام المهربون بوضعي في غرفة مظلمة ومنعوا الأكل والشرب عني لمدة ثلاثة أيام، وكنت أصرخ في الليل من شدة الخوف».

وقال مهاجر آخر (إثيوبي الجنسية -30 سنة) لمواطنة

«كنت أملك من المال قرابة 3000 ريال سعودي، وصُرفت كاملة للمأكل والمشرب أثناء فترة اعتقالي والتي كانت لمدة عشرين يومًا، وقد كنت أخفي مبلغ 800 ريال سعودي في جزمتي خوفًا من أن يسرقها أفراد عصابة التهريب، ولكن عند طول مدة اعتقالي اضطررت إلى دفعها لكي يخرجوني من مكان احتجازي، وعندما أخذوها مني قرروا الإفراج عني وكدت لا أصدق من الفرح».

وتعمل عصابات التهريب على نقل المهاجرين الأفارقة دون مراعاة لأي إجراءات أمن وسلامة أثناء عملية النقل، ففي الطرق الصحراوية يقود المهربون المركبات المحملة بالمهاجرين بسرعة جنونية خوفًا من استهداف أطراف النزاع لهم، أو قصف مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، ما يعرض المهاجرين المحشورين على متن هذه المركبات لحوادث السقوط من عليها والموت.

على الرغم من الاتفاق الذي يتم بين عصابة التهريب والمهاجرين والذي يقضي بدفع مبلغ 350 ريال سعودي عن كل مهاجر/ة أفريقي/ة، منها 150 ريال سعودي تدفع عن كل فرد في بداية عملية النقل على أن يتم دفع المتبقي من المبلغ عند الوصول إلى محافظة صعدة حيث يتم نقل 200 مهاجر إلى هناك من صحراء محافظة الجوف على متن شاحنات كبيرة.

يقول مصطفى علي لـ «مواطنة» (23 سنة- اسم مستعار- إثيوبي الجنسية)

"في أوائل شهر أبريل/ نيسان 2022 وصلتُ أنا وقرابة 200 مهاجر أفريقي إلى محافظة الجوف بعد رحلة سفر طويلة وشاقة، والتقينا بعصابة التهريب لتقوم بنقلنا إلى محافظة صعدة، واتفق معنا مندوب رئيس العصابة على دفع 350 ريال سعودي، دفعنا جزء منها وما تبقى كنا سنقوم بدفعه عند وصولنا إلى محافظة صعدة ,وأضاف «خرج كل من في الحوش بعد أن دفعوا لمندوب العصابة 150 ريال سعودي وكان عددهم قرابة 200 مهاجر ومهاجرة وبقيت أنا وإحدى المهاجرات وثلاثة أشخاص فقط لا أعرف من أين هم، وقام بنقلنا شخص يتبع رئيس العصابة بعد أن تناولنا وجبة الغداء إلى غرفة مظلمة لا يوجد بها تهوية تقع في بدروم تحت الأرض، وتم احتجازنا لمدة 48 ساعة بدون مأكل أو مشرب، وأُطلق سراحنا بعد ذلك».

حيث يقوم أفراد عصابات التهريب بالانتقام من المهاجرين الذين لا يستطيعون دفع تكاليف نقلهم من محافظة إلى أُخرى بأبشع أساليب الانتقام، منها الدهس بسياراتهم التي يقلون بها المهاجرين. حيث أفاد حسن درهم (25 سنة/ إثيوبي الجنسية) لـ «مواطنة»

لم أصدق ما حدث سيارة شاص موديل 2015 تدهس رجلي ويقودها مدنيين اثنين، كنت أعتقد أنه بالخطأ وأنها أصيبت بعطل حتى قام السائق بدهس رجلي وأضاف « كنت مخطئًا حينها، فقد كان عن عمد، إذ أخرج السائق رأسه من النافذة الأمامية للسيارة وقال لي: هذا بدل حق المشوار (يقصد هنا مبلغ 350ريال سعودي أجور نقل اتفقت مع العصابة من أجل إيصالي بها إلى محافظة صعدة) قلت أي مشوار؟ قال: أجور نقلك من محافظة الجوف».

يتم ذلك بالتنسيق مع شبكة التهريب وقيادات أمنية تابعه لجماعة أنصار الله «الحوثيين» ويتم السماح لهم بالعبور من النقاط الأمنية مقابل مبلغ مائة ريال سعودي عن كل فرد من المهاجرين، وعند وصلوهم إلى الجوف يتم وضعهم في مركز تجمُّع لهم في أحد الأحواش بالصحراء شمال منطقة الجر مديرية الحزم.[84]

ويتم استخدام بعض المهاجرين الأفارقة لأغراض التهريب إلى داخل المملكة العربية السعودية[85]، قال مهاجر أثيوبي الجنسية لمواطنة» انتقلنا بعد وصولنا إلى الساحل إلى مدينة عتق ثم سافرنا إلى منطقة الرقو في محافظة صعدة لنجلس فيها لمدة ثلاثة أيام ليقوم المهربون بنقلنا عبر الحدود إلى داخل السعودية بعد دفع مبلغ 1500 ريال سعودي[86].

84 بحث إضافي أجراه باحث مواطنة في محافظة الجوف من خلال إجراء مقابلات مع مهاجرين بتاريخ 4 فبراير 2023

85 بحث أضافي أجراه باحث محافظة صعدة من خلال مقابلات مع مهاجرين في يناير 2023

86 مقابلة أجراها فريق مواطنة المركزي مع مهاجر إثيوبي الجنسية في مديرية عتق محافظة شبوة بتاريخ 1 يونيو 2023

تتحمل قوات جماعة أنصار الله «الحوثيين» مسؤولية ما يقع من اعتداءات وجرائم بحق المهاجرين الأفارقة في هذه المنطقة، إذ تُظهر تَوَاطُؤًا مع شبكات التهريب وعصابات الاتجار بالبشر، حيث تقيم عصابات التهريب مراكز لتجميع المهاجرين وتهريبهم في مناطق مختلفة تحت سيطرة الجماعة، ويُفهم هذا التَّوَاطُؤ غير المسؤول على أنه حماية، كون مرتكبي الاعتداءات والفظائع من عصابات التهريب لم يكونوا قط تحت طائلة العدالة والعقاب.

خامسًا: نماذج لانتهاكات عصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرة أنصار الله « الحوثيين»

في منتصف شهر مايو / أيار 2022، قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في منطقة سوق آل ثابت الحدودية، مديرية قطابر محافظة صعدة، باختطاف اثنين من المهاجرين الأفارقة مروان عمر (اسم مستعار) (22سنة /ذكر/ صومالي الجنسية)، وسي سيلا (اسم مستعار) (23 سنة / ذكر/ إثيوبي الجنسية)، واقتادتهم إلى منزل مهجور في الجهة الجنوبية الغربية من السوق، وقامت باحتجازهم لمدة 10 أيام بذريعة عدم قيامهم بتسديد تكاليف التهريب من مدينة عدن.

احتجز المهاجران في إسطبل للمواشي غير لائق للعيش الآدمي، استطاعا بعد عشرة أيام الفرار من مكان الاحتجاز، وانتقلا إلى عيادة خاصة في منطقة سوق آل ثابت للحصول على الرعاية الطبية بسبب حالتهم الصحية السيئة حيث عانيا من سوء التغذية الوخيم، قال طبيب (صومالي الجنسية -44 سنة) لمواطنة

«أصيب المهاجران بحالة سوء تغذية وخيم، لقد فقدا جزءًا كبيرًا من السوائل في الجسم، قدمت لهم الرعاية الطبية لمدة يومين متتاليين، ناما في العيادة بشكل غير طبيعي، وكان أحدهما مصابًا بمرض البلهارسيا، لعله شرب مياهَ ملوثة.»[87]

1 أبريل/ نيسان 2022 – احتجاز تعسفي– مديرية رازح – محافظة صعدة

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في سوق النظير منطقة النظير باحتجاز رجل وامرأة بالغين إثيوبيي الجنسية لمدة يومين، وبعد أن تم إطلاق سراحهم بساعة ونصف تعرضا للاحتجاز مرة أخرى لمدة ثلاثة أيام تحت أشعة الشمس الحارقة.

عقب رحلة مضنية وصل مهاجران إثيوبيّا الجنسية أحدهما امرأة إلى محافظة صعدة، عن طريق وسائل النقل التابعة لأحد عصابات التهريب بعد أن اتفقوا على دفع أجور نقل 350 ريال سعودي،

87 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع طبيب صومالي الجنسية بتاريخ 10 أغسطس 2022

تم دفع قرابة نصف المبلغ 150 ريال سعودي في محافظة الجوف، ولعدم تمكنهم من دفع المتبقي من أجرة النقل قامت عصابة التهريب بنقلهم من مركز التجمع وهو حوش تابع للعصابة إلى غرفة مظلمة تحت الأرض بقيا هناك لمدة يومين، ومن ثم تم إطلاق سراحهما، عادت العصابة وألقت القبض عليهم وتم ربطهم إلى أحدى الأشجار على الطريق تحت أشعة الشمس لمدة ثلاثة أيام متواصلة.

قال الضحية (مهاجر إثيوبي الجنسية-23 سنة) لمواطنة

«وصلنا إلى محافظة صعدة عبر أحد عصابات التهريب وكان يفترض أن ندفع المتبقي من أجور نقلنا من محافظة الجوف وهي 150 ريال سعودي، كانت بجواري مهاجرة إثيوبية الجنسية، وعرفت أنه ليس لديها مال فقررت دفع المبلغ عني وعنها ولكن عندما فتحت محفظتي لم أجد شيئًا، فقد تمت سرقتي عندما كنت في الحوش حتى بطائقي سرقت، سألتها كم لديك قالت: لا أملك المال لدي فقط 50 سعودي عندها قررت أننا لن ندفع وقلت لها في النهاية سيطلقون سراحنا، وبعد أن غادر المهاجرون الذين كنا معهم قاموا بنقلنا إلى غرفة مظلمة تحت الأرض عرفت ذلك لأننا نزلنا العديد من السلالم وبقينا هناك لمدة يومين دون أكل أو شرب» [88]

ترتكب عصابات التهريب وبصورة متكررة العديد من الانتهاكات بحق المهاجرين الأفارقة، ابتداءً من نقلهم بوسائل وظروف غير لائقة لا تراعي سلامتهم وصون كرامتهم، ومرورًا بما يتعرضون له من انتهاكات في وسائل النقل تلك، وانتهاءً بما يقومون به من اعتداءات على حقهم في الحياة والتنقل، وتعمدهم إلحاق الأذى بهم من خلال التعذيب والعنف القائم على النوع الاجتماعي وغيره من الانتهاكات الجسيمة.

صورة لشاحنه على متنها عشرات المهاجرين الأفارقة - سوق الحزم – الحزم -الجوف - 25 اغسطس 2022

88 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية إثيوبي الجنسية في مديرية رازح بتاريخ 12 أغسطس 2022

الفصل الثالث:

انتهاكات قوات المجلس الانتقالي الجنوبي وعصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرتها بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن

”

دفع والدي مجبرًا فديةً مالية لإطلاق سراحي، لكنني أبقيت رهن الاحتجاز 3 أشهر، لاحقًا أمسكوا بي بعد محاولة هربٍ فاشلة، ومنذ ذلك الحين تضاعف التعذيب والاغتصاب والتحرش.

رأس العارة- ضحية عنف جنسي (20 سنة -أنثى- إثيوبية الجنسية)

“

مقدمة

المجلس الانتقالي الجنوبي عبارة عن هيئة سياسية، تمتلك مجموعة من التشكيلات العسكرية وتسيطر على مدينة عدن ولحج والضالع وأجزاء من محافظات أبين وشبوة وحضرموت، وتمثل امتدادًا للعديد من الحركات السياسية ذات النزعة الانفصالية التي ظهرت قبل نشوب النزاع المسلح في مناطق جنوب اليمن كتعبير عن الاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية والإقصاء الذي تعرض له الجنوبيون في فترات الحكم السابقة من عمر الجمهورية اليمنية، وأُعلن عن تكوين المجلس بشكله الحالي كهيئة سياسية وعسكرية في مايو 2017 ، حينما أعلنت قوات المجلس الانتقالي انشقاقها عن القوات الحكومية وبلغ التوتر بينهما أقصاه في أواخر يناير 2018 حينما سيطرت قوات المجلس الانتقالي على مدينة عدن والقصر الرئاسي، ويتلقى المجلس الدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة، وتنشط على امتداد المناطق التي يسطر عليها عصابات التهريب والاتجار بالبشر، وترتكب قوات المجلس وعصابات التهريب تلك أنواعًا عِدة من الانتهاكات بحق المهاجرين الأفارقة، ولا تختلف السياسة التي تتبناها تجاههم عن السياسة التي تتبناها جماعة أنصار الله» الحوثيين» وقوات التحالف في المناطق الأخرى، حيث يتعرضون لأنواع عدة من الانتهاكات، ويعاملون دون مستوى البشر ، فيتم الاستهتار بحياتهم والإمعان في إذلالهم وإيذاءهم، في الوقت الذي ينطبق على هذه القوات ما ينطبق على جماعة أنصار الله «الحوثيين» والقوات الحكومية من التزامات تجاه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين الدولية الأخرى، ما يجعل من ممارساتها تلك انتهاكاتٍ صارخة ، تستوجب المُساءلة ومحاسبة المنتهكين.

وثقت مواطنة ما لا يقل عن 26 واقعة انتهاك بحق مهاجرين أفارقة في مناطق سيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، تتحمل عصابات التهريب النشطة في تلك المناطق مسؤولية 16 واقعة منها، وتتوزع الوقائع المتبقية بين قوات الحزام الأمني والنخبة الشبوانية وقوات دفاع شبوة، بالنظر إلى أنماط المسؤولية العديدة التي تترتب على وضع المجلس الانتقالي كطرف مسيطر على هذه المناطق تتحمل قوات المجلس الانتقالي مسؤولية جميع وقائع الانتهاك في مناطق سيطرتها ، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن مناطق سيطرة المجلس الانتقالي تمثل مناطق وصول ومراكز تجمُّع لأعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة.

يُبحر المهاجرون الأفارقة من سواحل دولة جيبوتي عبر مياه البحر الأحمر وخليج عدن بواسطة قوارب مهلهلة لا تتوفر بها معدات السلامة والإنقاذ للحد من مخاطر الغرق، ما يضعهم في مواجهة مباشرة مع الموت والمجهول والعواصف البحرية، إلى أن يصلون إلى الساحل اليمني جنوبي مضيق باب المندب الاستراتيجي، وتعد دولة جيبوتي إحدى دول القرن الأفريقي التي يتدفق منها المهاجرون وطالبو اللجوء الأفارقة إلى اليمن، وينزل المهاجرون القادمون من دولة جيبوتي في الضفاف الساحلية التي تسيطر عليها قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًا، ويقع جزء من طريق عبور المهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة داخل اليمن ضمن ثلاث محافظات تسيطر عليها هذه القوات وهي : لحج، وعدن، وأجزاء من محافظة أبين.

وتبلغ مسافة الرحلة البحرية للمهاجرين الأفارقة وطالبي اللجوء من سواحل منطقة حيو وأوبوك وخور أنجر في دولة جيبوتي إلى السواحل اليمنية في منطقة رأس العارة حوالي 36 ميلًا بحريًا.

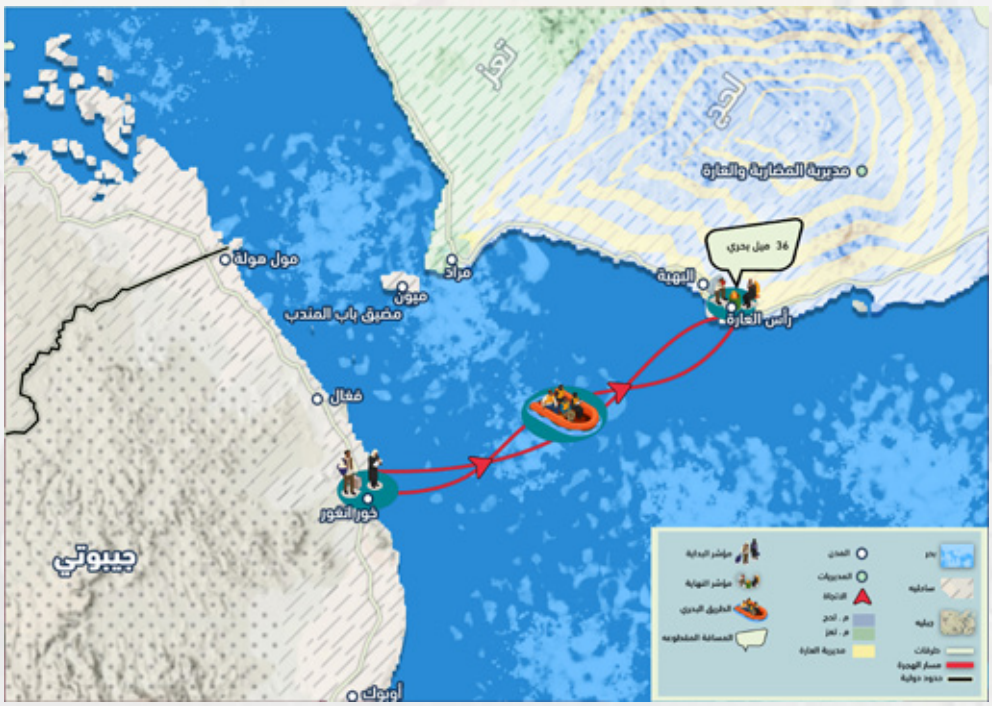

الشكل رقم (11) يوضح طريق عبور المهاجرين البحري من سواحل جيبوتي إلى ساحل رأس العارة في محافظة لحج اليمنية

وتُعد هذه أقرب نقطة وصول للمهاجرين إلى السواحل اليمنية مقارنة بالمسافة التقديرية بين ميناء بوساسو في جمهورية الصومال الفيدرالية وساحل جنوب شرق اليمن، والتي تقدر بحوالي 100 ميل بحري.

الشكل رقم (12) يوضح طريق عبور المهاجرين البحري من ميناء بوساسو في الصومال إلى سواحل محافظة شبوة

على الرغم من قرب المسافة بين سواحل دولتيّ جيبوتي والصومال التي تمثل نقاط انطلاق للمهاجرين، والسواحل اليمنية كنقاط وصول مقارنة بطرق الهجرة البحرية الأخرى حول العالم، إلا أن هذه الرحلات البحرية المحفوفة بالمخاطر تسببت في وقوع حوادث مفزعة نتيجة غرق أعداد كبيرة من المهاجرين في البحر.

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان في يونيو/ حزيران 2021، بمنطقة المضاربة ورأس العارة في محافظة لحج جنوب اليمن، تحطم قارب خاص بالمهاجرين بسبب حمولته الزائدة، وبحسب المعلومات التي جمعها باحثو «مواطنة» فإن الحادث تسبب في غرق قرابة 208 مهاجرين أفريقيين من بينهم 42 امرأة، و23 طفلًا بينهم 9 فتيات، وقعت هذه الحادثة المؤلمة نتيجة استخفاف عصابات التهريب بأرواح المهاجرين وعدم إعطاء إجراءات السلامة أدنى قيمة أو اعتبار، ولم ينجُ منهم سوى 4 مهاجرين بالغين ذكور كانوا يجيدون السباحة.

يصل المهاجرون وطالبو اللجوء الأفارقة ساحل منطقة رأس العارة بمديرية المضاربة والعارة في محافظة لحج، وتعد هذه المنطقة نقطة وصول نشطة، توجد بها عصابات تهريب وإتجار بالبشر من الجنسيتين الإثيوبية واليمنية على امتداد الخط الساحلي، وتتقطع السبل ببعض المهاجرين بمجرد

وصولهم هذه المنطقة،[89] وقد رصدت «مواطنة» تواجدًا كثيفًا للمهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة في هذه المنطقة، بينما يرسو القليل من المهاجرين في سواحل محافظة أبين التي تسيطر عليها قوات المجلس الانتقالي بالقرب من مدينة زنجبار.

ويتواجد في منطقة رأس العارة وفي المناطق التي تسيطر عليها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا مهاجرون أفارقة من الجنسية الإثيوبية (الأورومو) الذين أصبحوا يمثلون قرابة 90 % من المهاجرين هناك على وجه الخصوص منذ بداية عام 2022 بسبب الأزمات والنزاعات التي اشتدت في أقاليمهم، وسريان الهدنة في اليمن.[90]

عند وصول المهاجرين الأفارقة إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا، يسافرون في رحلة برية محفوفة بالمخاطر وبلا مأوى، مشيًا على الأقدام تحت أشعة الشمس الحارقة خلال النهار، وبسبب المسافات الشاسعة التي يقطعونها تتمزق أحذية العديد منهم مما يضطرهم للمشي حفاة، في رحلة قد تستمر أيامًا وقد تمتد لأشهر كاملة، يصل البعض منهم وحالته الصحية متدهورة خصوصًا من يعانون من أمراض مزمنة، كما يتعرضون لسوء المعاملة في الطرقات مما يفاقم تدهور حالتهم النفسية،[91] وعند حلول المساء ينامون في الشوارع على قارعة الطرقات، والكثير منهم تتقطع بهم السبل فلا يحصلون على الطعام، وفي بعض الأحيان يتم إيقافهم في النقاط العسكرية وإجبارهم على العودة من حيث قدموا، ومن يتمكن من مواصلة السير منهم يقطع مسافات شاسعة وشاقة نحو المحافظات الشمالية إما بواسطة مهربين بمركبات تهريب، أو مشيًا على الأقدام مئات الكيلومترات.[92]

تبذل المنظمات الدولية المعنية بأوضاع المهاجرين جهودًا إنسانية حسب طاقتها في المناطق الخاضعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، حيث تعمل منظمة إنترسوس بشكل غير منتظم على توزيع مساعدات إنسانية للمهاجرين عند وصولهم إلى منطقة رأس العارة الساحلية، أيضًا تعمل منظمة الهجرة الدولية ومنظمة الصحة العالمية وجمعية الوصول الإنساني على تقديم خدمات صحية للمهاجرين في مديرية المضاربة والعارة محافظة لحج، وتعمل منظمة الهجرة الدولية على تقديم خدمات صحية للمهاجرين في مديرية طور الباحة ومديرية القبيطة، ولكن خلال فترات غير منتظمة، وتعد هذه المناطق نقاط وصول برية للمهاجرين الأفارقة الذين تم ترحيلهم قسرًا من المحافظات التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله «الحوثيين» نحو محافظة لحج.[93]

---

89 نفذ فريق مواطنة الميداني زيارات ميدانية عدة إلى منطقة رأس العارة الساحلية في محافظة لحج، واستعانوا بمترجم فوري من الجنسية الإثيوبية عند إجراء مقابلات مع الضحايا من المهاجرين الأفارقة، وأطلعوا على أماكن احتجاز تديرها عصابات التهريب.

90 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة عدن، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 17 أغسطس/آب 2022.

91 نفس المرجع السابق.

92 مدونة باحث ميداني -محافظة لحج (حلم الهجرة – غير منشورة)

93 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة لحج، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 27 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

وتسببت حملة الترحيل القسري للمهاجرين من مناطق سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين» بإجبار المهاجرين الأفارقة على التفكير في العودة الطوعية إلى أوطانهم عبر مساعدة منظمة الهجرة الدولية بعد أشهر وربما سنوات من العيش بظروف قاسية وأخطار محدقة داخل اليمن، الكثير منهم يتوجهون نحو محافظة عدن ربما للبحث عن وسيلة لإعادتهم إلى أوطانهم، والبعض منهم يتم استقطابهم من خلال مهربين ويتم إعادتهم بقوارب عبر البحر من سواحل اليمن إلى دول القرن الأفريقي، والبعض منهم يسعون إلى معاودة الهجرة نحو الأراضي السعودية.[94]

في المناطق التي تسيطر عليها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، يعمل المهاجرون وطالبو اللجوء الأفارقة أثناء رحلتهم في أعمال النظافة: كتنظيف السيارات، والمطاعم أو المنازل وغيرها، وحالهم ليس بأفضل من المناطق الأخرى التي بها عمالة من المهاجرين، أجورٌ متدنية، وشروطُ عملٍ مجحفة، كل الأعمال التي يقومون بها تكون مقابل مبلغ مالي زهيدٍ جدًا حتى مقارنة بالأشخاص الذين يعملون معهم في المكان نفسه، تتراوح أجورهم ما بين 7-4 دولارات في اليوم الواحد.[95] وفي الغالب لا يستقر المهاجرون في هذه المناطق على طريق الهجرة، ويتابعون رحلتهم شمالًا على أمل الوصول إلى الأراضي السعودية للحصول على فرص عمل فيها.

صورة تبين حجم الصعاب والمعاناة التي يتكبدها المهاجرين في مدينة رداع – محافظة البيضاء

94 مدونة باحث ميداني-محافظة لحج (حلم الهجرة – غير منشورة).

95 تقرير ميداني، محافظة عدن، 17 أغسطس/آب 2022، مرجع سابق.

أولًا: نقاط وصول المهاجرين الأفارقة في مناطق سيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي

يصل المهاجرون الأفارقة إلى عدة نقاط شاطئية في المناطق التي تسيطر عليها قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيا، أهمها منطقة رأس العارة في جنوب مضيق باب المندب بمحافظة لحج جنوب غرب اليمن، وعدة نقاط ساحلية في محافظة أبين، إلى جانب نقاط وصول برية في محافظة لحج ظهرت كنتيجة للترحيل القسري للمهاجرين الأفارقة، الذي تقوم به جماعة أنصار الله «الحوثيين»، وذلك بهدف ترحيلهم إلى أقرب نقطة يمكن أن يعودوا عبرها من حيث أتوا.

ينزل المهاجرون الأفارقة وطالبو اللجوء في منطقة رأس العارة في عدة نقاط ساحلية تقع على طول ساحل منطقة البهية وساحل منطقة رأس العارة والذي يبلغ طوله حوالي 5 كيلو مترات منها (الحجاف، بئر عيسى)، ويسكن منطقة رأس العارة تجمُّع سكاني محدود للغاية من الصيادين اليمنيين، وهي عبارة عن ميناء صيدٍ محليٍ تُباع فيه الأسماك، ويوجد به مرسى لقوارب الصيد الصغيرة.

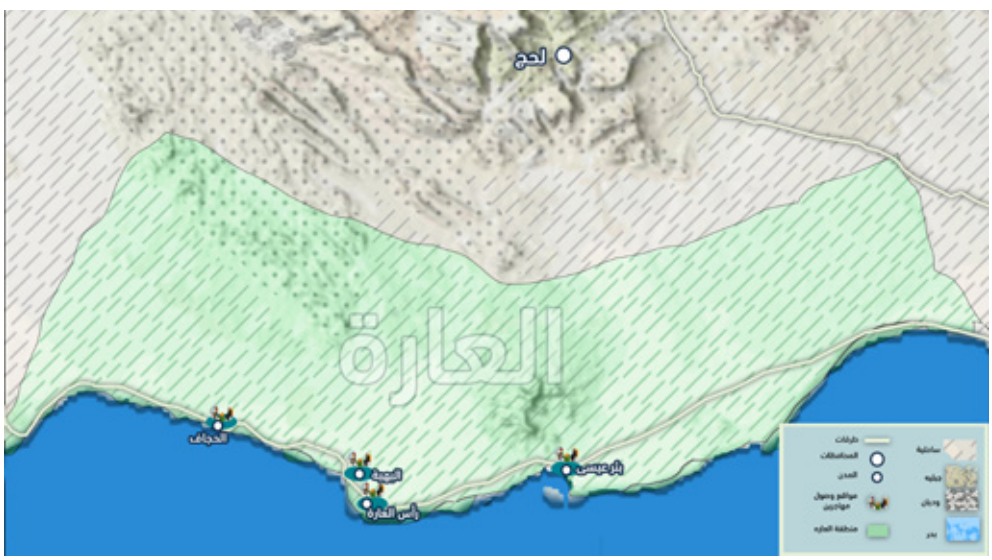

الشكل رقم (13) يمثل خريطة لساحل رأس العارة بمحافظة لحج

تنتشر طوال ساحل منطقة رأس العارة عصابات التهريب والاتجار بالبشر، ويقودهم زعماء من الجنسية الإثيوبية واليمنية، وتعمل هذه العصابات على استقبال المهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة وتجميعهم وسوقهم إلى أحواش تستخدمها كمراكز احتجاز وتجميع.[96]

96 في 28 مايو/أيار 2023، نفذ فريق مواطنة المركزي زيارة ميدانية إلى منطقة رأس العارة بمحافظة لحج، لم يتمكن الفريق من الوصول إلى المنطقة بسبب المخاطر الأمنية الناجمة عن انتشار عصابات التهريب والاتجار بالبشر المسلحين، لكن الفريق تمكن من الوصول إلى منطقة خور عميرة، حيث التقى الفريق بمهاجرين أفارقة فور وصولهم، وأجرى معهم مقابلات واستمع إلى شهاداتهم.

بالإضافة إلى نقاط الوصول الساحلية في محافظة لحج توجد نقاط وصول ساحلية في أجزاء من محافظة أبين تسيطر عليها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، حيث ينزل المهاجرون الأفارقة في ساحل مريب وهو في منطقة وادي حسان، وكذلك ساحل لاريب ويقع شرق مدينة زنجبار بحوالي 20 كيلو مترٍ تقريبًا، غير أن وصول المهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة إلى هذه السواحل محدود للغاية، ومجيئهم إليها من شواطئ جمهورية الصومال الفدرالية، وبحسب معلومات «مواطنة» فإن هذه الشواطئ شبه خالية من السكان، وقلما يجدون فيها من يستقبلهم، ويغادرون باتجاه الشرق نحو محافظة شبوة.[97]

وتعتبر منطقة عيريم في مديرية القبيطة محافظة لحج نقطة وصول برية إلى مناطق سيطرة قوات المجلس الانتقالي، لكن هذه المرة لأولئك المهاجرين القادمين برًا من مناطق سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين»، حيث تنفذ الجماعة حملات ممنهجة لملاحقة واعتقال المهاجرين الأفارقة في مناطق سيطرتها بغية ترحيلهم قسريًا، وتقوم الجماعة بنقلهم بأعداد كبيرة في شاحنات «بيك-آب»، لإعادتهم إلى آخر نقطة عسكرية تسيطر عليها قبالة سوق الإثنين في مديرية القبيطة محافظة لحج.

وقد سُجل وصول مهاجرين بأعداد متزايدة إلى مناطق قوات المجلس الانتقالي منذ الأشهر الأولى من عام 2020، واستمرت حملات ترحيلهم حتى أكتوبر/تشرين الأول 2021 لكن بوتيرة أقل، وقد ازدادت حملات الترحيل القسري بالتزامن مع تفشي فيروس كورونا (كوفيد 19)[98] وما تزال حملات الترحيل القسري التي تنفذها جماعة أنصار الله «الحوثيين» مستمرة إلى لحظة نشر هذا التقرير وبوتيرة متفاوتة من حين لآخر.

وثقت «مواطنة» حادثة دهس مروعة تسببت في وفاة مهاجر أفريقي في الثلاثين من عمره في منطقة عيريم بمحافظة لحج جنوب اليمن، صباح يوم الإثنين 23 مايو/أيار 2022، بعد ترحيله قسرًا من قبل جماعة أنصار الله «الحوثيين» مع مجموعة من رفاقه المهاجرين، وصل الشاب ليلًا منهك القوى وقرر النوم تحت شاحنة نقل ثقيل متوقفة خلف مجموعة من الشاحنات بسبب إغلاق الطريق، وفي الصباح الباكر فُتحت الطريق وبدأت الشاحنات بالسير، ولم ينتبه سائق الشاحنة لوجود مهاجر أفريقي نائمٍ تحت شاحنته، قال عامل صحي في مركز عيريم الصحي (يمني الجنسية-53 عامًا) لمواطنة

«أتى شباب المنطقة بمهاجر أفريقي شاب عند حوالي الساعة السابعة صباح يوم الإثنين إلى المركز الصحي، وكان جثة هامدة، توفى نتيجة دهس إطار شاحنة على الجانب الأيسر من رأسه وصدره وإحدى أطرافه السفلية، وقد شق إطار الشاحنة صدره وكشف عن عظام الصدر وأحشائه في مشهد مروع ومخيف، وتابع القول: «أتت سيارة إسعاف وأمرنا بنقل الجثة إلى محافظة عدن، ولكننا فُوجئنا عند حوالي الساعة السادسة مساء ذلك اليوم، بعودة سيارة الإسعاف إلى المركز الصحي بمنطقة عيريم وعليها جثة هذا المهاجر، وأخبرونا بأنه لم يتم الموافقة على استلام الجثة في المستشفى الجمهوري بمحافظة عدن، وطلبوا إعادته لدفنه بمكان وفاته".

97 بحث إضافي أجرته باحثة مواطنة بمحافظة أبين من خلال مقابلات مع مهاجرين وصيادين بتاريخ 8 مايو 2022.

98 مدونة لباحث مواطنة في محافظة لحج حول مخيم اللاجئين الأفارقة خرز، خلاصة مقابلات أجراها الباحث مع مهاجرين وشهود عيان مرسلة بتاريخ 9 نوفمبر 2022.

ثانيًا: نقاط تجمُّع وطرق عبور المهاجرين الأفارقة في مناطق سيطرة قوات المجلس الانتقالي في اليمن

تبدأ الرحلة البرية لأولئك الذين أفلتوا من قبضة عصابات الاتجار بالبشر في منطقة رأس العارة الساحلية، بواسطة مركبات خاصة بعصابات التهريب والاتجار بالبشر أو مشيًا على الأقدام، ويسلكون طرقًا فرعية ترابية وصحراوية باتجاه شمال شرق اليمن، وتعتبر مدينة عدن أبرز نقاط التجمع للمهاجرين الأفارقة في مناطق سيطرة قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيا، وينضم إليهم المهاجرون الأفارقة الواصلون إلى بعض سواحل محافظة أبين، ويسير معظم المهاجرين الأفارقة للوصول إلى بغيتهم النهائية وهي الدخول إلى المملكة العربية السعودية شمال غرب اليمن.

ويمكن وصف الرحلة البرية للمهاجرين من مناطق سيطرة المجلس الانتقالي حتى المملكة العربية السعودية بالأطول، حيث تبلغ مسافةً تقدر بأكثر من 1000 كيلو متر، يمرون بمحافظات عدة أبرزها محافظة: لحج، وعدن، وأبين، وشبوة، ومأرب، والجوف، ومن ثم محافظة صعدة الحدودية حيث توجد نقاط المغادرة إلى الأراضي السعودية.

يبدأ سفر المهاجرين بمحاذاة الخط الساحلي في منطقة رأس العارة بمحافظة لحج حتى الوصول إلى مفترق طرق بمنطقة خور عميرة، حيث يقصد بعض المهاجرين الأفارقة مخيم خرز الواقع في شمال منطقة عميرة بمحافظة لحج، ويُعد المخيم الأكبر الذي يتم فيه إيواء اللاجئين الأفارقة في اليمن.

ويقع بالتحديد في منطقة صحراوية تحيطها جبال خرز، ويبعد مخيم خرز حوالي 20 كيلو مترٍ شمال منطقة خور عميرة الساحلية والتي تقع على الخط الساحلي الذي يربط محافظة عدن بمنطقة باب المندب جنوب غرب اليمن.

تم تأسيس مخيم خرز في عام 2000، وتبلغ مساحته نحو 2.5 كيلو متر مربع، وخلال الفترة ما بين عام 2000، وحتى 2014، وصل عدد اللاجئين في هذا المخيم نحو 18000 لاجئٍ أفريقي، الغالبية العظمى منهم من الجنسية الصومالية، ونسبة قليلة منهم من الجنسية الإثيوبية، وخلال عام 2015، انخفض عدد اللاجئين الأفارقة بمخيم خرز، نتيجة عودة الكثير منهم إلى بلدانهم، وأصبح عددهم حاليًا لا يتجاوز 5000 لاجئ أفريقي معظمهم من الجنسية الصومالية.[99]

وتشرف المفوضية السامية لشئون اللاجئين على مخيم خرز للاجئين الأفارقة، وإلى جانبها تقدم العون الإنساني أربع منظمات لكن تحت إشرافها، وهي منظمة أدفنتست للتنمية وكالة الإغاثة العالمية)أدرا(، والتي تعمل باستقبال الوافدين من اللاجئين الأفارقة وتشرف على تسكينهم بهذا المخيم، ومنظمة الوصول الإنساني، وتشرف على تقديم الخدمات الطبية والصحية وتدير مستشفى المخيم، وتنشط منظمة إنترسوس في المخيم من أجل تقديم الحماية القانونية، وتدعم الحماية الأمنية للمخيم، بالإضافة إلى توفير الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة ومن يعانون من أمراض نفسية، فيما تنشط منظمة

99 مدونة لباحث مواطنة في محافظة لحج حول مخيم اللاجئين الأفارقة خرز، خلاصة مقابلات أجراها الباحث مع مهاجرين وشهود عيان، مرسلة بتاريخ 9 نوفمبر 2022

التكافل الإنساني بتوفير الغذاء والمياه والكهرباء والتعليم للّاجئين الأفارقة بهذا المخيم.

ويواصل معظم المهاجرين الأفارقة طريقهم باتجاه الشرق نحو مفترق طرق يدعى «المثلث» شمال منطقة بئر أحمد في محافظة عدن بمسافة تقدر بأكثر من 100 كيلو متر من منطقة رأس العارة، وبحسب معلومات فريق مواطنة الميداني قد تستغرق رحلة الوصول إلى عدن من منطقة رأس العارة مدة 3 أيام مشيًا على الأقدام، وغالبًا ما يقصد المهاجرون الأفارقة مدينة عدن بحثًا عن مناطق تقدم فيها المنظمات الدولية والإنسانية بعض الخدمات كالمراكز الصحية والمياه والتغذية أو وجود تغطية للشبكة الخلوية، وفي هذا الصدد قال أحد المهاجرين الأفارقة الذين التقى بهم باحثو «مواطنة»: إنه وصل إلى منطقة ساحلية تسمى رأس العارة، وقطع مسافات طويلة مشيًا على الأقدام حتى مدينة عدن، بهدف تقديم وثائق لجوء في مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولكنه فوجئ بأنهم لا يقوموا بتسجيل اللاجئين الجدد.[100]

وتعتبر مدينة عدن واحدة من أكبر المدن التي يتجمع بها المهاجرون الأفارقة في اليمن، ويوجد فيها مراكز تجمُّع في منطقة الشيخ عثمان، ومنطقة خور مكسر، ومنطقة الممدارة، ومنطقة البساتين، وفي عدة مواقع أخرى للبحث عن أماكن تؤويهم ، وغالبًا ما يقصدون موقع تجمُّعٍ واسعٍ (مستودع / هنجر) يتبع منظمة الهجرة الدولية في مديرية المنصورة على طريق (التسعين -الإنشاءات)، ويحتوي على مرفق صحي وصيدلية ومأوى، ويتم فرزهم بعد الكشف عليهم حسب حالتهم الصحية، وتقديم الرعاية الصحية للمرضى، أو تحويلهم إلى مجمع البساتين الصحي، ويتم نقل الحالات الحرجة بواسطة سيارات الإسعاف التابعة لمنظمة الهجرة الدولية إلى مستشفى البريهي ، أو مستشفى الريادة، أو مستشفى الجمهورية، ويتم منحهم مساعدات نقديه قرابة (150- 300$) شهريًا، وبعد تقديم الخدمات اللازمة لهم يتم العمل على الإجراءات اللازمة لمن أراد العودة الطوعية إلى بلدانهم.[101]

يتجه بعض المهاجرين الأفارقة القادمين من منطقة رأس العارة مباشرة نحو الشمال، ويقطعون مسافات طويلة سيرًا على جانبي الخط الإسفلتي العام، وقد كان من ضمن أولويات النزول الميداني للفريق المركزي[102] إلى محافظات جنوب اليمن، التحقق من بعض الطرق التي يسلكها المهاجرون ومدى كثافة التدفق فيها، وقد سلك الفريق أحد أهم خطوط التهريب للمهاجرين الأفارقة والذي يمتد من رأس العارة وحتى محافظة البيضاء وسط اليمن، هذا الطريق -بعكس طريق «طور الباحة» الرابط بين محافظة لحج ومحافظة تعز- يوجد على امتداده قرىً وأسواق ومياه ووديان والأجواء فيه معتدلة إلى حدٍ ما بسبب وجودها على تلال ومرتفعات جبلية، ويتلقى المهاجرون الأفارقة الرعاية من قبل السكان المحليين، وتساعدهم المياه المتوفرة على مجرى الوديان على تبريد أجسادهم والتخفيف من معاناة الانتقال لمسافات طويلة تحت أشعة الشمس.

100 مقابلة أجرتها باحثة مواطنة بمحافظة عدن مع مهاجر إثيوبي الجنسية بتاريخ 13 مارس 2021

101 بحث إضافي أجرته باحثة مواطنة بمحافظة عدن من خلال مقابلات مع مهاجرين بتاريخ 17 أغسطس 2022.

102 في 3 يونيو/ حزيران 2023، سافر فريق مواطنة المركزي عبر الطريق الرابط بين محافظتي لحج والبيضاء بغية ملاحظة كثافة تدفق المهاجرين والمعاناة التي يتكبدونها خلال رحلتهم عبر هذا الطريق الرئيسي للهجرة.

تبدأ الرحلة عبر الخط الإسفلتي، إما مشيًا على الأقدام أو عبر مركبات عصابات التهريب والاتجار بالبشر، والتي باتت تستخدم مؤخرا حافلات نقل متوسطة، انطلاقا من منطقة رأس العارة الساحلية، مرورًا بمنطقة بئر أحمد وباتجاه الوهط ومن ثم الاتجاه شمالًا حتى الوصول إلى مدينة الحوطة مركز محافظة لحج، ومن ثم عبر طريق وادي تبن حتى مثلث العند، ثم الاتجاه شرقًا حتى بلدة الحبيلين، ومن ثم صعود مرتفعات جبلية إلى حبيل جبر في مديرية الملاح، ومن ثم الدخول إلى مديرية يافع، والوصول إلى مجرى مياه وادي بنا، بمسافة تقدر بنحو 230 كم.

الشكل رقم (14) خريطة توضح طريق العبور من وادي رأس العارة إلى وادي بنا بمديرية يافع محافظة لحج

ثم يتجه المهاجرون شمالًا، عبر طريق مختصرة تبدأ عند مجرى مياه وادي بنا بمديرية يافع محافظة لحج، تؤدي إلى بلدة جُبّن بمحافظة الضالع، هذه الطريق ليست معبدة وتمتد لنحو 80 كم.

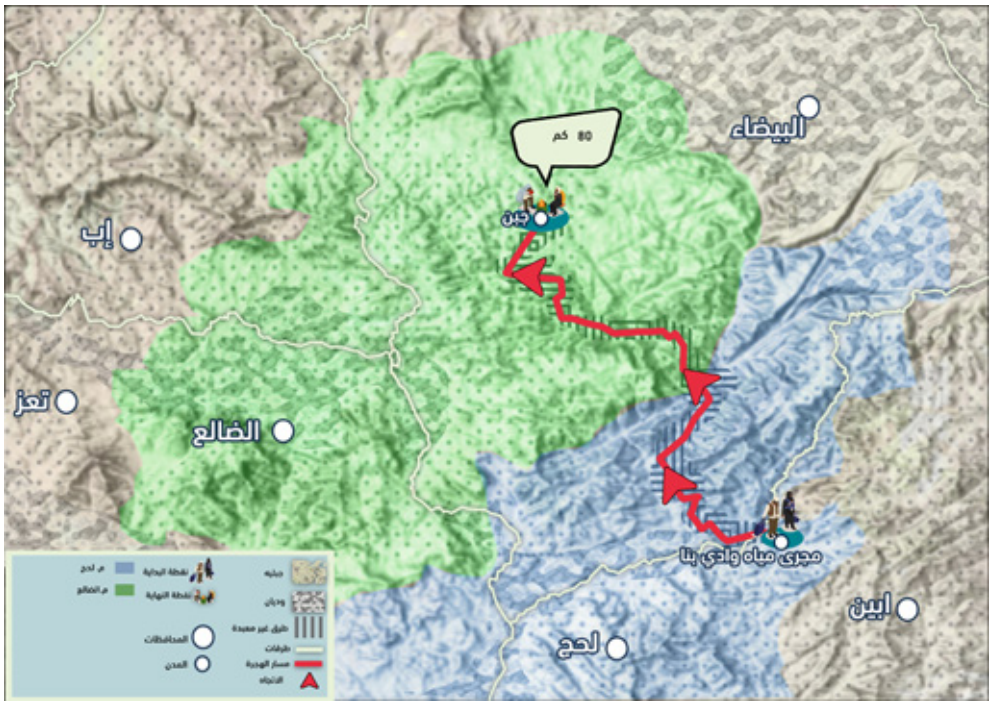

الشكل رقم (15) خريطة توضح طريق العبور من وادي بنا بمديرية يافع بمحافظة لحج إلى منطقة جُبَن بمحافظة الضالع

ومن منطقة جُبَن يواصل المهاجرون رحلتهم شمالًا ويقطعون قرابة 60 كم حتى الوصول إلى مدينة رداع بمحافظة البيضاء، وهناك يعمل المهاجرين الأفارقة بكثافة عالية في مزارع نبتة «القات» ورعي المواشي، وكسب المال الذي قد يساعدهم على مواصلة رحلتهم باتجاه الأراضي السعودية.

الشكل رقم (16) خريطة توضح طريق العبور من مديرية جُبَن في محافظة الضالع إلى مديرية رداع بمحافظة البيضاء

لاحظ الفريق كثافة عالية لأعداد المهاجرين الأفارقة الذين يتخذون هذا الطريق مسارًا لهجرتهم نحو المحافظات الواقعة تحت سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين»، البعض يسير على الأقدام أو يطلب المساعدة من المركبات المارة بما فيها شاحنات النقل، وتسير حافلات نقل متوسطة تابعة لشبكات التهريب تُقِل أعدادًا من المهاجرين إلى أقرب نقطة نحو المحافظات الشمالية.

يسلك المهاجرون الأفارقة الواصلون إلى نقاط الوصول الساحلية في محافظة أبين مسارين، فمنهم من يعود غربًا إلى عدن عبر الطريق الإسفلتي الساحلي وأعدادُ هؤلاءِ قليلة، ومنهم من يتجهُ شرقًا إلى منطقة الطرية ومنها إلى مدينة شقرة، ومن ثم إلى محافظة شبوة عبر مديريات محافظة أبين مثل لودر ومودية والمحفد، ويسافرون على شكل مجموعات تتراوح أعدادهم بين 5 إلى 10 مهاجرين، غالبيتهم من الذكور البالغين ومع بعض المجموعات أعدادٌ قليلة من الأطفال والنساء.[103]

103 بحث إضافي أجرته باحثة مواطنة بمحافظة أبين من خلال مقابلات مع مهاجرين وصيادين بتاريخ 8 مايو 2022.

الشكل رقم (17) طرق عبور المهاجرين من شقرة بمحافظة أبين إلى مدينة عتق بمحافظة شبوة

ثالثًا: انتهاكات قوات المجلس الانتقالي الجنوبي بحق المهاجرين الأفارقة

يواجه المهاجرون الأفارقة اعتداءات مروعة ترتكبها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا أثناء عبورهم من المناطق التي تسيطر عليها، من بينها الرصاص الحي، العنف الجنسي، الاعتقال التعسفي، والابتزاز المالي، والضرب، والدهس بالعربات العسكرية، وتتعرض الفتيات المهاجرات للتحرش الجنسي من قبل القوات الأمنية أثناء العبور وأثناء التوقف للراحة في بعض المناطق الريفية البعيدة أو تحت ظِلال الأشجار.[104]

104 بحث إضافي أجرته باحثة مواطنة بمحافظة أبين من خلال مقابلات مع مهاجرين وصيادين بتاريخ 8 مايو 2022.

رابعًا: نماذج لانتهاكات قوات المجلس الانتقالي الجنوبي بحق مهاجرين أفارقة في اليمن

رصاص حي، 24 يوليو/تموز 2018، مديرية حبان محافظة شبوة

عند حوالي الساعة 3:00 فجرًا، وصلت مركبة مدنية (بيك آب/تويوتا) محملة بنحو 20 مهاجرٍ أفريقي من محافظة عدن إلى منطقة النقبة بمديرية حبان جنوب مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة، وعند ملاحظة سائق المركبة وجود نقطة تفتيش لقوات النخبة الشبوانية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا استدار باتجاه طريق فرعية ترابية، غير أن القوات باشرت إطلاق الرصاص الحي بصورة عشوائية على المركبة المدنية الخاصة بعصابات التهريب، مما أدى إلى إصابة رجلين من المهاجرين الأفارقة إصابات بليغة (20، 22 سنة).

أُسعف الجرحى الاثنين إلى مستشفى عتق المركزي الحكومي، حيث قدم الأطباء الإسعافات الطبية الأولية فقط، وأوصوا بنقلهما إلى مستشفى آخر بسبب نقصٍ حاد في المستلزمات والمعدات الطبية المتوفرة في المستشفى، وفي اليوم التالي قام سائق المركبة باستئجار سيارة خاصة لنقل المصابين من المهاجرين إلى مستشفى ابن سيناء بمدينة المكلا محافظة حضرموت التي تبعد حوالي 300 كيلو متر.

وغالبا ما يكون أفراد عصابات التهريب من أبناء المناطق التي يمر بها المهاجرون الأفارقة خصوصًا في محافظة شبوة، وحسب المعلومات التي تحصل عليها باحث «مواطنة» فإن أفراد عصابة التهريب من أبناء أحد القبائل التي تسكن المنطقة.

9 يوليو / تموز 2022، رصاص حي – مديرية رضوم – محافظة شبوة

قامت قوات دفاع شبوة في منطقة بلحاف بإطلاق الرصاص الحي على مهاجر إثيوبي الجنسية مما أدى لإصابته بجروح بليغة.

في 9 يوليو/ تموز 2022، قرابة الساعة 8 مساءً قام حراس منشأة بلحاف التابعة لقوات دفاع شبوة بإطلاق الرصاص الحي على مهاجر إثيوبي الجنسية 28 عامًا، أثناء عبوره من ساحل المنطقة إلى الطريق العام بالقرب من منشاة بلحاف بعد أن ظل الطريق وانفصل عن أصدقائه من المهاجرين عقب وصولهم ساحل منطقة كيدة والتي تبعد عن منشأة بلحاف حوالي 4 كم، أصيب المهاجر بطلق ناري في ساق القدم اليمنى وتم إسعافه إلى مستشفى منطقة بئر علي ليتلقى العلاج اللازم.

قال مساعد طبيب (يمني الجنسية - 37 عامًا) لمواطنة:

« يوم السبت 9 يوليو 2022، وصل إلى مستشفى بئر علي مهاجر إثيوبي مصاب بطلقة نارية في قدمه اليمنى، أجرينا له عملية جراحية والعلاج اللازم، وبقي في المستشفى لمدة

أسبوع» وأضاف: « أخبرني المهاجر أن من وصل معهم من المهاجرين واصلوا طريقهم بعد الوصول إلى ميناء كيدة على سيارات تابعة لمهربين بعد أن دفعوا لهم أجور النقل، لكنه ومجموعة من المهاجرين لم يكونوا يملكون النقود وقرروا مواصلة الطريق سيرًا للبحث عن الطعام والشراب أولًا ومن ثم مواصلة رحلتهم، وقال أنه ظل الطريق واتجه نحو مُنشأة بلحاف وأثناء عبوره قام الجنود بإطلاق النار عليه" [105]

9 ديسمبر/ كانون الأول 2021، مديرية دار سعد- محافظة عدن

قامت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي بمنطقة البساتين باعتقال مهاجرة صومالية (41 عامًا) لمدة 11 يومًا، وتعذيبها خلال مدة الاعتقال بطرق مختلفة.

قام ثلاثة مسلحين تابعين لشرطة البساتين التابع للمجلس الانتقالي باعتقال مهاجرة صومالية الجنسية 41 سنة، حيث تهجم المسلحون على منزلها وهي نائمة قرابة الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وتم إيداعها مركز احتجاز بمنطقة البساتين وكان يتم التحقيق معها وهي معصوبة العينين، وتعرضت للضرب وصنوف عدة من التعذيب خلال فترة الاعتقال وبقيت محتجزة لمدة 11 يوم تعرضت فيها للتعذيب قرابة الـ 8 مرات، وتعرضت لسوء المعاملة طوال مدة الاعتقال.

قالت الضحية لمواطنة:

«أقيم أنا وبناتي هنا منذ 4 سنوات ولم أتمكن من تعليمهن لأن المدارس ترفض قبولهن، وأضطر للعمل ليلًا ونهارًا لتوفير احتياجاتنا وفي يوم الواقعة كنت بمديرية المنصورة وعندما كنت هناك انتشر خبر ضياع طفل من أبناء المنطقة، وأتى إليَّ أفراد الشرطة وسألوني هل أعرف مكانه، أخبرتهم أنني لم أره ولا أعلم مكانه فذهبوا للبحث عنه في مكان آخر، وفي الليل أتوا إلى مكان سكني وطرقوا الباب بشدة ثم كسروه ودخلوا إلى المنزل وأخذوني معهم»، وأضافت «ربطوا عينيّ وكنت أكرر سؤالي باللغة العربية إلى أين ستأخذونني؟ قالوا لي : إلى قسم البساتين، ولم يخبروني وبعد أن وصلت حققوا معي وسألوني عن مكان الطفل الضائع واتهموني بخطفه وقاموا بضربي أكثر من مرة، وكانوا يعطوني وجبة واحدة من الطعام كل يومين، وبعد 11 يوم استدعوني إلى مكتب أحد الضباط وقام بإطلاق سراحي وطلب مني أن لا أخبر أحدًا بما حدث لي خلال فترة احتجازي. [106]

20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، مديرية دار سعد – محافظة عدن
في يوم الأربعاء 20 نوفمبر / تشرين الثاني 2019 قام مسلحون تابعون لشرطة البساتين التابعة للمجلس الانتقالي بالاعتداء الجنسي على لاجئة صومالية الجنسية والتناوب على اغتصابها، وقام مدير القسم في المنطقة بتهديدها ومنعها من تقديم شكوى حول الواقعة.

105 مقابلة أجراها باحث مواطنة مع مساعد طبيب بمستشفى بئر علي في مديرية رضوم بتاريخ 6 أبريل 2023

106 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع ضحية صومالية الجنسية بمديرية دار سعد بمحافظة عدن بتاريخ 12 يناير 2023

قام مسلحون تابعون لقوات المجلس الانتقالي بمنطقة البساتين قرابة الساعة السابعة مساءً بالتهجم على سكن لاجئة (صومالية الجنسية-45 سنة) ، الذي تقيم به بمفردها وقاموا بضربها وربط فمها لمنعها من الصراخ، وقاموا بتجريدها من ملابسها والاعتداء عليها جنسيًا، حيث تناوبوا على اغتصابها، ذهبت الضحية لتقديم شكوى للشرطة عقب الاعتداء عليها مباشرة وهي لا زالت تنزف، وأبلغت عما حدث لها وعندما وصلت إلى قسم الشرطة وجدت الجنود الذين اعتدوا عليها هناك، فقام المسؤول هناك بإعطائها مبلغ 1000 ريال يمني (أقل من 1 دولار) وهددها في حال تحدثت عما حدث لها أو قدمت بلاغًا فسيقوم بسجنها وتعذيبها والاعتداء عليها مرة أخرى. قالت الضحية لمواطنة «كنت في مكان سكني مستلقية على فراشي المتهالك عندما اقتحم مسلحّين اثنين يرتدون الزي العسكري لم أعلم ما يريدونه فزعت وبدأت بالصراخ فقام أحدهم بإغلاق فمي بيده ثم ربطه بشاله، وقاموا بضربي دون رحمة ثم جردوني من ملابسي والاعتداء عليّ» وأضافت قمت وأنا أنزف بشدة، ارتديت ملابسي واتجهت إلى قسم الشرطة لكني وجدت من اعتدوا علي هناك، صرخت في وجوههم فناداني المسؤول هناك ظننت أنه سينصفني لكنه أخرج ألف ريال يمني من جيبه وأعطاني إياه وقال لي: اذهبي من هنا ولا تعودي وإذا فتحت فمك وتكلمت عما حدث سوف أسجنك وأعذبك وأعتدي عليك مرة أخرى، هربتُ من هناك وذهبت إلى المجمع الطبي بمنطقة البساتين، وأخبرت الطبيب بأن أختي تنزف وأحتاج لها إلى دواء ولم أتجرأ على الحديث عما وقع بي، كتب لي الطبيب العلاج في ورقة وأخذته من الصيدلية ثم عدت إلى المنزل، ولاحظت خلال عودتي أن هناك من يتبعني ليراقب ما سأقوله أو أفعله"[107]

خامسًا: نماذج لاعتداءات عصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرة قوات المجلس الانتقالي على المهاجرين الأفارقة في اليمن

تمثل نقطة وصول المهاجرين الأفارقة بمنطقة رأس العارة الساحلية بمحافظة لحج ثقبًا أسودَ يبتلع الواصلين إليها، ومن أشد المناطق خطورة على المهاجرين الأفارقة طبقًا للوقائع التي وثقتها «مواطنة» حيث يتعرضون بمراكز الاحتجاز الخاصة بعصابات الاتجار بالبشر وشبكات التهريب لصنوف عدة من الاعتداءات: كالعنف الجنسي والعبودية، والاحتجاز التعسفي والتعذيب بالضرب والحرق بالنار والحرمان من الطعام والشراب بغرض الابتزاز المالي، العمل غير المدفوع «سخرة»، وإطلاق الرصاص الحي، والدهس بالمركبات.

تتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتيًا مسؤولية ما يقع من اعتداءات وجرائم بحق المهاجرين الأفارقة في هذه المنطقة، إذ تُظهر تَوَاطُؤًا مع شبكات التهريب وعصابات الاتجار بالبشر، حيث يُفهم هذا التَّوَاطُؤ غير المسؤول على أنه حماية، كون مرتكبي الاعتداءات والفظائع من عصابات التهريب لم يكونوا قط تحت طائلة العدالة والعقاب.[108]

107 مقابلة أجرتها باحثة مواطنة في محافظة عدن مع ضحية صومالية الجنسية بمديرية دار سعد بتاريخ 4 فبراير 2023

108 20 يناير/كانون الثاني 2022، اتصال هاتفي مع الباحث الميداني لمواطنة في محافظة لحج.

احتجاز وتعذيب واغتصاب، 11 ديسمبر/ كانون الأول 2018، مديرية رأس العارة والمضاربة - محافظة لحج

في ساحل رأس العارة محافظة لحج، عند حوالي 7:00 مساءً من يوم الثلاثاء 11 ديسمبر/كانون الأول 2018، وصل حوالي 60 مهاجرًا بأعمار مختلفة من بينهم 20 امرأة على متن قارب، كان في استقبالهم زعيمان لعصابة الاتجار بالبشر، وفي قبالة الساحل أنزلوا من على متن القارب ونُقلوا إلى حوش(فناء) تابع للعصابة في الشاطئ، مخصص لاحتجاز المهاجرين بغرض الابتزاز المالي، حيث قام أفراد العصابة باحتجاز مجموعة من المهاجرين الواصلين في ذلك الفناء، وظلوا محتجزين لمدة 9 أشهر.

الضحية ريم (إثيوبية الجنسية- اسم مستعار- 20 عاما)، هاجرت من بلادها إثيوبيا قبل حوالي 9 أشهر قاصدةً السعودية للعمل، واتفقت مع دلّال تهريب المهاجرين هناك أن يقوم بتهريبها إلى السعودية مقابل أن تدفع له مبلغ 20000 بر إثيوبي ما يعادل 360 دولارًا أمريكيًا، وعن طريق البحر من سواحل جيبوتي نقلتها سفينة تابعة لمهربين وكان معها على السفينة حوالي 60 مهاجرا، بأعمار مختلفة من ضمنهم زوجها، وكان بين المهاجرين 20 امرأة إلى أن وصلت بهم السفينة ساحل العارة بمديرية المضاربة ورأس العارة محافظة لحج عند حوالي الساعة السابعة مساءً من يوم الثلاثاء بتاريخ 11-ديسمبر-2018، حيث استقبلتهم عصابة تهريب بساحل العارة وأنزلتهم من السفينة ونقلتهم إلى حوش(فناء) تابع للعصابة بساحل العارة واحتجزتهم بهذا الحوش وقامت بابتزازهم لدفع مبلغ مالي آخر يعادل 200000 ريال يمني على كل فرد مقابل أن يُسمح له باستكمال طريقه، وكان زعيم العصابة يقوم بتعذيب الضحية ريم في الحوش وهو على اتصال مباشر مع والدها لأجل ابتزازه ليدفع المبلغ الذي تريده العصابة، ويستخدم نفس الأسلوب مع باقي المهاجرين المحتجزين أيضًا، وبالإضافة إلى التعذيب الجسدي قام زعيم العصابة بالاعتداء الجنسي على الضحية باغتصابها أكثر من مرة، والتحرش الجنسي بها مرات كثيرة لا تستطيع عدها خلال فترة احتجازها التي استمرت حوالي 8 أشهر، حاولت الضحية خلال فترة احتجازها الهرب أكثر من مرة من الحوش الذي احتجزت فيه، وفي منتصف شهر يوليو 2019 تمكنت الضحية من الهرب وقامت امرأة من ساكني منطقة العارة بمديرية المضاربة ورأس العارة بمحافظة لحج بحمايتها وإسكانها في منزلها، وتقول الضحية إنه بعد ما حصل لها وشاهدت من ويلات فأنها تريد العودة لبلادها في إثيوبيا ولا تريد أن تهاجر مجددًا .

5 فبراير/ شباط 2023، اختطاف وتعذيب- مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج

قامت عصابات تهريب وإتجار بالبشر بمنطقة رأس العارة باختطاف طفلة إثيوبية (17 عامًا) واحتجازها لمدة أسبوع وتعذيبها بطرق مختلفة، وابتزاز أسرتها لدفع مبالغ مالية مقابل إطلاق سراحها.

وصل عدد من المهاجرين إلى ساحل رأس العارة عقب رحلة ممتدة من إثيوبيا إلى الحبشة ومن ثم إلى جيبوتي فاليمن استغرقت قرابة الشهرين، على متن قارب تابع لعصابات التهريب يحمل قرابة الـ 50 مهاجرًا بينهم 20 امرأة، وعند وصول المهاجرين إلى الساحل اليمني قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في رأس العارة بمحافظة لحج باحتجازهم في أحد الأحواش التابعة لها لا تتوفر فيه دورة مياه ويفتقد

إلى أدنى المعايير، وكانوا يقدموا لهم خلال اليوم وجبة واحدة، وأثناء احتجازهم قامت عصابة التهريب تلك بابتزازهم وتعذيبهم بطرق عديدة منها الضرب بالعصي والأسلاك، وتعرض عدد من المهاجرين لأنواع من الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي كالاغتصاب والتحرش، قالت إحدى الضحايا (إثيوبية الجنسية-17 عامًا)

« وصلنا إلى رأس العارة ولم يكن لدينا سوى بعض الطعام لكنه كان غير كافٍ، وأدخلونا إلى حوش ليس به دورة مياه ويوجد به ترمس ماء كبير نشرب منه جميعًا وكان حارًا جدًا، وكانوا يقدمون لنا وجبة واحدة في اليوم ولا يسمحون لنا بمغادرة الحوش إطلاقًا وكنا نقضي حاجتنا ونغتسل خلف إحدى الأشجار بالقرب من الحوش، وكانوا يسمحون لنا بالذهاب إلى هناك لدقائق قليلة فقط، في اليومين الأولين للاحتجاز كانوا يقومون بضربنا جميعًا وقاموا بضربي في مناطق متفرقة من جسمي لمدة أسبوع، وطلبوا مني الاتصال بأهلي ليقوموا بتحويل 500000 بر إثيوبي لهم، وبعد أن تعهدت أسرتي بدفع المال لهم توقفوا عن ضربي وبعد ثلاثة أسابيع وصلت الحوالة المالية من أهلي لهم بالمبلغ المطلوب فقاموا بإطلاق سراحي"[109]

17 يناير / كانون الثاني 2022، عنف جنسي ، مديرية رضوم – محافظة شبوة

قامت عصابات تهريب وإتجار بالبشر في منطقة الملبوجة بالاعتداء الجنسي على مهاجرة إثيوبية الجنسية (26 عامًا).

في يوم الإثنين قرابة الساعة 5 مساءً قام فردان تابعان لعصابات التهريب والاتجار بالبشر بمنطقة الملبوجة بمديرية رضوم بمحافظة شبوة، بالاعتداء الجنسي بالتناوب على ضحية مهاجرة إثيوبية الجنسية 26 عام، حيث قام أفراد العصابة بإيقاف السيارة التي ينقلون على متنها المهاجرين وعليها 20 مهاجرًا بينهم 5 نساء، في الطريق العام لتسليم المهاجرين إلى عصابة تهريب أخرى لتكمل عملية نقلهم، وعندما تأخر أفراد العصابة الثانية في الوصول لاستلام المهاجرين قام المهربين وعددهم 3 بأخذ المهاجرات الخمس وفصلهن عن الذكور، ومن ثم انتقاء إحداهن وسحبها إلى غرفة تتبع العصابة بالقرب من الطريق العام، حيث قام أحدهم بمراقبة الطريق وحراسة الغرفة في حين تناوب الاثنين الآخرين على اغتصابها، قال أحد موظفي المنظمة الدولية للهجرة (يمني الجنسية 29- عامًا) لمواطنة:

«في يوم الإثنين 17 يناير 2022 قرابة الساعة 5 مساءً وردنا اتصال أبلغنا بوجود حالة طارئة، وعندما وصلنا إلى مكان الواقعة وجدنا 20 مهاجرًا إثيوبيًا بينهم 5 نساء يجلسون على جانب الطريق العام الرابط بين شبوة وحضرموت، ووجدنا فتاة في العشرينات من عمرها مستلقية تحت أحد الأشجار والنساء الأخريات حولها، لم تكن تتحدث الإنجليزية وساعدنا أحد المهاجرين الآخرين على الترجمة والحديث إليها وقد أخبرتنا بأن اثنين من المهربين اقتاداها

109 مقابلة أجرتها باحثة مواطنة في محافظة عدن مع ضحية إثيوبية الجنسية بمديرية دار سعد بتاريخ 25 مايو 2023.

إلى غرفة معزولة وأجبراها تحت تهديد السلاح على نزع ملابسها وقاما بالاعتداء عليها بالتناوب، وقالت حاول أصدقائي حمايتي لكنهم لم يستطيعوا فعل شيء"[110]

وقال شاهد عيان (يمني الجنسية- 44 عامًا)

« سمعنا أن المهربين قاموا باغتصاب مهاجرة إثيوبية، وحضر موظفو المنظمة الدولية للهجرة إلى المنطقة، ويوم الواقعة شاهدت امرأة مهاجرة مستلقية على الأرض، وكانت تبكي بشدة وكان بعض المهاجرين يبكون أيضًا"[111]

هذه الواقعة تمثل نموذجًا للانتهاكات والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، وهي كثيرة فلا تكاد النساء يعبرن مكانًا دون أن يتعرضن لشكلٍ من أشكال هذا النوع من العنف، فالنساء أكثر الفئات الهشة ضعفًا وعرضة للاستغلال وأنواعٍ عدةٍ من الانتهاكات، وهو ما يجعل حاجتهن للحماية مضاعفة مقارنة بغيرهن من الفئات الأخرى، والجدير بالذكر هنا أن هذا النوع من الانتهاكات تمارسه أطراف النزاع وعصابات التهريب علاوة على اعتداءات مماثلة تتعرض لها النساء من قبل مهاجرين آخرين أو من قبل أفراد المجتمع المضيف.

يناير 2023، اختطاف وعنف جنسي- مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج

قامت عصابات التهريب في منطقة رأس العارة بمحافظة لحج مطلع العام 2023، باختطاف مهاجرة إثيوبية الجنسية في إحدى الهناجر التابعة لها واستغلالها جنسيًا والتناوب على اغتصابها لمدة خمسة أشهر، وتعذيبها وابتزاز أسرتها بغرض الحصول على المال.

مطلع العام 2023 غادرت سمر عمر (إثيوبية الجنسية، اسم مستعار 20- عامًا) بلدها إثيوبيا إلى ميناء بوساسو في الصومال ومنه إلى اليمن، بغرض الوصول إلى المملكة العربية السعودية للحصول على فُرص عيش أفضل، وفرصة عمل جيدة، وعقب رحلة بحرية استمرت لـ 20 ساعة في عرض البحر وصلت سمر إلى ساحل رأس العارة بمديرية المضاربة ورأس العارة بمحافظة لحج، وهناك تم اختطافها من قبل عصابات التهريب والاتجار بالبشر واحتجازها لديهم في إحدى الهناجر لتقوم بطهو الطعام لهم، وبعد فترة قصيرة من وجودها في مركز الاحتجاز التابع للعصابة تعرضت للاغتصاب لأول مرة، ثم تناوب مهربون إثيوبيون ويمنيون على اغتصابها لمدة خمسة أشهر، وخلال تلك الفترة قام المهربون بابتزاز والدها لإرسال المال لهم كفدية وهددوه بقتلها إن لم يرسل لهم المال، وكان أفراد العصابة يقومون بتعذيبها بالقرب من سماعة الهاتف في بعض الأحيان كي يسمع والدها ذلك.

110 مقابلة أجراها باحث مواطنة بمحافظة شبوة مع موظف في المنظمة الدولية للهجرة في منطقة الملبوجة بتاريخ 4 أبريل 2023

111 مقابلة أجراها باحث مواطنة بمحافظة شبوة مع شاهد عيان بمنطقة الملبوجة بتاريخ 5 أبريل 2023

قالت سمر لمواطنة:

«أرسل والدي المال للعصابة فأطلقوا سراحي حيث قام أحد أفراد العصابة عند الفجر بأخذي على متن سيارة نوع هايلوكس، وسار بي إلى الطريق العام في لحج ووضعني هناك، في تلك اللحظة لم أعرف ما هو الشعور الذي تملكني، لم أكن سعيدة، ولم أكن بخير، لكنني كنت حرة للمرة الأولى منذ قرابة نصف عام"[112]

توجهت سمر إلى عدن سيرًا على الأقدام، واستغرقت رحلتها القصيرة تلك أربعة أيام استعانت بالناس خلالها لمعرفة الطريق، وبعد أربعة أيام من التعب والمشقة وصلت إلى منطقة البساتين، وبدأت في معاينة حالتها في أحد المراكز الطبية، وعرفت حينها أنها حامل بطفل لا تعلم من هو والده"

وأضافت سمر

«أنا لا أفكر بالعودة إلى إثيوبيا ولا أستطيع الذهاب للسعودية، وأفضل البقاء في عدن وكل ما أحلم به هو الحصول على غرفة تحفظ لي ما تبقى من كرامتي، وأستطيع فيها الاعتناء بنفسي وابني دون أن أكون عبئًا على أحد" [113]

في مايو 2023 قدمت سمر طلب لجوء إلى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمحافظة عدن، وتمكنت من الحصول على وثائق اللجوء في 9 مايو 2023، ولا زالت حتى تاريخ كتابة التقرير في عدن تقيم مع أحد الأسر الإثيوبية التي استضافتها، وتعاني بسبب ما تعرضت له أثناء بحثها عن حياة أفضل في رحلة عبورٍ أفقدتها كل شيء.

112 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية في مدينة عدن بتاريخ 1 يونيو 2023

113 المرجع السابق

الفصل الرابع:

انتهاكات قوات الحكومة المعترف بها دوليًا وعصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرتها بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن

”

اِنقلب القارب وكنت ممن يستطيع السباحة، لقد غرق أغلب المهاجرين وقذفت الأمواج بجثثهم إلى السواحل

شبوة – مهاجرٌ أفريقي ناجٍ من حادث غرق
(30 سنة- صومالي الجنسية)

“

مقدمة

قوات الحكومة المعترف بها دوليًا هي مجموعة من التشكيلات العسكرية التي تعمل تحت مظلة سلسلة الحكومات المتعاقبة التي تشكلت على إثر تسلم الرئيس السابق عبدربه منصور هادي للسلطة في 21 فبراير 2012 وتتلقى هذه القوات الدعم من المملكة العربية السعودية بدرجة أساسية، وتشمل القوات الموالية لحزب الإصلاح وقوات نائب رئيس الجمهورية السابق علي محسن الأحمر وتشكيلات أخرى، وباعتبار هذه القوات تعمل تحت مظلة الحكومة المعترف بها دوليًا فإنها ملزمة أكثر من غيرها من الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى كونها ملزمة وبنفس الدرجة بتطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية على رأسها الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقيات الأخرى، التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية باعتبارها ممثل اليمن الشرعي، وهو ما يجعل من الانتهاكات التي تقوم بها وحتى تلك التي تقع في مناطق سيطرتها بمثابة انتهاكات جسيمة لهذه القوانين تستدعي المُساءلة العاجلة وإنصاف الضحايا، وعلى الرغم من أن واجب هذه القوات يتمثل في حفظ الأمن وحماية حياة المدنيين وصون كرامتهم وحرياتهم بما فيهم المهاجرون الأفارقة، إلا أن هذه القوات ارتكبت وترتكب بصورة متكررة العديد من الانتهاكات على رأسها الترحيل القسري والاعتقالات وغيرها من الانتهاكات التي تطال المهاجرين في نقاط الوصول والتجمع في مناطق سيطرة هذه القوات، علاوة على ما يطالهم في طريق العبور في الداخل اليمني الذي يقع ضمن سيطرتها.

يُبحر المهاجرون الأفارقة من شواطئ ميناء بوساسو في شمال شرق جمهورية الصومال الفيدرالية عن طريق بحر خليج عدن إلى سواحل المرسى في اليمن، والتي تقع على الامتداد الشاطئي لثلاث محافظات جنوب شرق اليمن هي: أبين، شبوة، حضرموت. وتمثل سواحل هذه المحافظات البوابة الرئيسية لاستقبال المهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة، كونها تقع في الاتجاه المقابل لسواحل القرن الأفريقي ويفصل بينهما بحر خليج عدن بمسافة تقديرية تزيد عن 100 ميل بحري.

يُسافر المهاجرون على متن قوارب مصنوعة محليًا تعمل بمحركات بحرية، لكنها غير مزودة بمعدات السلامة والإنقاذ كسترات النجاة، خصوصا لأولئك الذين لا يجيدون السباحة من الرجال والنساء والأطفال، وتتم عملية النقل بحرًا عبر قوارب ذات أحجام وأشكال مختلفة، وبحسب معلومات جمعتها «مواطنة» يصل طول جسم القارب نحو 16 إلى 18 مترًا، وعرضه نحو 3 إلى 5 أمتار، وتسمى بأسماء مختلفة منها : زيحمة - لنش وغيرها ، وتصنع هذه القوارب في منطقة الشحر بمحافظة حضرموت، والبعض الآخر يتم تصنيعه في جمهورية الصومال الفيدرالية، وفي العادة تحمل على متنها حمولة زائدة تصل إلى نحو 150 إلى 250 راكبًا من المهاجرين، وفي الغالب الأعم يقود هذه القوارب أفراد عصابات تهريب من أصول صومالية أو عناصر من شبكات التهريب اليمنية.[114]

تنتهي الرحلة البحرية لقوارب الهجرة في المياه الإقليمية اليمنية، وبالتحديد في جنوب شرق اليمن في المراسي الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية المعترف بها دوليًا، حين يصل هؤلاء المهاجرين

114 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة شبوة، أُنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 20 يونيو/حزيران 2022.

إلى عدة نقاط متفرقة على الشاطئ الممتد على طول 180 كيلو متر تقريبًا، ابتداءً من ساحل مديرية أحور بمحافظة أبين مرورًا بسواحل مديرية رضوم في محافظة شبوة وحتى سواحل مديرية ميفع بروم في محافظة حضرموت.

بعد وصول المهاجرين الأفارقة اليابسة اليمنية تصبح عودتهم إلى بلدانهم إذا ما أرادوا ذلك مهمة شبه مستحيلة، لأسباب متنوعة تعود لاحتدام النزاع المسلح في اليمن، وتردي الأوضاع المعيشية، والجدير بالذكر هنا أن بعض المهاجرين وهو عدد لا بأس به ممن التقت بهم مواطنة لا يعلمون بوجود نزاعٍ مُسلح في اليمن منذ 8 سنوات، وبالتالي يجهلون ما ينتظرهم من تحديات ومخاطر، والتي بفعلها تتقطع بهم السبل، ويصبحون في حالة عجز لا يتمكنون معها من بلوغ وجهتهم أو العودة إلى بلدانهم، ناهيك عن تعرضهم لأبشع الانتهاكات خلال فترة وجودهم في اليمن.

وجهة المهاجرين من الجنسية الإثيوبية (أورومو - والتيغراي) في الغالب الأعم تكون نحو الشمال لاختراق الحدود اليمنية مع المملكة العربية السعودية، بينما يتجه بعض المهاجرين من أصول صومالية نحو الشرق إلى مدينة المكلا بمحافظة حضرموت للحصول على وثائق اللجوء التي تقدمها مكاتب التسجيل الخاصة بمصلحة الهجرة والجوازات اليمنية وبالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHC)، وتقدر أعداد اللاجئين الصوماليين المسجلين لدى مصلحة الهجرة والجوازات بحضرموت ما يقارب 7 آلاف لاجئ مسجلين بشكل رسمي،[115] أو نحو محافظة عدن غربًا، أو نحو الشمال إلى العاصمة صنعاء المحكومة بواسطة جماعة أنصار الله «الحوثيين» حيث توجد هناك جالية صومالية كبيرة.

تسبب النزاع المسلح في اليمن في خلق حالة من الفوضى والانفلات الأمني في مختلف أرجاء البلاد، استفادت شبكات التهريب وعصابات الاتجار بالبشر من هذا الوضع غير المستقر لإنعاش وتنمية أنشطتها غير القانونية، وفي بعض الأوقات تقوم بدفع الأموال للأطراف المسيطرة لجعلها بمعزل عن المساءلة والملاحقة القانونية، أو لتسهيل عملياتها، حيث أفاد عددٌ من الضحايا الذين قابلتهم مواطنة بأن عمليات تهريبهم تلك تمر بالتنسيق مع أطراف النزاع المختلفة على رأسها جماعة أنصار الله» الحوثيين» والمجلس الانتقالي الجنوبي.

توجد في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية عصابات تهريب وإتجار بالبشر على امتداد الشريط الساحلي.[116] وينتمي أفراد هذه العصابات في الغالب إلى أبناء القبائل الواقعة على طريق سفر المهاجرين الأفارقة، ولا تسمح قبيلة لقبيلة أخرى أو أفراد عصابات تهريب آخرين بالتعدي وممارسة أنشطة تهريب في مناطقهم، خصوصًا في محافظة شبوة.

115 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة حضرموت، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 16 مايو/أيار 2022.

116 نفذ فريق «مواطنة» زيارات ميدانية في أوقات متفرقة من العام 2022 إلى السواحل التي تستقبل المهاجرين الأفارقة في محافظة لحج وأبين.

وعلى غرار نقاط الوصول في مناطق سيطرة الأطراف الأخرى تعمل منظمات دولية على تقديم المعونات الإغاثية والإنسانية للمهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة في مناطق سيطرة القوات الحكومية، لا سيَّما المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومنظمة الإنترسوس.

حيث تقوم منظمة الإنترسوس بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية بتقديم حقيبة محمولة (عبارة عن أدوات شخصية وأدوات نظافة) وملابس للمهاجرين، وتعمل المنظمة الدولية للهجرة على تقديم المساعدات الطبية والإيوائية وتشمل تلك المساعدات الخدمات الطبية التي تقدمها المنظمة في مناطق الوصول الشاطئية في محافظة شبوة، حيث يتواجد هناك فريق طبي لتقديم الخدمات الطبية والإسعافات الأولية اللازمة للمهاجرين فور وصولهم، وعلى الطريق الرابط بين مديرية رضوم (نقطة الوصول) ومدينة عتق مركز محافظة شبوة.،[117] بالإضافة إلى ذلك تقدم المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في بعض الحالات مساعدات غذائية للمهاجرين العابرين بمحاذاة الطرقات في محافظة مأرب.[118]

يعمل الكثير من المهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة في مناطق سيطرة الحكومة من أجل توفير المال اللازم لاستكمال رحلتهم البرية باتجاه الأراضي السعودية، وفي أعمال غير ماهرة متنوعة مثل: الحمالة، والزراعة، ورعاية الأغنام، والنظافة، وغيرها من الأعمال في المحال التجارية والمطاعم وأماكن أخرى. [119]

ويتقاضى العمال المهاجرون غير النظاميين أجورًا زهيدة مقابل الأعمال البدنية التي يقومون بها، ويكسبونها بشكل يومي أو شهري وبحسب طبيعة العمل، ويقدر متوسط الأجر اليومي ما يعادل 3 دولارات أمريكية تقريبًا، بينما يبلغ متوسط الأجر الشهري نحو 50-30 دولارًا أمريكيًا. ويستفيد أرباب العمل من الوجود غير القانوني للمهاجرين وعدم امتلاكهم وثائق ثبوتية رسمية، إذ يتم استغلالهم ومعاملتهم معاملة غير إنسانية، فلا يتم تحرير عقود عمل قانونية لهم، ويترتب على ذلك حرمانهم من الحصول على أجور عادلة، في الوقت الذي يعملون فيه لساعاتٍ وأيامٍ طويلة دون فترات راحة، ويعملون في ظروف حياتية قاسية كالعيش في أماكن غير صحية وربما خطرة كونها قريبة من مناطق التماس.

117 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة شبوة، أُنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 31 اكتوبر/تشرين الأول 2021.

118 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة مأرب، أُنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

119 تقريران ميدانيان من محافظتي مأرب وشبوة، أرسل بتاريخ 31 أكتوبر/تشرين الأول، و3 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، مراجع سابقة.

أولًا: نقاط وصول وتجمع المهاجرين الأفارقة في مناطق سيطرة قوات الحكومة المعترف بها دوليًا في اليمن

تمثل المناطق الشاطئية التي تستحوذ عليها قوات الحكومة خصوصا في محافظة أبين وشبوة وحضرموت نقاط وصول ساحلية رئيسية للمهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة، ومنها تتفرع طرقٌ رئيسية للهجرة الداخلية من أجل بلوغ الوجهات المنشودة، ويصل المهاجرون إلى هذه النقاط بشكل شبه أسبوعي وبأعداد مختلفة من بينهم نساء وأطفال غير مصحوبين بذويهم.

تبحر قوارب عصابات التهريب المتهالكة نحو اليابسة اليمنية إلى سواحل محافظة أبين ومن بينها سواحل : البندر ، وحصن بلعيد، وموسع، وردا، ودهومة، وجبل ريد، وحناذ، والعلم، والسبحة ، ومقاطين، وكذلك باتجاه شواطئ محافظة شبوة والتي تعد أنشط نقاط الوصول في الشريط الساحلي جنوب اليمن ومنها سواحل: منطقة عرقة، ومنطقة كيدة، ومنطقة عين بامعبد، ومنطقة جلعة، وميناء بئر علي المحلي، وميناء قناء المحلي[120]، ويصل البعض وبأعداد أقل إلى المناطق الساحلية في محافظة حضرموت وبالتحديد في ساحل أمبح، ومنطقة شرج بن طالب، وساحل بلدة السفال.

وعلى امتداد الشريط الساحلي جنوب اليمن يوجد «سماسرة» يعملون لصالح عصابات التهريب والاتجار بالبشر، عادة ما ينتظرون وصول المهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة من أجل جمعهم في نقاط تجمع رئيسية تقع في مديرية رضوم محافظة شبوة في منطقة عين بامعبد، ثم يُحتجزون في أحواش واسعة مسورة ببلوك إسمنتي، ويوجد بكل حوش غرفة للحراسة تتبع عصابات التهريب، وتبعد المنطقة عن الشاطئ قرابة كيلومتر واحد، ويأتي هذا الاحتجاز بغرض تحديد المبالغ المالية للتهريب، [121] ومؤخرًا أصبحت عصابات التهريب تستقبل المهاجرين على الساحل مباشرة، حيث يتم وضعهم على متن مركبات تهريب لتبدأ رحلة تهريبهم حتى المحطة التالية ليتم تسليمهم لمهربين آخرين وهكذا.

بعد وصول المهاجرين الأفارقة من الجنسيات الإثيوبية والصومالية إلى سواحل المحافظات التي تسيطر عليها قوات الحكومة المعترف بها دوليا جنوب اليمن،[122] تكون نقطة الالتقاء في محافظة شبوة لأولئك النازلين في سواحل محافظتي حضرموت وأبين، وكذلك القادمين برًا من محافظة لحج وعدن، لتبدأ رحلتهم البرية من محافظة شبوة مرورًا بصحراء محافظتي مأرب والجوف نحو محافظة صعدة التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله «الحوثيين» شمال اليمن، وغالبًا ما شاهدهم المارة على قارعة الطرق الإسفلتية وفي الصحاري يسيرون مشيًا على الأقدام تحت أشعة الشمس الحارقة أو على متن مركبات مكتظة، وفي بعض الحالات دون مؤن أو زاد يساعدهم على تخفيف مشقة السفر.

120 مؤخرًا، تم بناء منتجع سياحي في ميناء قنا المحلي، تسبب في عدم نزول المهاجرين إلى هذا الساحل.

121 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة شبوة، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 24 مايو/أيار 2022.

122 سيطرت قوات الحكومة المعترف بها دوليًا على محافظة شبوة منذ أغسطس/ آب 2019 وحتى أغسطس/ آب 2022، بينما ظلت المحافظة تحت سيطرة قوات مسلحة مدعومة إماراتياً منذ بدأ النزاع المسلحة في اليمن وحتى لحظة نشر هذا التقرير.

لا يحبذ المهاجرون من الجنسية الإثيوبية الهجرة نحو سلطنة عُمان، بسبب عدم وجود سفارة إثيوبية في عمان تدافع عن المحتجزين الإثيوبيين وتسهل إجراءات العودة إلى بلدانهم عند القبض عليهم، حيث يبقون رهن الاحتجاز لفترات طويلة، وتوجد رحلات هجرة قليلة العدد ومحدودة للمهاجرين الصوماليين باتجاه سلطنة عمان بمبالغ تقدر ب 3000 ريال سعودي حسب المعلومات التي جمعتها مواطنة[123]، حيث يسلك المهاجرون القاصدين سلطنة عمان طريق أبين، شبوة، حضرموت، المهرة، وقد بدأت رحلات الهجرة هذه نحو عُمان قبل قرابة ثلاث سنوات، لأن الرحلة إليها تعتبر آمنة مقارنة بالرحلة إلى السعودية.

تبدأ رحلة الشمال للمهاجرين الأفارقة، الإثيوبيين تحديدًا، بالانتقال شمال شرق شواطئ محافظة شبوة حتى مدينة عتق.[124] في 1 يونيو / حزيران 2023، مر الفريق المركزي عبر هذا الطريق الرابط بين منطقة عين بامعبد ومدينة عتق مركز محافظة شبوة، حيث يمتد قرابة 200 كم، من أجل تتبع خط سير المهاجرين الأفارقة وملاحظة حجم التدفق، ويُعد هذا الطريق أحد أهم الطرق التي يسلكها المهاجرون الأفارقة للوصول إلى غايتهم المنشودة، حيث تبدأ الرحلة بسير معظم المهاجرين على أقدامهم لمسافة تقدر ب 20 كم لاجتياز النقاط الأمنية، ومن ثم تستقبلهم شبكات التهريب لنقلهم إلى مدينة عتق، والبعض يواصل سيره مشيًا على الأقدام حتى مدينة عتق، مرورًا بمديرية ميفعة ثم إلى مديرية حبان، وبعد ذلك إلى مديرية الصعيد في محافظة شبوة، حيث يوجد مخيم منطقة رفض التابعة لمديرية الصعيد، وهي نقطة التجمع الأولى بعد التوغل برًا داخل محافظة شبوة، ثم يقطع البعض منهم المسافة كاملة مشيًا على الأقدام على جانب الطريق الإسفلتي الذي يمر بتضاريس مختلفة (صحراوية - جبلية - وديان) لمن لا يجد مالًا.[125] أو عبر مركبات المهربين المزدحمة بالمهاجرين، حتى الوصول إلى مشارف مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة.

يصل إلى مشارف مدينة عتق مهاجرون آخرون عبر البوابة الغربية لمحافظة شبوة، وتحديدًا إلى منطقة الخبر في مديرية حبان قادمين من محافظة أبين، تحديدًا من سواحل مديرية شقرة حيث ينزل فيها القليل من المهاجرين عبر البحر وتبعد حوالي 235 كيلو متر عن النقبة بمحافظة شبوة، ويلتقي المهاجرون الأفارقة القادمون من منطقة عين بامعبد والآتون من سواحل مدينة شقرة بمحافظة أبين في مفرق النقبة، وتُعد منطقة النقبة مركز تجمُّع للمهاجرين الأفارقة.

123 مقابلة أجراها فريق مواطنة المركزي مع مهاجر إثيوبي الجنسية في مديرية دار سعد- محافظة عدن بتاريخ 28 مايو 2023

124 وبحسب المعلومات التي حصلت عليها مواطنة، فإن كثيرًا من المهاجرين الإثيوبيين من عرقية التيغراي، يفضلون العبور عبر هذا الطريق، والكثير منهم لا يفضل البقاء في المدن والقرى اليمنية من أجل الاستراحة والترتيب للانتقال إلى المحطة القادمة حتى الوصول إلى المملكة، بينما البعض يفضل البقاء للعمل داخل اليمن حتى يتمكن من توفير الأموال الكافية التي تساعده على مواصلة رحلته نحو السعودية.

125 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة شبوة، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 24 مايو/أيار 2022.

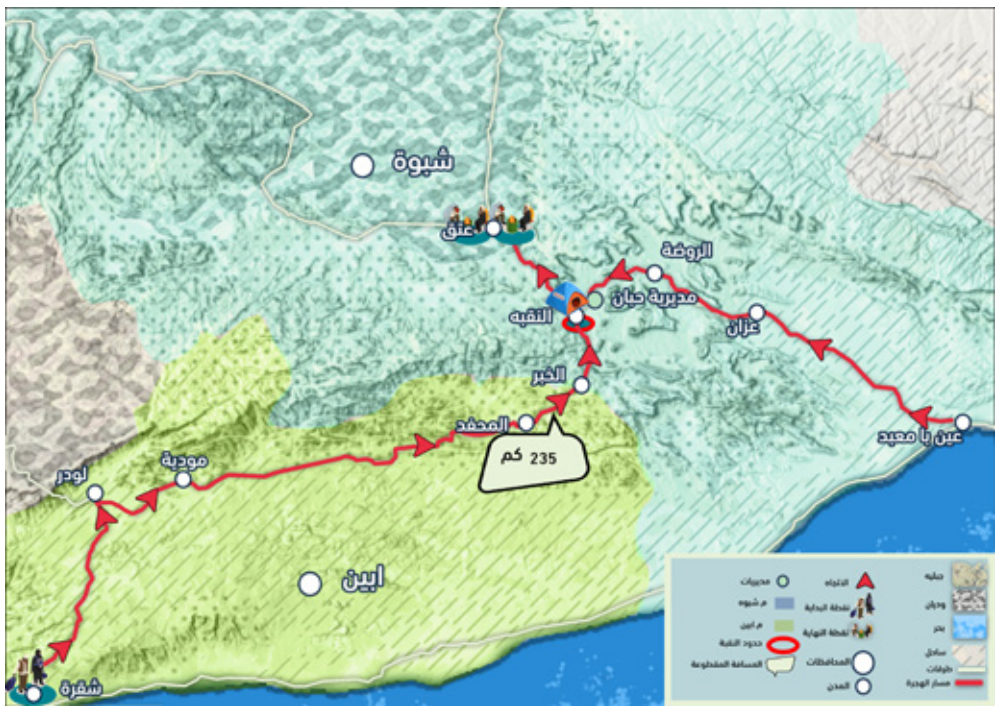

الشكل رقم (18) خارطة توضح موقع مفرق النقبة في ساحل شقرة بمحافظة أبين

ويسلك المهاجرون الأفارقة الخط الإسفلتي الرئيسي حتى يصلون مدينة عتق على مشارف مركز محافظة شبوة، وتحديدًا حي الجلفور،[126] الذي يعد نقطة التجمع الثانية للمهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة في محافظة شبوة، ويقع في شارع العبور على المدخل الجنوبي لمدينة عتق عاصمة المحافظة، وهناك يتجمع المهاجرون وبصفة خاصة المهاجرين من الجنسية الإثيوبية، نظرًا لبُعد الحي عن مركز المدينة وعن أعين العناصر الأمنية للقوات الحكومية، إذ يحاول البعض منهم ابتزاز وسرقة أموال وممتلكات المهاجرين، وقد شكل الحي سكنًا خلال العامين 2019 – 2020 لما يقارب 3000 مهاجر، الغالبية العظمى منهم إثيوبيّ الجنسية، قبل أن تنفذ القوات الحكومية حملة تهجير قسري لهؤلاء المهاجرين، وحتى بداية العام 2022 كانت أعداد المهاجرين قليلة جدًا في الحي مقارنة بما كانت عليه في السابق، وعقب هذا التاريخ سجل ازدياد ملحوظٌ في أعدادهم نتيجة لازدياد تدفق المهاجرين إلى اليمن خلال فترة سريان الهُدنة.[127]

126 في 1 يونيو/ حزيران 2023، نفذ الفريق المركزي نزولاً ميدانيًا لحي الجلفوز جنوب مدينة عتق، محافظة شبوة، بغرض معاينة أوضاع المهاجرين وتسجيل الملاحظات. وقد لاحظ الفريق احتشاد المهاجرين الأفارقة في أحواش تعود لشبكات التهريب، بالإضافة إلى حضور لافت لأعداد من المهاجرين الإثيوبيين يسكنون شققًا ومساكن صغيرة، معظمهم من عرقية التيغراي الإثيوبية.

127 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة شبوة، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 15 أغسطس/آب 2022.

وفي بعض الأوقات، يتجنب معظم المهاجرين الأفارقة الدخول إلى مدينة عتق مركز محافظة شبوة، ويسلكون طرقًا ترابية وعرة في الوديان للابتعاد عن النقاط العسكرية والأمنية ويمرون بمناطق: الصعيد، وصدر باراس، وقرى خليفة، وخمر، وصولًا إلى منطقة خليف ماس وهو مركز التجمُّع الثالث للمهاجرين، ويقع شرق مدينة عتق على بعد 5 كيلو متر تقريبًا.[128] وهذه الطريق هي الأنشط لبلوغ محافظة مأرب في الوقت الراهن، حيث تبدأ رحلة تهريب جديدة للمهاجرين الأفارقة عبر الصحراء إلى منطقة الرويك الصحراوية بمديرية الوادي محافظة مأرب، ويخترق المهاجرون الصحراء شمالًا عبر طريق رملية غير محددة المعالم حتى مدينة الحزم في محافظة الجوف بمسافة تقدر بنحو 150 كيلو متر.

وحتى وقتٍ قريب، كان المهاجرون الأفارقة يسلكون طريقًا بديلة من محافظة شبوة إلى محافظة مأرب شمالًا، حيث يستديرون غربًا بعد اجتياز مدينة عتق باتجاه طريق إسفلتي مؤدي إلى مديريات مرخة ثم عسيلان ثم بيحان في محافظة شبوة، ثم الدخول إلى محافظة مأرب عبر مديرية حريب ثم مديرية الجوبة، ويتحركون شرقًا حتى الوصول إلى مدينة مأرب بمسافة تقدر بنحو 230 كيلو متر تقريبًا، وهو طريق إسفلتي رئيسي أغلق بعد تصاعد الأعمال العسكرية في هذه المناطق أواخر العام 2021.

وتعد محافظة مأرب محطة ترانزيت يتجمع بها المهاجرون الأفارقة لالتقاط أنفاسهم قبل مواصلة الرحلة إلى محافظة الجوف، ومنها إلى حرف سفيان في محافظة عمران الواقعة تحت سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين»، ومن ثم الانتقال إلى محافظة صعدة المحاذية للحدود اليمنية-السعودية.

ويتجمع المهاجرون في مدينة مأرب وضواحيها خصوصًا من الجنسية الإثيوبية، حيث يتواجدون بكثافة عالية على جنبات الطرقات وحيثما استطاعوا المكوث والاستراحة، ويتجمع المهاجرون في عدة نقاط بمدينة مأرب -المجمع، والمدينة، حصون آل جلال، ومديرية الوادي، وسوق الصمدة، ومحطة بن معيلي. وأهم نقاط المغادرة في المحافظة تقع بمنطقة المجمع وحصون آل جلال، حيث توجد محطة رسمية ووسائل نقل لهم من داخل مدينة مأرب.[129]

وقد أنشأت المنظمة الدولية للهجرة مخيمًا لإيواء المهاجرين في منطقة الرمسة بمديرية الوادي في ضواحي مدينة مأرب، إبان جائحة فيروس كورونا 2020، وبمساحة تقديرية تبلغ 500*300 متر مربع، وحسب معلومات جمعتها «مواطنة» يسكن داخل المخيم من المهاجرين الأفارقة الإثيوبيين (أورومو) ما يقارب 500 فردٍ من الرجال والنساء والأطفال. [130]

وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بتوفير بعض الخدمات للمهاجرين داخل المخيم، كالرعاية الصحية عبر عيادات متنقلة تأتي بشكل أسبوعي تقريبًا وتقوم بصرف العقاقير الطبية للمرضى، كما قامت بتوصيل الكهرباء وتوفير المياه لساكني المخيم، ويعتبر هذا المخيم (transit) محطة انتظار مؤقتة لأعداد من

128 تقرير ميداني، محافظة شبوة، 24 مايو/أيار 2022، مرجع سابق.

129 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة مأرب، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

130 تقرير ميداني عن مخيم الرمسة، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة مأرب، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

المهاجرين الأفارقة الأورومو عند وصولهم إلى مأرب، حيث يتم إيواؤهم داخل المخيم لفترات متفاوتة قبل مغادرتهم نحو الأراضي السعودية.

قال لـ «مواطنة» مهاجر (إثيوبي الجنسية -30 سنة) أحد ساكني المخيم ومتطوعٌ يعمل في التوعية لدى المنظمة الدولية للهجرة:

«إن المخيم يفتقر إلى وسائل حماية من الفيضانات حيث تعرض لأمطار غزيرة أغرقت المواد الإيوائية من فُرُش وبطانيات، وأنهم بحاجة إلى مزيد من الرعاية والاهتمام لتلبية احتياجاتهم.[131]

في السابق، كان بعض المهاجرين الأفارقة يتدفقون إلى محافظة مأرب من خلال مناطق سيطرة قوات أنصار الله «الحوثيين» في محافظة البيضاء وسط البلاد، بالتحديد من مدينة البيضاء ورداع حيث يعملون في مزارع نبتة «القات»، وهناك يلتقي المهاجرون في مفرق عفار الواقع في منتصف الطريق الرابط بين مدينتي رداع والبيضاء، ويتجهون شمال شرق عبر طريق إسفلتي فرعي يمر ببلدة قانية ويصل إلى وادي ماهلية بمديرية ماهلية الذي يبعد 100 كيلومتر عن مدينة مأرب، ومن ثم يواصلون طريقهم الممتدة عبر طرق ترابية وعرة تقدر بحوالي 25 كيلو متر حتى يصلون طريقًا إسفلتية بنهاية مديرية رحبة، ثم يواصلون المسير إلى مركز مديرية الجوبة 30 كيلو متر عن مدينة مأرب. غير أن هذا الطريق أصبح مغلقًا كونه يشهد أعمالًا عسكرية.

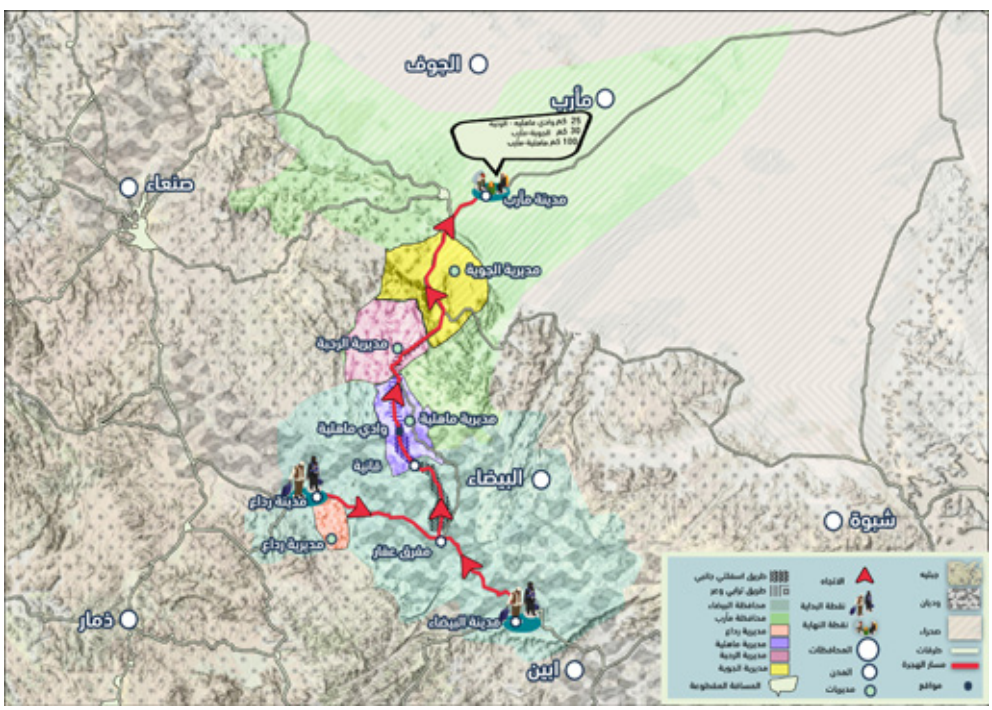

الشكل رقم (19) خريطة عبور المهاجرين من مفرق عفار إلى مديرية ماهلية بمأرب

131 تقرير ميداني عن مخيم الرمسة، المرجع السابق.

وبحسب معلومات جمعتها «مواطنة» فإن القوات الحكومية تسمح بمغادرة المهاجرين أراضي سيطرتها في محافظة شبوة ومأرب إلى محافظة الجوف مناطق سيطرة أنصار الله «الحوثيين»، لكنها تقف كحاجز صد أمام عودتهم مرةً أخرى إلى مناطقها.

ثانيًا: انتهاكات قوات الحكومة المعترف بها دوليًا بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن

يتعرض المهاجرون الأفارقة لاعتداءات وانتهاكات مختلفة ترتكبها القوات الحكومية المعترف بها دوليًا، وثقت «مواطنة» 9 وقائع، منها 3 وقائع تتحمل مسؤوليتها عصابات التهريب والاتجار بالبشر الواقعة في مناطق سيطرتها، و6 تتحمل مسؤوليتها القوات الحكومية، منها واقعة رصاص حي سقط على إثرها 2 من المهاجرين الأفارقة في محافظة شبوة.

بالإضافة إلى المضايقات ووسائل الابتزاز والاستغلال التي يوجهونها في نقاط التفتيش، والتهجير القسري، والرصاص الحي، والاعتقالات وغيره.

في أواخر العام 2021، أرسلت مصلحة الهجرة والجوازات في المكلا خطابًا إلى قيادتيّ المنطقة العسكرية الثانية وأمن ساحل حضرموت الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية بعدم قبول أي ضمانات من قبل رؤساء لجنة اللاجئين الصوماليين، منذ ذلك الخطاب والمهاجرين الصومال يعانون الأمرَّين في النقاط العسكرية في شرح بن طالب على وجه الخصوص، حيث تفترش عوائلُ مهاجرةٌ التراب، وتلتحف السماء لأيام قد تصل لأسبوعين دون السماح لهم بالمرور، على الرغم من مخاطبة النقاط العسكرية لمكتب التسجيل في اليوم الأول من وصول المهاجر، لا يسمح إلا لمن يدفع ما بين 50 إلى 100 دولار، هكذا يصف الكثير من اللاجئين الصوماليين ظروف ما يحدث للمهاجرين الجدد، قد تضطر أعدادٌ منهم إلى التنقل مع السيارات المارة وصولًا إلى عدن بعد أن أُغلقت في وجوههم أبواب حضرموت.[132]

من بين الوقائع التي وثقتها «مواطنة» واقعتي ترحيل قسري للمهاجرين في محافظة شبوة، تتمثل الأولى بالترحيل القسري الذي قامت به القوات الحكومية المعترف بها دوليًا للمهاجرين من مخيم منطقة كيدة بمديرية رضوم وذلك في شهر أبريل/نيسان 2019 حيث تم ترحيلهم إلى مديريات (ميفعة - عتق)، والثانية تتمثل بترحيلهم في مارس/ آذار 2020، من مركز محافظة مدينة عتق إلى صحاري مديريات (مرخة السفلى - جردان) .[133]

132 تقرير ميداني، محافظة حضرموت، بتاريخ 16 مايو/أيار 2022، مرجع السابق.

133 تقرير ميداني، محافظة شبوة، بتاريخ 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، مرجع السابق.

ثالثًا: نماذج لانتهاكات قوات الحكومة المعترف بها دوليًا على المهاجرين الأفارقة في اليمن

الخميس 31 مارس/آذار 2022، رصاص حي، محافظة شبوة، مدينة عتق

عند حوالي الساعة 3:00 صباحًا، كان نبيل علي (20 سنة/ مهاجر إثيوبي) وصديقه سلمان جمال (18 سنة/مهاجر إثيوبي) نائمان بجوار أحد الفنادق بشارع الستين جنوب مدينة عتق، حيث أقدم جنديًا ببزة عسكرية تابع للقوات الحكومية وبرفقته شخصان يرتديان ملابس مدنية، على سرقة ما بحوزتهما من مقتنيات شخصية ونقود، وحينما حاول نبيل المقاومة، باشروا بإطلاق الرصاص الحي نحوهما من سلاح بندقية كلاشنكوف، فأصابت نبيل شظية في يده اليسرى أما سلمان فأصابته طلقة نارية مباشرة في فخذه الأيمن.

قال نبيل لمواطنة

«كنت أنا وصديقي سلمان نائمين على الرصيف بجوار فندق «العاصمة» وبه مطعم كبير، يقدم مُلَّاكُة لنا الطعام يوميًا، وفي منتصف الليل استيقظنا على صراخ جندي يصوب بندقيته نحونا ويقول: أعطوني الفلوس التي معكم!»

وأضاف

«أنه توجه نحوهما شخصان، جاءا برفقة الجندي وأخذا كل ما بحوزتهم من نقود وهواتف خلوية، وعندما حاول نبيل إمساك الشخص وأخذ الهاتف الخلوي، باشر الجندي بإطلاق الرصاص الحي نحوهما، ثم لاذوا بالفرار، وأتى سائق حافلة كان متوقفًا بجانب الفندق وقام بإسعافهما إلى المستشفى.[134]

تم إسعاف الضحيتين إلى مستشفى عتق الحكومي لتلقي العلاج، حيث التقت «مواطنة» بمساعد طبيب (28 سنة) بقسم الطوارئ في المستشفى قدم الإسعافات اللازمة للمصابين وأفاد أنه أتى إلى المستشفى شخصٌ يقود حافلة (تويوتا) ومعه اثنين من الجنسية الإثيوبية مصابان برصاص حي، وقد أدخلهما إلى قسم الطوارئ وقُدمت الإسعافات والتدخلات الطبية اللازمة لهما، وما يزالان تحت العناية الطبية حتى اليوم.[135]

«تلقينا العلاج والرعاية الطبية في المستشفى بدون مقابل، لأننا لم نعد نملك شيئًا بعد سرقتنا، ولا ندري ماذا سنفعل عند خروجنا وأين سنذهب؟ »

134 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في مدينة عتق محافظة شبوة مع ناجٍ، بتاريخ 5 أبريل/ نيسان 2022.

135 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في مدينة عتق محافظة شبوة مع مساعد طبيب، بتاريخ 6 أبريل/ نيسان 2022.

الخميس 14 يناير/كانون الأول 2021، دهس بعربة عسكرية، مدينة عتق، محافظة شبوة

حوالي الساعة 8:00 مساءً، قام طقم عسكري يتبع قوات الأمن الخاصة التابعة لقوات حكومة الرئيس هادي بدهس الضحية زين رشاد البالغ من العمر 20 عامًا ويحمل جنسية إثيوبية، وصل إلى محافظة شبوة قبل أكثر من 8 أشهر تقريبًا ويسكن مدينة عتق مركز محافظة شبوة.

وبحسب إفادة الضحية فالواقعة حدثت في شارع النصب، أمام مستشفى عتق الجديد على الشارع العام، حيث كان الضحية ماراً في الشارع وقام الطقم العسكري بدهسه بسبب السرعة الزائدة التي كان يسير بها الطقم، مما أدى لإصابته بجروح حيث قُطع جزءٌ كبير من الطحال إثر الصدمة وتم استئصاله، بالإضافة إلى رضوض في الجسم، وكدمة في الرجل اليمنى[136].

رابعًا: اعتداءات عصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرة قوات الحكومة المعترف بها دوليًا على المهاجرين الأفارقة في اليمن

ترتكب عصابات التهريب والاتجار بالبشر اعتداءات وفظائع عديدة بحق المهاجرين الأفارقة على امتداد رحلتهم البحرية والبرية، وبحسب إفادات مهاجرين أفارقة لـ «مواطنة» فإن الرحلات البحرية التي تقودها عصابات تهريب تنحدر من أصول صومالية غير آمنة، وقد تتسبب في حوادث غرق مؤلمة قبل الوصول إلى السواحل اليمنية.

وتقوم عصابات التهريب بحشر قرابة 150 إلى 200 مهاجرٍ أفريقي على متن قوارب صيد، يشكل الإثيوبيون منهم ما نسبته 90% تقريبًا، وتُبحر تلك القوارب بقيادة ثلاثة إلى أربعة مهربين مسلحين يُسَيّرون الرحلة، يواجه فيها المهاجرون التحرش، والاستغلال، والسرقة، والضرب بالهراوات، وغيرها من المخاطر، علاوة على خطر الموت غرقًا بطرق عدة كأن يلقوا بأنفسهم إلى عرض البحر هربًا من الجحيم الذي يعيشونه على متن تلك القوارب، أو يتم الإلقاء بهم من قبل المهربين أو نتيجة لغرق تلك القوارب الهشة، تستمر رحلة حبس الأنفاس في عرض البحر ما بين 18 إلى 24 ساعة.

يتفادى المهربون الرسو على الشواطئ اليمنية في وضح النهار، فقد ينتظرون على بعد حوالي 12 ميل بحري حتى يحل الليل، وفي بعض الأحيان تفاجئهم دوريات خفر السواحل اليمنية التي تقوم بإطلاق النار عليهم، فيهرب القارب وأثناء الهروب قد يتعرض للانقلاب وقد يسقط بعض المهاجرون من على متنه في البحر.[137]

136 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية في مدينة عتق محافظة شبوة بتاريخ 19 يناير 2021

137 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة حضرموت، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 16 مايو/أيار 2022.

قال مهاجر ناجٍ من الغرق صومالي الجنسية لـ «مواطنة» (30 سنة)

غادرت السواحل الصومالية في رحلة كان مدتها تقريبًا 20 ساعة بواسطة قارب تهريب كبير على متنه ما يقارب 150 مهاجر صومالي وإثيوبي، كان أغلبهم من الجنسية الإثيوبية، حدث ذلك في العام 2014.» وأضاف « كدت أموت قبل الوصول إلى السواحل اليمنية، لم يتبقَ لنا إلا القليل كنا نشاهد الساحل بأعيننا، إلا أننا واجهنا رياحًا شديدة وأمواجًا عاتية ما أحدث فوضى في القارب، انقلب القارب وكنت ممن يستطيع السباحة، لقد غرق أغلب المهاجرون وقذفت الأمواج بجثثهم إلى السواحل»[138]

لا يتحمل جسم القارب الأوزان الثقيلة والظروف القاسية في البحر، خصوصًا في الأحوال الجوية السيئة، لكي يطفو القارب على السطح دون مخاطر، يجب أن تكون الحمولة مناسبة وآمنة، إلا أن عصابات التهريب لا تلقي بالًا لمثل هذه المخاطر تهدد حياة المهاجرين،

قالت منى عبد الله مهاجرة (صومالية الجنسية- 24 سنة) لـ «مواطنة» أنها دفعت 150 دولارًا لشبكات التهريب للانتقال بحرًا من الساحل الصومالي إلى السواحل اليمنية، وقد أبحر على متن القارب أكثر من 200 مهاجرٍ من الرجال والنساء والأطفال، فيما كان أغلبية المهاجرين من الجنسية الإثيوبية، بينما بلغ عدد المهاجرين من الجنسية الصومالية نحو 30 مهاجرًا. كانت أحوال من كانوا على القارب غاية في السوء، وأضافت:» كنا نتبول على أنفسنا ورائحة القارب نتنة، وكذلك لا يكف من بجانبك عن التحرش الجنسي بك ولكن دون إحداث فوضى، كنت ألتزم الصمت وأتحمل خشية أن يقوم المهربون برميي في البحر، وصلت وأنا متعبة وأشعر بإعياءٍ شديد، وبالكاد استطعت أن أمشي على قدمي.»[139]

بمجرد وصول المهاجرين إلى السواحل اليمنية، يتم إبرام اتفاقات مالية بين المهاجرين الأفارقة وشبكات التهريب، أو قد يجدون أنفسهم محتجزين على الفور مقابل فدية، حيث يُستقبل المهاجرون وطالبو اللجوء الأفارقة من قبل عناصر من عصابات التهريب، وغالبًا ما يكونون من الجنسيات الأفريقية (الإثيوبية - الصومالية) يُدعون بـ»السماسرة أو الدّلالين». ويتم تجميع أغلب المهاجرين الأفارقة إلى مديرية رضوم بمحافظة شبوة، ليتم احتجازهم في أحواش كبيرة مسورة ببلوك إسمنتي وعليها حراسة في منطقة عين بامعبد، يمتلك تلك الأحواش عصابات التهريب والاتجار بالبشر اليمنيين.[140]

وتتراوح أسعار التهريب من نقاط الوصول الساحلية حتى خارج حدود محافظة شبوة ما بين 300 - 400 ريال سعودي، حيث يتم تسليمها نقدًا للمهربين عند اكتمال العدد لكل رحلة تهريب عبر وسائل نقل مدنية، أو على شكل حوالات مالية ترسل من إثيوبيا أو الصومال لتصل للشخص المسؤول عن التهريب،

138 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في مدينة المكلا محافظة حضرموت مع ناجٍ، بتاريخ. 10 مايو 2022

139 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في مدينة المكلا محافظة حضرموت مع ناجٍ، بتاريخ.12 مايو 2022

140 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة شبوة، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 24 مايو/أيار 2022.

ويكون المبلغ في بعض الأوقات شاملًا المأكل والمشرب.[141]

أفاد عبد النور عبد القادر محمد (صومالي الجنسية-32 سنة) لـ«مواطنة»:

«قبل حوالي شهرين تقريبًا في مارس 2022 وردني اتصال هاتفي أن مسلحين من عصابات التهريب في الجانب اليمني، اختطفوا 7 مهاجرين صوماليين في مدينة عتق، وأنهم طلبوا على كل مهاجر مبلغ 30 دولارا، سافرت من عدن إلى منطقة بير علي ، واتصلت بصديق لي من قبائل شبوة وطلبت منه التوسط لدى الخاطفين، بعد ساعة تقريبا اتصل صديقي وأخبرني بأن الخاطفين وافقوا على تسليم المختطفين مقابل المال، توجهت إلى عتق لتحرير السبعة المهاجرين، كان زعيم الخاطفين يستخدم حاسبةَ الجوال لتحويل مبلغ 210 دولار إلى ما يقابلها بالريال اليمني وبسعر صرف اليوم، فلم يكن لدي عملة صعبة، دفعت لهم المبلغ وسلموني المهاجرين السبعة، رووا لي كيف كانت رحلتهم وكيف تعرضوا للضرب والتعذيب أثناء احتجازهم.[142]

في مديرية رضوم وهي أكثر المناطق التي يصل لها المهاجرون إلى محافظة شبوة يقوم المهربين بممارسة الانتهاكات ضدهم، مستغلين السطوة وحملهم للأسلحة وامتلاكهم سيارات بالإضافة إلى كثرة أعدادهم،[143] وعند المكوث لدى شبكات التهريب أو عند تقديم الخدمات لهم تطلب العصابات مبلغًا من المال مقابل كل فردٍ مهاجرٍ يطلق سراحه الخاطفون، أو يقومون بالاعتداء الجنسي على الإناث والعمل سخرة لمن لا يملك المال، قد يستمر مهاجرٌ أو مهاجرةٌ بالعمل لدى شبكة التهريب في عتق كسخرة أو أنثى للمتعة لأكثر من شهرين ثم يخلى سبيله أو سبيلها.[144] وعلى طول طريق الهجرة يقوم المهربون بالتحرش الجنسي بالنساء المهاجرات وأنواع أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويحدث هذا مرات عدة خلال الطريق أثناء عمليات التهريب.

قال محمد عبده صومالي الجنسية -(27سنة):

«وصلت إلى محافظة شبوة قبل سنة و 3 أشهر تقريبًا في فبراير 2021 برفقة أختي وأخي وأصدقاء لنا، لقد قام المهربون وعددهم إثنين باغتصاب أختي، كان ذلك في مديرية رضوم بعد وصولنا الساحل بيوم واحد، كان ذلك لأننا لم نوافق على سعر التهريب الذي وضعوه لنا لكي يتم نقلنا في سيارات العصابات، كانت الحادثة ليلًا بعد أن قاموا باستدراج أختي إلى أحد الأماكن القريبة من مكان تجمعنا بغرض توزيع المساعدات الغذائية علينا ليتناوبوا على اغتصابها. نسكن حاليًا في مدينة عتق بعد أن استقرينا هنا.[145]

141 تقرير ميداني، محافظة شبوة، بتاريخ 24 مايو/أيار 2022، المرجع السابق.

142 تقرير ميداني، أجرته «مواطنة» بواسطة باحثها الميداني في محافظة حضرموت، أنجز عبر تنفيذ مقابلات مع مهاجرين أفارقة وشهود عيان، أرسل بتاريخ 16 مايو/أيار 2022.

143 تقرير ميداني، محافظة شبوة، بتاريخ 24 مايو/أيار 2022، مرجع السابق.

144 تقرير ميداني، محافظة حضرموت، بتاريخ 16 مايو/أيار 2022، مرجع السابق.

145 تقرير ميداني، محافظة شبوة، بتاريخ 24 مايو/أيار 2022، مرجع السابق.

تتحرك شبكات التهريب بواسطة طرق نقل صحراوية تقع تحت سيطرة القوات الحكومية، في مركبات سير متوسطة تتجاوز في كل مرة حمولتها المتاحة، مما يؤدي إلى وقوع حوادث مميتة، أو يتسبب الأمر في سقوطهم إلى الأرض بسبب السرعة الجنونية والتي تظهر استهتارًا مبالغًا فيه بحياة المهاجرين. ويتم تحميل المركبات بعدد يصل من 20- 30 مهاجرًا، ينقلون عبر خطوط صحراوية وعرة وخاصة من محافظة مأرب إلى محافظة الجوف.[146]

وتتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًا طبقًا للقانون مسؤولية عدم ضبط وإحالة مرتكبي الاعتداءات ضد المهاجرين الأفارقة في الأراضي الخاضعة لنفوذها، بما فيها تلك التي تمارسها عصابات التهريب والاتجار بالبشر من منطلق سيطرتها الجغرافية على المناطق التي تنشط فيها أعمال التهريب تلك.

وفي الواقع، ينتمي أعضاء عصابات التهريب والاتجار بالبشر إلى القبائل الواقعة على خط سفر المهاجرين الأفارقة، ولا يسمحون لقبيلة أخرى أو أفراد عصابة بالدخول إلى أراضيهم ونقل المهاجرين الأفارقة منها، ويعد التهريب مصدرًا للدخل والإثراء، في ظل عدم وجود ملاحقة قانونية.

27 فبراير/ شباط 2023، رصاص حي - مديرية مدينة مأرب- محافظة مأرب

قامت عصابات تهريب وإتجار بالبشر في الرويك بمنطقة الوادي بإطلاق الرصاص الحي المباشر على مهاجرَين إثيوبيَين بالغين أحدهما امرأة (20 عامًا) مما أدى لمقتلهما.

في يوم الإثنين 27 فبراير/ شباط 2023، قرابة الساعة 3:00 مساءً، في الرويك منطقة الوادي بمديرية مدينة مأرب بمحافظة مأرب، قامت عصابات تهريب نقل المهاجرين الأفارقة بإطلاق الرصاص الحي المباشر على مهاجرَين إثيوبيين بالغين أحدهما امرأة مما أدى لمقتلهما، حيث توفي الرجل على الفور في حين أصيبت المرأة بجروح وتوفيت لاحقًا، وقد حدث ذلك نتيجة لوقوع اشتباكات بين عصابتيّ تهريب حول أحقية كلٍ منها بنقل المهاجرين الأفارقة، وفي نفس يوم هذه الواقعة ومكانها وفي الساعة 11:00 صباحًا حدثت واقعة رصاص حي مباشر أخرى مشابهة وقتل فيها مهاجر إثيوبي الجنسية .

حدثت هذه الواقعة أثناء قيام عصابة تهريب وإتجار بالبشر ينتمي أفرادها إلى قبائل من محافظة الجوف بنقل ما يقارب 30 مهاجرًا من مدينة مأرب إلى اليتمة بمحافظة الجوف، وعند وصولهم للرويك بمنطقة الوادي بمديرية مدينة مأرب، على الخط الصحراوي قام أفراد عصابة تهريب أخرى باعتراض طريقهم وإيقافهم، وأرادت نقل المهاجرين إلى السيارات الخاصة بها لتتولى مسؤولية نقلهم ودخلت العصابتين في مشادات ثم قاموا بتبادل إطلاق النار مما أدى لمقتل مهاجر إثيوبي بالغ، وجرح امرأة إثيوبية توفيت لاحقًا متأثرة بجراحها.

146 تقرير ميداني، محافظة مأرب، بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، مرجع السابق.

قال شاهد عيان (يمني الجنسية-35 سنة) لمواطنة

"مررت عقب الحادثة ووجدت عدد من المهاجرين الإثيوبيين يقطعون الطريق سيرًا، وقلت لهم أنا سأوصلكم اصعدوا معي على السيارة لكنهم رفضوا وقالوا: لن نصعد معك لا نريد مشاكل ولا نريد أن نموت، لكني طمأنتهم وصعدوا معي وقمت بإيصالهم إلى منطقة اليتمة، وطلبت من سيارة أخرى تساعدني في نقلهم" [147]

يظهر في الصورة مجموعة من المهاجرين الأحباش، يمشون بقارعة الطريق، من الذين تم ترحيلهم من المحافظات الشمالية، إلى الأطراف الشمالية لمديرية القبيطة محافظة لحج، ويواصلون رحلة عودتهم من تلك المنطقة جنوباً باتجاه منطقة رأس العارة الساحلية محافظة لحج مشيا على الأقدام، مرورًا بمديرية طور الباحة محافظة لحج، وعند وصولهم لساحل العارة يتم تهريبهم عبر البحر إلى بلدهم.
منطقة الفرشة – مديرية طور الباحة – محافظة لحج - 06 ابريل 2021

147 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان في منطقة الوادي بمحافظة مأرب بتاريخ 2 أبريل 2023

يظهر في الصورة مهاجرين يمشون بجانب خط السير العام بمنطقة العارة مديرية العارة والمضاربة محافظة لحج, ويقطعون مسافات طويلة مشيا على الأقدام - منطقة السقياء - مديرية المضاربة والعارة - محافظة لحج - 22 يونيو 2021

الفصل الخامس:

الاعتداءات على المهاجرين والقانون الدولي

إذا كان القانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان على وجه الخصوص، يحملان وعدًا بالحماية العالمية - التي تنطبق على الجميع في كل مكان؛ فإن الحماية التي قد يُطالب بها المهاجرون تُظهر مدى ضعف هذا الوعد، ويُظهر المهاجرون الثغرات الكبيرة في التغطية التي من المفترض أن يوسعها النظام القانوني الدولي لحقوق الإنسان. لا يوجد مكان أكثر صحة من هذا في حالة أولئك المهاجرين الذين يتطلعون إلى دخول اليمن والمرور عبر أراضيه. يأتي هؤلاء المهاجرون بشكل أساسي من دول مثل الصومال وإثيوبيا التي قد توصف بأنها دول فاشلة مع وجود سلطات قانونية شبه معدومة، ويسعى هؤلاء المهاجرون إلى دخول اليمن، وهي دولة مقسمة حاليًا بين مختلف الأطراف المتحاربة. في الغالب، يسعون إلى الإقامة في اليمن مؤقتًا فقط، على أمل دخول المملكة العربية السعودية، وهي دولة تشتهر بإخفاقها في مراعاة الحقوق الأساسية لمواطنيها، ناهيك عن حقوق المهاجرين الأجانب. إنها رحلة يمكن أن يقال عنها إنها تتجاوز متناول أي سلطة قانونية فعالة، وعندما يتم مواجهة سلطة قانونية معترف بها، فهي من أقسى أنواع السلطات.

ومما يزيد من تعقيد الإطار القانوني الذي يحكم تجربة المهاجرين في اليمن، هو أن حالة النزاع والتشرذم تعني أنه في العديد من السياقات يصعب تحديد جهة فاعلة تابعة للدولة. ولكن في حين أنه لا يمكن تحميل الجهات الفاعلة من غير الدول المسؤولية رسميًا بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان -على الرغم من إمكانية فرض المسؤولية الجنائية الفردية- فإن الجهات الفاعلة من غير الدول التي تمارس وظائف شبيهة بالحكومة، وتسيطر بحكم الأمر الواقع على إقليم ما تعتبر ملزمة بشكل متزايد بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان عندما يؤثر سلوكهم على حقوق الإنسان للأشخاص الخاضعين لسيطرتهم. [148]

أولًا: تصنيف النزاع المسلح في اليمن والقانون واجب التطبيق

النزاع في اليمن هو نزاع مسلح غير دولي تنشأ فيه التزامات القانون الدولي بموجب القانون الإنساني الدولي العرفي والمعاهدات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي. والمبادئ الأساسية لكل من المعاهدات والقانون العرفي هي أن أي طرف من أطراف النزاع ملزمٌ باتفاقيات جنيف الأربع والذي صادقت اليمن عليها في العام 1970.[149] كما صادقت على البروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف في العام 1990.[150] وفي العام 1987، صادقت اليمن على اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية[151] يتضمن القانون الواجب التطبيق في سياق اليمن المادة الثالثة

148 تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في اليمن، 7 سبتمبر 2015 ، ص 7 ، متاح على: https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3 -CF6E4FF96FF9%7D / a_hrc_30_31.pdf

149 المعاهدات والدول الأطراف والتعليقات: اليمن»، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/vwTreatiesByCountrySelected.xsp?xp_countrySelected=YE

150 المرجع السابق.

151 الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1970، https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-6&chapter=4&clang=_en

المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الإضافي (الثاني) الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977 والقانون الدولي العرفي.

القانون الدولي الإنساني ملزم لكل من الدول والجماعات المسلحة من غير الدول المنخرطة في النزاع في اليمن. يجب على جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الحكومة اليمنية، وقوات التحالف التي تقودها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بما فيهم حرس الحدود السعودي، وقوات أنصار الله «الحوثيين»، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا، وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية الالتزام بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

ثانيًا: الحماية المطبقة على المهاجرين في حالات النزاع المسلح

اليمن طرف في جميع اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 أغسطس / آب 1949 والبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني. بموجب هذه الصكوك، يتمتع المهاجرون بالحماية من حيث وضعهم المدني. تعتمد الحماية التي قد يطالب بها المهاجرون بسبب وضعهم المدني على تصنيف النزاع في اليمن على أنه نزاع مسلح غير دولي(NIAC)، مع ذلك يصعب الاكتفاء بتصنيف النزاع في اليمن على أنه مجرد نزاع غير دولي: بل هي سلسلة من الصراعات المتعددة والمتداخلة.

يستفيد المهاجرون من الحماية الممنوحة للمدنيين بموجب أحكام اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية المطبقة على النزاع غير الدولي، وبموجب تدابير الحماية المطبقة فإن المدنيين هم أشخاص ليسوا جزءًا من إحدى القوات المسلحة لأطراف النزاع. إنه تعريف واسعٌ بما يكفي للسماح بإدراج المهاجرين. وبصفتهم مدنيين، فإنهم يتمتعون بحماية عامة من المخاطر الكامنة في العمليات العسكرية وقد لا يكونوا «هدفًا للهجوم» أو ضحايا للهجوم العشوائي.

علاوة على ذلك، يتلقى المهاجرون كمدنيين بعض أشكال الحماية عندما يكونون تحت سيطرة أحد أطراف النزاع. يُطلب من أطراف الأعمال العدائية معاملة جميع المدنيين دون «تمييز ضار» أو تمييز على أساس «العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين أو المعتقد، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد أو أي وضع آخر، أو أي معايير أخرى مماثلة». هذا الحظر على التمييز يعني أنه لا ينبغي أن يتعرض المهاجرون لمعاملة تختلف عن تلك التي يعامل بها السكان المدنيون المحليون.

في النزاعات التي تعتبر نزاعات غير دولية، يتلقى المهاجرون الحماية مرة أخرى بصفتهم غير مقاتلين، وقد لا يكونون أهدافًا للعمليات العسكرية. يوضح التعليق على البروتوكول الإضافي الثاني أن حماية البروتوكول تمتد لتشمل «جميع المقيمين في البلد الذي يشهد نزاعًا، بغض النظر عن جنسيتهم»، بما في ذلك المهاجرين.

ثالثًا: الحماية العامة

تماشيًا مع مبدأ السيادة، تُمنح الدول سلطة قانونية واسعة لتنظيم الدخول إلى أراضيها وحركة الأشخاص عبر حدودها. لكن بلدان المصدر التي ينحدر منها المهاجرون في اليمن ليست في وضع يسمح لها بتنظيم الهجرة الجماعية للناس، ويعني الصراع والتشرذم في اليمن أن تنظيم الدخول لا يتم من حيث السلطة القانونية المعترف بها.

ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على بعض أشكال الحماية الأساسية التي تنطبق على جميع الأشخاص، بغض النظر عن وضعهم كمواطنين أو غير مواطنين. يحدد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص مثل: الحق في الحياة والحرية والأمن. الحق في عدم التعرض للرق أو العبودية؛ الحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة؛ الحق في عدم التعرض للاعتقال أو الاحتجاز أو النفي التعسفي؛ الحق في الزواج وتأسيس أسرة. تنص المادة 2 على أن هذه الحقوق يتم توفيرها دون تمييز من أي نوع، مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر، صدق اليمن على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1987.

رابعًا: التهريب والاتجار والاسترقاق

في البداية، من الضروري تحديد جرائم التهريب والاتجار في هذا الإطار عادةً للانتهاكات الواسعة لقانون حقوق الإنسان التي سيواجهها المهاجرون، مما يمثل دخولًا إلى عالم غامض من الفوضى والانتهاك والاستغلال وكذلك السياق المستمر. لكن اليمن لم تلتزم بالأطر القانونية الدولية التي تلزمها صراحة باتخاذ إجراءات لمكافحة مثل هذه الجرائم.

فيما يتعلق بالقوانين الصادرة على المستوى الوطني والتي تحدد فعل الرق والخطف والابتزاز وتحدد العقوبات الجنائية المقابلة. فإن القانون اليمني يجرم الرق والتهريب في المادة 248 من قانون الجرائم والعقوبات الصادر 1994 بقرار جمهوري، ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات «كل من اشترى أو باع أو أهدى أو تصرف بأي تصرف كان في إنسان. وكل من جلب إلى البلاد أو صدّر منها إنسانًا بقصد التصرف فيه». كما نصت المادة (313) عقوبة جريمة الابتزاز: «يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات أو بالغرامة كل من يبعث قصدًا في نفس شخص الخوف من الإضرار به أو بأي شخص آخر يهمه أمره، ويحمله بذلك وبسوء قصد على أن يسلمه أو يسلم أي شخص آخر أي مال ...».

يعرف بروتوكول منع الاتجار بأنه تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال الأشخاص من خلال «التهديد أو استخدام القوة أو غير ذلك من أشكال الإكراه. . . أو إعطاء أو تلقي مدفوعات أو مزايا لتحقيق موافقة

شخص يتحكم في شخص آخر، بغرض الاستغلال ».[152] يشمل الاستغلال «استغلال بغاء الآخرين أو غير ذلك من أشكال الاستغلال الجنسي أو العمل القسري أو الخدمات أو العبودية أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد...».[153]

في حين أن اليمن ليس طرفًا في بروتوكول منع الاتجار، فقد انضم إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي تتطلب أن «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع، لقمع جميع أشكال التمييز ضد المرأة. أشكال الاتجار بالنساء واستغلال بغاء النساء ».[154] علاوة على ذلك، تُلزم اتفاقية حقوق الطفل الدول الأطراف-مثل اليمن- «باتخاذ جميع التدابير الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف المناسبة لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض أو بأي شكلٍ من الأشكال..».[155]

ينص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن الجرائم ضد الإنسانية تشمل فعل «الاسترقاق» عندما يُرتكب «كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي سكان مدنيين، مع العلم بالهجوم».[156] يُعرَّف الاسترقاق بأنه «ممارسة أي أو كل السلطات المرتبطة بحق الملكية على شخص ما، وتشمل ممارسة هذه السلطة في سياق الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال».[157] لكن اليمن ليس طرفًا في المحكمة الجنائية الدولية، ولذلك يجب مراعاة أحكام القانون الإنساني الدولي الأخرى المعمول بها.

خامسًا: التنقل

«يحظر القانون الإنساني الدولي العرفي على المهاجرين، كمدنيين، أن يتم تهجيرهم لأسباب تتعلق بالنزاع ما لم يتطلب ذلك أمن المدنيين المعنيين أو غير ذلك من الأسباب الأمنية الملحة ». علاوة على ذلك، في مثل هذه الظروف، بمجرد زوال أسباب النزوح، يحق للمهاجرين العودة الطوعية والآمنة إلى مكان إقامتهم المعتاد، على الرغم من أن هذا قد يكون محدودًا في حالات الوضع غير القانوني.

أصبحت المادة الثالثة المشتركة لاتفاقية جنيف تُفهم على أنها تجسد مبدأ عدم الإعادة القسرية وتحظر نقل الأشخاص إلى أماكن توجد فيها أسباب وجيهة للاعتقاد بأنهم سيتعرضون لتهديدات

152 بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال ، متاح هنا: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-prevent-suppress-and-punish-trafficking-persons

153 المادة رقم 3، نفس المرجع السابق.

154 المادة 6 من الاتفاقية.

155 l لمادة 35 من اتفاقية حقوق الطفل، على الرابط https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child&ved=2ahUKEwi_osWlq9-AAxV2gv0HHZ60DyoQFnoECA4QAQ&usg=AOvVaw0-yMDJ5YAeKr9r7BxXlao7

156 المادة 7 (1) (ج).

157 المادة 7 (2) (ج).

لحياتهم أو بأشخاص، أو لأشكال أخرى مهمة من سوء المعاملة.

يحظر القانون الإنساني الدولي العرفي الحرمان التعسفي من الحرية الذي له صلة خاصة بتجربة المهاجرين في مراكز الاحتجاز. يجب أن تتاح للأشخاص المحرومين من حريتهم فرصة الطعن على وجه السرعة في شرعية احتجازهم.

سادسًا: التعذيب

لقد صادق اليمن وهو طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة. من حيث الاتفاقية، يُعرَّف التعذيب بأنه: «فعلٌ يؤدي به ألم أو عذاب شديد، جسديًا كان أم عقليًا، إلى إلحاق عمد بشخص ما لأغراض مثل الحصول منه أو من شخص ثالث على معلومات أو اعتراف، ومعاقبته عن فعل ارتكبه هو أو شخص ثالث أو يشتبه في ارتكابه أو تخويفه أو إكراهه لشخص ثالث، أو لأي سبب على أساس التمييز من أي نوع، عندما يكون هذا الألم أو المعاناة ناتجًا عن التحريض أو بتحريض من موظف عمومي أو شخص آخر يتصرف بصفة رسمية أو بموافقته أو قبوله ".

بينما يتطلب التعذيب مشاركة مسؤول عام أو شخص يتصرف بصفة رسمية، فإن الحكومات مطالبة أيضًا باتخاذ إجراءات ضد الجهات الفاعلة غير الحكومية. كما أوضحت لجنة مناهضة التعذيب، فإن سلطات الدولة التي تعلم أو لديها أسباب معقولة للاشتباه في أعمال التعذيب أو سوء المعاملة التي ارتكبتها جهات فاعلة من غير الدول والتي لا تزال تخفق في اتخاذ إجراءات ضد هؤلاء الجناة، يجب اعتبارها جهات فاعلة مسؤولة من حيث إنه قد يتم فرض CAT والمسؤولية ضد الدولة.

فيما يتعلق بالقوانين الصادرة على المستوى الوطني والتي تحدد فعل الاغتصاب والخطف والجرائم المقترنة به، وتحدد العقوبات الجنائية المقابلة. فإن القانون اليمني يجرم هذه الأفعال في المادتين 269 و249 من قانون الجرائم والعقوبات الصادر 1994 بقرار جمهوري، حيث نصت المادة (249): «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من خطف شخصًا ، فإذا وقع الخطف على أنثى أو على حدث أو على مجنون أو معتوه أو كان الخطف بالقوة أو التهديد أو الحيلة، كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات وإذا صَاحَبَ الخطف أو تلاه إيذاءٌ أو اعتداء أو تعذيب كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات، وذلك كله دون إخلال بالقصاص أو الدية أو الأرش على حسب الأحوال إذا ترتب على الإيذاء ما يقتضي ذلك، وإذا صاحب الخطف أو تلاه قتل أو زنا أو لواطا كانت العقوبة الإعدام. «وتنص المادة (269) : ... يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنين كل من اعتدى بالاغتصاب على أي شخص ذكرًا كان أو أنثى.»

سابعًا: الانتهاكات بحق المرأة

تفرض اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صادق عليها اليمن في عام 1984، واجبات خاصة فيما يتعلق بالعاملات المهاجرات غير المسجلات. تنص التوصية العامة رقم 26 الصادرة عن لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن العاملات المهاجرات على ما يلي:

وبغض النظر عن عدم وجود وضع هجرة للعاملات المهاجرات غير المسجلات، فإن الدول الأطراف ملزمة بحماية حقوق الإنسان الأساسية لهن. يجب أن تتمتع العاملات المهاجرات غير الموثقات بإمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية والعدالة في حالات الخطر على الحياة والمعاملة القاسية والمهينة، أو في حالة إجبارهن على العمل القسري، يواجهن الحرمان من تلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك في أوقات الطوارئ الصحية أو الحمل. والأمومة، أو إذا تعرضن للإيذاء الجسدي أو الجنسي من قبل أرباب العمل أو غيرهم.[158]

ثامنًا: جريمة التهريب ومساءلة أفراد عصابات التهريب على المستوى الوطني

إن تواطؤ سلطات الأمر الواقع والحكومة المعترف بها دوليًا مع عصابات التهريب والاتجار بالبشر يشجعهم لارتكاب مزيد من الاعتداءات التي تطال المهاجرين الأفارقة، يتمثل هذا التَّواطُؤ في عدم إحالة المنتهكين لحقوق الإنسان من أفراد العصابات إلى المساءلة الجنائية. كما أن غياب أو عدم كفاية التشريعات الوطنية للتصدي لتهريب المهاجرين في اليمن ساهم في استمرار ظاهرة تهريب المهاجرين، وفي ارتكاب الجرائم ضد المهاجرين في مختلف المناطق اليمنية. ولا سيَّما الاعتداءات التي ترتكبها العصابات المنظمة، التي يصعب القبض عليها بشكل عام.

كما أن عدم وجود قوانين وطنية تُجَرم أفعال التهريب وعصابات التهريب والاتجار بالبشر قد يقلص القدرة على إجراء التحقيقات في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. علاوة على ذلك، فإن تأمين المهاجرين الضحايا كشهودٍ صعبٌ للغاية، ما يعني أن الملاحقات القضائية غالبًا ما تكون صعبة وفرص الإدانة ضائعة.

صورة أماكن إقامة المهاجرين _ ترحيل قسري _ شبوة _ عتق _ 9 مارس 2020

158 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة متاح هنا: https://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/gr_26_on_women_migrant_workers_en.pdf

صورة أماكن إقامة المهاجرين _ ترحيل قسري
_ شبوة _ عتق _ 9 مارس 2020

الخاتمة

بناء على ما ورد طي هذا التقرير وما وثقته مواطنة لحقوق الإنسان من وقائع انتهاك بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن؛ يمكننا القول إنه على مدار السنوات التسع الماضية من عمر النزاع المسلح في اليمن، ارتكبت أطراف النزاع ومعها قوات حرس الحدود السعودي ولا زالت ترتكب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، إذ أن جملة الانتهاكات تلك لا تظهر الاستهتار الكبير بأرواح المهاجرين الأفارقة وحسب بل وحتى القصدية في إيذائهم والتمييز الذي يمارس ضدهم من جميع الأطراف ويمكن عرض أهم النتائج التي خلص إليها التقرير على النحو التالي:

1 - ساهم النزاع المسلح في اليمن في تفاقم معاناة المهاجرين الأفارقة، وزاد من صعوبة الطرق التي يسلكونها، ووفرت حالة الانفلات الأمني المتزامنة مع النزاع المسلح بيئة خصبة للانتهاكات والاعتداءات المختلفة بحق المهاجرين.

2 - يسلك المهاجرون بفعل النزاع المسلح طرق متشعبة وبديلة، وتعد طويلة جدًا بالمقارنة بالطريق الذي اعتادوا عبوره قبل النزاع.

3 - يسعى المهاجرون الأفارقة في اليمن إلى العبور إلى دول الخليج للحصول على فرص عمل وتحقيق مستويات أفضل من الحياة.

4 - يتعرض المهاجرون الأفارقة لأنماط عدة من الانتهاكات منها القتل والتشويه بطرق مختلفة، منها الهجمات الجوية والبرية، والرصاص الحي، والأجسام المتفجرة والألغام المنتشرة بأنواعها، الاعتقال التعسفي من قبل أطراف النزاع، والاحتجاز من قبل عصابات التهريب والاتجار بالبشر، والتعذيب، والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي بأنواعها، الدهس بالعربات العسكرية، والتجنيد والاستخدام لأغراض عسكرية، والترحيل والتهجير القسري، والابتزاز المالي والاستغلال في أعمال شاقة، وتقييد حرية التنقل وغيرها.

5 - ترتكب هذه الانتهاكات بحق المهاجرين من قبل أطراف النزاع وعصابات التهريب والاتجار بالبشر على حد سواء، ويواجه المهاجرون بالإضافة إلى تلك الانتهاكات تحديات نقص المؤن والجوع، وانعدام وسائل النقل، والمشي على الأقدام مسافات طويلة، وصعوبة العودة إلى أوطانهم متى ما تقطعت بهم السبل ورغبوا بالعودة.

6 - تواجه العديد من المنظمات صعوبات جمة في تقديم الخدمات والمساعدات اللازمة للمهاجرين، وما تقدمه من خدمات على أهميته إلا أنه لا يلبي احتياجات المهاجرين الأساسية، وعمليات الإنقاذ البحرية للمهاجرين الأفارقة في خليج عدن تكاد تكون منعدمة مقارنة بطرق الهجرة البحرية الأخرى.

التوصيات

إلى أطراف النزاع:

- الكف فورًا عن شن هجمات غير مشروعة على المدنيين عمومًا وعلى المهاجرين الأفارقة وطالبي اللجوء بصفة خاصة. والالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية.
- تسهيل الوصول الآمن والسريع ومن دون عوائق للإمدادات الإنسانية وموظفي الإغاثة إلى جميع المحافظات اليمنية، وعلى وجه الخصوص المناطق التي يتركز فيها المهاجرين الأفارقة وطالبي اللجوء.
- احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الثقافية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالهجرة والمهاجرين.
- إغلاق مراكز الاحتجاز غير القانونية الخاصة بالمهاجرين، على رأسها مراكز الاحتجاز التابعة لعصابات التهريب والاتجار بالبشر، والإفراج عن المهاجرين الأفارقة المحتجزين بشكل تعسفي، والتحقيق في وقائع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللا إنسانية والمسيئة في مراكز الاحتجاز، وتوفير بيئة احتجاز صحية وإنسانية لمن يواجهون تهم جنائية.
- إيقاف تجنيد المهاجرين الأفارقة واستخدامهم في النزاع المسلح في اليمن، خصوصًا الأطفال منهم، والامتناع عن استخدام المهاجرين في الأعمال الشاقة والأعمال العسكرية وإطلاق المجندين وإعادتهم على الفور.
- اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإنهاء ومنع العنف الجنسي. وأنواع الاستغلال الأخرى كالسخرة والاسترقاق وغيرها من أشكال العبودية.
- تحسين ظروف العمل وفرض الرقابة على أرباب العمل للحد من مصادرة حقوق المهاجرين، لا سيَّما الحقوق المرتبطة بالتأمين الصحي والأجور العادلة.

إلى جماعة أنصار الله «الحوثيين» المسلحة:

- الكف عن إطلاق الرصاص الحي واستخدام الأجسام المتفجرة بمختلف أشكالها وتعريض حياة المدنيين على رأسهم المهاجرين الأفارقة للخطر.
- السماح بالوصول المستقل للمساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يواجه فيها المهاجرون احتياجات حادة، لا سيَّما في محافظات صعدة، والجوف، وصنعاء، والبيضاء، وذمار.
- التوقف عن احتجاز المهاجرين دون مسوغات قانونية، خاصةً الأطفال والنساء، وتوفير ظروف احتجاز ملائمة وصحية لمن يواجهون تهمًا جنائية، وتمكين الوكالات الإنسانية من الوصول المنتظم إلى المحتجزين.
- إغلاق أماكن الاحتجاز ونقاط التجميع التي تُنشئها عصابات التهريب والاتجار بالبشر في مناطق سيطرتها.
- وقف حملات الاحتجاز التعسفي، والترحيل القسري للمهاجرين إلى مناطق خارج سيطرتها.

- إيقاف أنشطة الاتجار بالبشر، خصوصا الأطفال والنساء، ومحاربة كافة أشكال الاستغلال كالسخرة والاسترقاق والاستغلال الجنسي.
- تقديم التسهيلات والدعم اللازم للمنظمات الدولية، خصوصًا المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، من أجل توفير المساعدات الإنسانية للمهاجرين في مناطق سيطرتها.
- الالتزام بإنهاء استخدام الألغام المضادة للأفراد والمركبات وتقديم خرائط للمناطق المتأثرة بالألغام لتسهيل عملية إزالة الألغام وتجنب ضرر المدنيين والمهاجرين.
- الوقف الفوري لتجنيد واستخدام المهاجرين الأفارقة والأطفال منهم على وجه الخصوص في الأعمال العسكرية والأعمال الشاقة.

إلى حرس الحدود السعودي وقوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة:

- إجراء تحقيقات موثوقة ونزيهة وشفافة في انتهاكات القوانين الدولية والانتهاكات ضد المهاجرين الأفارقة وعلى رأسها انتهاكات قوات حرس الحدود السعودي، وإحالة أفراد حرس الحدود الذين قاموا بإطلاق النار على المهاجرين عند الحدود ومحاسبتهم، وينبغي فورًا إلغاء جميع أوامر «إطلاق النار « على المهاجرين.
- الكف فورًا عن الهجمات العشوائية وغير القانونية داخل الأراضي اليمنية والتي تلحق أضرارًا بالمدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والأسواق ومنازل المهاجرين على الخط الحدودي مع اليمن، والالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والاحتياطات.
- إيقاف عمليات التعذيب والمعاملة المسيئة واللا إنسانية التي تمارسها قوات حرس الحدود السعودي مع المهاجرين أثناء اعتقالهم واحتجازهم.
- توفير سبل انتصاف سريعة وكافية للضحايا وعائلاتهم بسبب الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات الناتجة عن الهجمات غير المشروعة، واعتماد آلية موحدة وشاملة ويمكن الوصول إليها بسهولة لتوفير تعويضات للضحايا، بما فيهم المهاجرون الأفارقة الذين يعانون خسائر بسبب الاستخدام المفرط للقوة.
- تحسين ظروف أماكن احتجاز المهاجرين الأفارقة بما يتلاءم مع المعايير الدولية لأماكن الاحتجاز، وتمكين الوكالات والجهات الحقوقية من الوصول المنتظم إليها.
- توفير سبل انتصاف سريعة ومناسبة للضحايا المهاجرين وعائلاتهم بسبب الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات الناتجة عن الانتهاكات المرتكبة.

إلى الحكومة المعترف بها دوليًا:

- الكف عن استخدام القوة المفرطة بما في ذلك الرصاص الحي عند التعامل مع المهاجرين الأفارقة الذي يعبرون المناطق التي تسيطر عليها، والالتزام بقوانين حقوق الإنسان عند التعامل مع المهاجرين الأفارقة وأُسرهم، لا سيَّما الأطفال والنساء.
- الكف الفوري عن احتجاز المهاجرين الأفارقة تعسفيًا، وإيقاف حملات التهجير القسرية.
- إجراء تحقيقات شفافة حول الانتهاكات التي طالت المهاجرين الأفارقة، ومحاسبة المنتهكين، وتعويض الضحايا.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المهاجرين الأفارقة وطالبي اللجوء، والتنسيق مع الوكالات الدولية لحشد موارد كافية توفر كافة الاحتياجات الأساسية لبقائهم على قيد الحياة، وتحديد مراكز إيواء خاصة بهم.
- منع أنشطة عصابات وشبكات التهريب في مناطق سيطرتها، وإحالة مرتكبي الاعتداءات ضد المهاجرين الأفارقة إلى القضاء، وإزالة أماكن تجميع واحتجاز المهاجرين التي تديرها هذه العصابات.
- التنسيق مع الحكومة الإثيوبية والصومالية، وتسهيل مهام منظمة الهجرة الدولية المتعلقة ببرامج العودة الطوعية للمهاجرين الأفارقة، خصوصًا الجرحى والأطفال والنساء.
- تطبيق التشريعات والقوانين الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين وظاهرة الاتجار بالبشر، وتجريم الاعتداءات على المهاجرين ولا سيَّما تلك التي ترتكبها العصابات المنظمة.

إلى قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا:

- الكف عن إطلاق الرصاص الحي واستخدام العنف بمختلف أشكاله عند التعامل مع المهاجرين الأفارقة.
- الكف عن احتجاز المهاجرين الأفارقة تعسفيًا في مناطق سيطرتها، خصوصًا في محافظتي لحج وحضرموت.
- منع الممارسات والاعتداءات التي ترتكبها قواتها بحق المهاجرين الأفارقة بما في ذلك الاعتداءات الجنسية، والابتزاز المالي، والمعاملة اللا إنسانية والمهينة.
- إغلاق مراكز الاحتجاز الخاصة بالمهاجرين، وعلى رأسها مراكز الاحتجاز التابعة لعصابات الاتجار بالبشر، والإفراج عن المهاجرين الأفارقة المحتجزين بشكل تعسفي، والتحقيق في وقائع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللا إنسانية والمسيئة في مراكز الاحتجاز.

- منع أنشطة التهريب التي تقوم بها عصابات التهريب والاتجار بالبشر في منطقة رأس العارة ومناطق الوصول الساحلية الأخرى، وإغلاق الأحواش التي أنشأتها العصابات بغرض احتجاز المهاجرين الأفارقة تعسفيًا، وفتح تحقيقات شفافة حول الاعتداءات التي تمارسها عصابات التهريب، خصوصًا العنف الجنسي، والقتل والتشويه، والابتزاز المالي، والسخرة.
- توفير التسهيلات اللازمة التي تحتاجها المنظمات الدولية والمحلية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمهاجرين الأفارقة وطالبي اللجوء، وتنفيذ برامج العودة الطوعية وغيرها من الخدمات الإنسانية للمهاجرين.

إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- دعم الجهود المبذولة لوقف الأعمال العدائية، والتوصل إلى سلام دائم وشامل، وضمان المُساءلة عن الانتهاكات والجرائم الخطيرة بما فيها الجرائم المرتبطة بالمهاجرين الأفارقة في اليمن.
- توفير الدعم والتمويل المالي الكافي لجهود الوكالات الدولية التي تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للمهاجرين في اليمن، وتنفيذ برامج وأنشطة توفر الحماية لقضايا المهاجرين، مع ازدياد حجم الاحتياج بسبب ارتفاع أعداد المهاجرين إلى اليمن.
- تشكيل آلية جنائية دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات التي طالت المهاجرين الأفارقة.
- دعم منظمات المجتمع المدني المستقلة لتعزيز قدرتها على رصد وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في اليمن بما فيها الانتهاكات التي تطال المهاجرين الأفارقة.
- بذل جهود واسعة من أجل توفير الإمكانيات اللازمة لإنقاذ المهاجرين الأفارقة من الغرق في عرض البحر.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

- إنشاء آلية تحقيق دولية لتحديد المسؤولين عن الانتهاكات والانتهاكات الجسيمة المزعومة والجرائم ذات الصلة، بهدف ضمان المُساءلة الكاملة للجناة وتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا المدنيين، بما في ذلك الضحايا من المهاجرين الأفارقة.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- استعمال الإمكانيات الموجودة تحت تصرف المجلس، بما في ذلك فرض عقوبات على الأشخاص أو الكيانات المسؤولة عن الاعتداءات ضد المدنيين بما فيهم المهاجرون الأفارقة، عند الاقتضاء بموجب السلطات القائمة، للضغط من أجل تقديم المساعدات الإنسانية بالكامل ومن دون عوائق، ودعم العملية السياسية باعتبارها السبيل الوحيد المجدي لوضع حدٍ للنزاع المسلح في اليمن.
- التأكيد على أبعاد حقوق الإنسان في النزاع في اليمن وضمان عدم الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأخطر الجرائم.
- توجيه الأمين العام إلى نشر قائمة كاملة ودقيقة بالجناة في التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك إدراج الضحايا الأطفال من المهاجرين الأفارقة، مع وضعهم جميعًا على نفس المستوى.
- الدفع باتجاه تصديق دول التحالف وعلى رأسها المملكة العربية السعودية على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالمهاجرين وحقوق العمال.
- إحالة ملف حقوق الإنسان في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية وبما يضمن تحقيق مسائلة جنائية شاملة والانتصاف للضحايا بمن فيهم المهاجرون الأفارقة.

إلى مؤسسات المجتمع المدني

- إنشاء آلية تحقيق وإبلاغ مستقلة تضم قوى منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية المستقلة تعمل على الكشف عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في اليمن بما فيها الانتهاكات التي تطال المهاجرين الأفارقة.
- العمل على رفع وعي المجتمع المضيف بظروف المهاجرين وحاجتهم إلى تلقي العون، وإلى الطرق السليمة والإنسانية في التعامل مع مجتمع المهاجرين.
- تنظيم حملات مناصرة مناهضة لعمليات الترحيل القسري التي يتعرض لها المهاجرون من وقت لآخر في معظم المحافظات اليمنية على أيدي أطراف النزاع المختلفة.
- مشاركة المنظمات الدولية المعنية بالهجرة في تسجيل المهاجرين وتحديد احتياجاتهم، ومراكز تجمعهم وطرق عبورهم الرئيسية، وبما يسهل من عملية تقديم الخدمات اللازمة لهم.

ملحق رقم 1:

تعريف المفاهيم ذات العلاقة بموضوع التقرير

بلد المنشأ

في سياق الهجرة، بلد الجنسية أو الإقامة المعتادة السابقة لشخصٍ أو مجموعةٍ من الأشخاص الذين هاجروا إلى الخارج، بغض النظر عما إذا كانوا يهاجرون بشكل منتظم أو غير نظامي.[159]

بلد المقصد

في سياق الهجرة، البلد الذي يمثل وجهة شخص أو مجموعة من الأشخاص، بغض النظر عما إذا كانوا يهاجرون بشكل نظامي أو غير نظامي[160].

بلد العبور

البلد الذي يمر عبره شخص أو مجموعة من الأشخاص في أي رحلة إلى بلد المقصد، أو من بلد المقصد إلى بلد المنشأ أو مكان الإقامة المعتاد.[161]

الهجرة

عملية الانتقال من بلد الجنسية أو الإقامة المعتادة إلى بلد آخر، بحيث تصبح دولة المقصد فعليًا دولة الإقامة المعتادة[162].

المهاجر

الشخص الذي ينتقل إلى بلد غير جنسيته أو إقامته المعتادة، بحيث تصبح دولة المقصد فعليًا بلد إقامته المعتاد[163].

مبدأ عدم الإعادة القسرية

حظر على الدول تسليم أو ترحيل أو طرد أو إعادة أي شخص إلى بلد تكون حياته أو حريته فيه مهددة، أو حيث توجد أسباب جوهرية للاعتقاد بأنه سيفعل ذلك. كخطر التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللا إنسانية، أو المهينة ، أو قد يتعرض لخطر الاختفاء القسري ،

159 المنظمة الدولية للهجرة، حول الهجرة، على الرابط https://www.iom.int/key-migration-terms

160 المرجع السابق .

161 الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، على الرابط : https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet24rev.1en.pdf&ved=2ahUKEwjn3tKMnKKAAxUPUqQEHaXKC9QQFnoECDoQAQ&usg=AOvVaw-2m6VR0Ko0a4G0jo2GR54rn

162 المنظمة الدولية للهجرة، حول الهجرة، على الرابط https://www.iom.int/key-migration-terms

163 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية.

أو التعرض لأذى آخر لا يمكن إصلاحه.[164]

الترحيل

وهو الفعل الذي يأتي بعد أمر الترحيل أو الطرد، أو الترحيل الذي تقوم بموجبه دولة بإبعاد شخص غير مواطن من أراضيها إلى بلده الأصلي أو بلد ثالث بعد الرفض القبول أو إنهاء إذن البقاء.[165]

الإنقاذ في البحر

هو الوضع الذي تقدم فيه سفينة المساعدة إلى شخص أو سفينة في محنة في البحر. تم تحديد واجب إنقاذ هؤلاء المنكوبين في البحار من قبل كل المعاهدات والقانون الدولي العرفي. وتكون الدولة المسؤولة عن منطقة البحث والإنقاذ المسؤولة الرئيسية عن التنسيق من أجل ضمان النزول إلى مكان آمن، غير أنها لا تملك الواجب المطلق لتوفير «مكان آمن» في حد ذاته. ومن خلال السماح للمنكوبين بالنزول، يمكن لبعض الدول أن تضع شروطًا على النزول يجب الوفاء بها من قبل دولة العلم (الدولة الأصل)، أو دولة ثالثة، أو منظمة دولية، مثل إعادة التوطين، وإجراء مقابلة، والعودة، إلخ[166].

المجتمع المضيف

هو المجتمع، أو الأسر الفردية، التي تستضيف مؤقتًا السكان اللاجئين أو النازحين، وتتقاسم معهم الموارد الخاصة والعامة. يتم توفير المأوى في مواقع الإيواء المؤقتة المحددة، والمباني العامة (المخيمات أو الملاجئ الجماعية) أو في البيوت أو المساكن. من المهم عند تناول حماية اللاجئين والمشردين داخليًا أن يتم شمول احتياجات المجتمعات المضيفة، التي تكون في كثير من الأحيان هشة بالفعل، والتي قد تتفاقم حالتها أكثر من ذلك نتيجة لقدوم النازحين[167].

الاتجار بالبشر

تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية، أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرًا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع

164 المادة 33 من الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-relating-status-refugees

165 المنظمة الدولية للهجرة، شروط الترحيل الرئيسية، على الرابط https://www.iom.int/key-migration-terms

166 قاموس مصطلحات الهجرة، المخصص للإعلام في الشرق الأوسط، على الرابط :، على الرابط : https://www.ilo.org/beirut/projects/fairway/WCMS_552791/lang--ar/index.htm

167 قاموس مصطلحات الهجرة، المخصص للإعلام في الشرق، مرجع سابق، مرجع سابق

الأعضاء[168].

تهريب المهاجرين

تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها، أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[169].

جماعة إجرامية منظمة

جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة، أو الأفعال المجرمة وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[170].

قوات حرس الحدود السعودي

هي القوات السعودية المنوط بها حراسة حدود المملكة العربية السعودية البرية والبحرية ومكافحة التهريب والتسلل من داخل المملكة وخارجها، والذي أنشئ كجهاز بديل لسلاح الحدود بمرسوم ملكي صدر عام 1993، والمقصود بقوات حرس الحدود السعودي في هذا التقرير هي القوات السعودية التي تتواجد على الحدود اليمنية السعودية بقصد تأمين الحدود بين الدولتين وحراستها.[171]

التحالف بقيادة السعودية والإمارات

هو تحالف عسكري تشكل من إحدى عشر دولة بقيادة المملكة العربية السعودية، وبدأ تنفيذ حملة جوية عسكرية على جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات الرئيس الأسبق صالح فجر يوم 26 مارس/ آذار 2015، تحت مسمى (عملية عاصفة الحزم)، كاستجابة لطلب الرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي، أثناء محاولة قوات جماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الموالية لصالح السيطرة على العاصمة المؤقتة عدن، وقد شهد التحالف العديد من التغييرات منذ تشكيله منها انسحاب دولة قطر في

168 بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الرابط: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-prevent-suppress-and-punish-trafficking-persons

169 بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-against-smuggling-migrants-land-sea-and-air

170 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية متاح على الرابط : https://www.unodc.org/documents/treaties/Legislative_Guide_2017/Legislative_Guide_A.pdf

171 المنصة الوطنية الموحدة، المديرية العامة لحرس الحدود، على الرابط https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC056

2017، وتزايد دور دولة الإمارات العربية المتحدة فيه بصورة مستمرة مقابل تراجع أدوار دول أخرى[172].

جماعة أنصار الله (الحوثيين)

هي أبرز طرف غير حكومي مشارك في النزاع الحالي في اليمن، تأسست كجماعة دينية سياسية في العام 1992 واتخذت من محافظة صعدة شمال اليمن مقرّا رئيسًا لها، وظهرت كجماعة مسلحة بعد أن خاضت بين العام 2004 والعام 2010 ست جولات من الحرب مع الحكومة اليمنية تُعرف بحروب صعدة الست، سيطرت الجماعة على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، عقب سلسلة من الحروب الصغيرة التي خاضتها في صعدة والجوف وعمران شمالي صنعاء مما أدى لإشعال فتيل النزاع المسلح في اليمن على نطاق واسع، وتمثل الجماعة الآن سلطة الأمر الواقع (السلطة الفعلية) في العاصمة اليمنية صنعاء وعدد من المحافظات الأخرى شمال غرب اليمن، وتُتهم الجماعة بتلقي دعم عسكري وتقني وسياسي من الحكومة الإيرانية[173].

قوات الحكومة المعترف بها دوليًا

هي قوات عسكرية، وتشكيلات تطلق على نفسها مسمى «المقاومة الشعبية» في عدد من المحافظات اليمنية، وتشمل القوات الموالية لحزب الإصلاح واللواء علي محسن الأحمر، وتعمل تحت مظلة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وهي الحكومات المتعاقبة التي تشكلت على إثر تسلّم الرئيس السابق عبدربه منصور هادي للسلطة، منذ 21 فبراير/ شباط 2012 في انتخابات كان هادي مرشحها الوحيد، في 7 نيسان/أبريل 2022 نقل الرئيس اليمني المعترف به دوليًا عبد ربه منصور هادي، صلاحياته إلى مجلس القيادة الرئاسي المؤلّف من ثمانية أعضاء، برئاسة رشاد العليمي، الذي بات يمتلك من خلال رئاسته للمجلس سلطة على الجيش وحقًا في تعيين المحافظين ومناصب أخرى، وتتلقى هذه القوات الدعم العسكري والسياسي من السعودية[174].

قوات المجلس الانتقالي الجنوبي

عبارة عن عدة تشكيلات عسكرية وأمنية تعرف بقوات المجلس الانتقالي، وتتضمن هذه القوات الأحزمة الأمنية وألوية الدعم والإسناد وألوية أخرى وقوات النخب (الحضرمية، والشبوانية)، وقوات دفاع شبوة. تسيطر على مدينة عدن ومحافظة لحج والضالع وسقطرى وشبوة وأبين وأجزاء من محافظة حضرموت، وتديرها هيئة سياسية وعسكرية جنوبية ذات نزعة انفصالية، تم الإعلان عنها في 11 مايو/ أيار 2017، برئاسة القيادي الجنوبي عيدروس الزبيدي، عضو المجلس الرئاسي المشكل في أبريل/نيسان 2022، تعرف بالمجلس الانتقالي الجنوبي، وتتلقى هذه القوات الدعم العسكري والمالي والسياسي من

172 مواطنة لحقوق الإنسان، الأطراف المنتهكة، التحالف بقيادة السعودية والإمارات، على الرابط https://www.mwatana.org/violating-parties/the-coalition-led-by-saudi-arabia-and-the-uae

173 مواطنة لحقوق الإنسان، الأطراف المنتهكة، جماعة أنصار الله (الحوثيون)، على الرابط https://www.mwatana.org/violating-parties/ansar-allah-group-houthis

174 مواطنة لحقوق الإنسان، الأطراف المنتهكة، الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، على الرابط: https://www.mwatana.org/violating-parties/the-internationally-recognized-yemeni-government

دولة الإمارات العربية المتحدة.[175]

منظمة الهجرة الدولية

هي منظمة حكومية دولية تأسست في العام 1951، وتعمل مع مجموعة واسعة من الشركاء من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بهدف جعل الهجرة مراعية للاعتبارات الإنسانية، ومنظمة، وتعود بالنفع على الجميع، وتضم المنظمة في عضويتها 175 دولة، وتمتلك مكاتب في أكثر من 100 دولة حول العالم[176].

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وكالة دولية تأسست من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1950، بهدف مساعدة ملايين الأشخاص الذين خسروا منازلهم، وتعمل في 135 بلدًا، وتقدم أنواع من المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك المأوى والغذاء والمياه والرعاية الطبية للأشخاص المجبرين على الفرار جراء الصراعات والاضطهاد[177].

الفريق المركزي

مجموعة من الباحثات/ الباحثين يعملون على مراجعة البيانات والمواد التي يشاركها فريق البحث الميداني والتحقق منها، مقر منظمة مواطنة لحقوق الإنسان بأمانة العاصمة صنعاء.

الفريق الميداني

مجموعة من الباحثات/ ين يقومون بجمع البيانات اللازمة لإعداد الدراسات والتقارير وغيرها من المواد من خلال القيام بالزيارات الميدانية وإجراء المقابلات مع الضحايا وأسرهم والشهود والناجين، في وقائع الانتهاكات المختلفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في اليمن، ويتكون فريق البحث الميداني من عدد كبير من الباحثات/ين ينتشرون ويعملون في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، وهو فريق مدرب وتم تأهيله للقيام بمهام جمع البيانات والتحقق منها بدرجة عالية من الكفاءة.

175 مواطنة لحقوق الإنسان، الأطراف المنتهكة، المجلس الانتقالي الجنوبي، على الرابط
https://www.mwatana.org/violating-parties/southern-transitional-council

176 موقع المنظمة الدولية للهجرة
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://mena.iom.int/ar&ved=2ahUKEwiRoa30mt-AAxVRQ6QEHfyLAHcQFnoECAoQAQ&usg=AOvVaw2dNxqR9RW1ewO7L91_Zq-p

177 موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الرابط: https://www.unhcr.org/ar/about-unhcr

ملحق رقم2:

ملخص الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع وعصابات التهريب والاتجار بالبشر بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن

أولًا: انتهاكات ارتكبتها قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات بحق مهاجرين أفارقة في اليمن

- **8 يناير/ كانون الثاني 2017، قصف جوي – مديرية ذباب – محافظة تعز**

استهدفت قوات التحالف بالقنابل متجر مواد غذائية في قرية الجديد، مما أدى إلى مقتل 5 مدنيين ومهاجر إرتيري الجنسية وجرح مهاجر إرتيري الجنسية.

- **16 مارس/ آذار 2017 – قصف جوي – باب المندب – الحديدة**

قامت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات بشن غارة جوية على قارب بالقرب من مضيق باب المندب يقل المهاجرين من منطقة رأس العارة بمحافظة لحج مما أدى لمقتل 41 مهاجر بينهم نساء وأطفال وجرح 37 بينهم 4 أطفال، وفقد 10 آخرين.

- **18 يوليو / تموز 2017 – قصف جوي- مديرية موزع – محافظة تعز**

شنت قوات التحالف غارة جوية على قرية الغلة بمنطقة الهاملي مما أدى لمقتل 4 مدنيين منهم بينهم مهاجرين اثنين أثيوبيّ الجنسية، وإصابة ثلاثة مدنيين يمنيين آخرين بجروح بليغة.

- **20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، قصف بري– مديرية منبه – محافظة صعدة**

شنت قوات حرس الحدود السعودي هجومًا بريًا على خيام مهاجرين أفارقة في منطقة الخلس سوق الرقو، مما أدى إلى جرح 11 مدنيًا، من بينهم 2 يمنيي الجنسية و9 مهاجرين إثيوبيين بينهم امرأة بالغة.

- **27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 ، قصف بري– مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

شنت قوات حرس الحدود السعودي هجومًا بريًا على منطقة سوق الرقو، مما أدى إلى مقتل 10 أشخاص، حصلت «مواطنة» على أسماء 3 بالغين منهم ، واحد يمنيّ الجنسية و2 إثيوبيي الجنسية، وجُرح 22 مهاجرًا إثيوبيّ الجنسية من بينهم 3 أطفال.

- **24 ديسمبر/ كانون الأول 2019 ، قصف بري – مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

شنت قوات حرس الحدود السعودي هجومًا بريًا بقذائف هاون على منطقة سوق الرقو ، مما أدى إلى مقتل 17 شخص، حصلت «مواطنة» على أسماء 7 منهم بينهم دكتورة صومالية الجنسية ومهاجر بالغ إثيوبي الجنسية وطفل يمني الجنسية، وجُرح 12 شخصًا بينهم 9 مهاجرين إثيوبيي الجنسية بينهم امرأة وطفل.

- **5 أبريل/ نيسان 2020 / قصف بري– مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

شنت قوات حرس الحدود السعودي هجومًا بريًا بقذائف هاون وقعت على وادي الغيل منطقة الرقو، مما أدى إلى جرح طفل (17 سنة/ذكر) إثيوبيّ الجنسية ورجل بالغ إثيوبيّ الجنسية.

- **22 يونيو/ حزيران 2020 – قصف بري – مديرية منبه- محافظة صعدة**

أطلقت قوات حرس الحدود السعودي قذائف الهاون والرصاص الحي على منطقة الرقو مما أدى لإصابة 5 مهاجرين أثيوبي الجنسية بجروح بليغة.

- **13 سبتمبر/ أيلول 2020، قصف جوي – مديرية ماهلية – محافظة مأرب**

استهدفت قوات التحالف محطة مشتقات نفطية في وادي النصيب، مما أدى إلى مقتل 5 أشخاص، بينهم طفل و3 مهاجرين إثيوبيي الجنسية، وجرح رجل بالغ يمني الجنسية.

- **21 سبتمبر / أيلول -2020 رصاص حي – مديرية منبه – محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي بمنطقة الرقو بإطلاق الرصاص الحي على طفل مهاجر أثيوبي الجنسية (16 عام- ذكر) مما أدى لإصابته بجروح بليغة.

- **24 سبتمبر / أيلول -2020 رصاص حي – مديرية منبه – محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي بإطلاق الرصاص الحي على طفل مهاجر أثيوبي الجنسية (16 عام -ذكر) مما أدى لإصابته بجروح بليغة.

- **26 سبتمبر / أيلول -2020 قصف بري- مديرية منبه -محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي بإطلاق مقذوف إلى وادي الرقو مما أدى لإصابة طفل مهاجر أثيوبي الجنسية (17 عام – ذكر) بجروح بليغة.

- **7 فبراير/ شباط 2021 – رصاص حي– مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي بمنطقة شرارة بإطلاق الرصاص الحي على ثلاثة مهاجرين أفارقة اثنين منهم إثيوبيي الجنسية والثالث صومالي بينهم طفلين (17 سنة/ ذكور)، مما أدى لإصابتهم بجروح بليغة.

- **16 فبراير/ شباط 2021– رصاص حي– مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي بمنطقة الرقو بإطلاق الرصاص الحي على مهاجرَين إثيوبيين أحدهما طفل (15 سنة/ ذكر)، مما أدى لإصابتهما بجروح متفرقة.

- **20 ديسمبر/ كانون الأول 2021 – رصاص حي– مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي بمنطقة رحاح بإطلاق الرصاص الحي على مهاجرَين إثيوبيين أحدهما طفل (17 سنة/ ذكر)، مما أدى لإصابتهما بجروح بليغة.

- **30 ديسمبر/ كانون الأول 2021 – رصاص حي– مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي بمنطقة الخلس بإطلاق الرصاص الحي على مهاجرَين إثيوبيين أحدهما طفل (17 سنة/ ذكر)، مما أدى لإصابتهما بجروح بليغة.

- **6 يناير/ كانون الثاني 2022 – رصاص حي– مديرية مُنَبه– محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي بمنطقة الرقو بإطلاق الرصاص الحي على طفل مهاجر أثيوبي الجنسية(17 عامًا/ ذكر)، مما أدى لإصابته بجروح بليغة.

- **6 يناير/ كانون الثاني -2022 رصاص حي-مديرية منبه-محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي في منطقة شويره بإطلاق الرصاص الحي على طفل مهاجر أثيوبي الجنسية (9 سنوات /ذكر) مما أدى لإصابته بكسر في ساق الرجل اليمنى.

- **7مارس/ آذار 2022 – رصاص حي– مديرية رازح – محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي بمنطقة الدائر بإطلاق الرصاص الحي على طفل (16 سنة / ذكر) صومالي الجنسية، مما أدى لإصابته بجروح بليغة.

- **5 أبريل/ نيسان 2022 – رصاص حي – مُنَبه – محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي بمنطقة ولد عياش بإطلاق الرصاص الحي على طفلة (15 سنة/ أنثى) إثيوبية الجنسية، وامرأة يمنية، مما أدى إلى إصابتهما بجروح بليغة.

- **12 أبريل/ نيسان 2022– قصف بري– مديرية رازح– محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي بمنطقة الدائر بإطلاق مقذوف على قرية الدائر، مما أدى لجرح مدني يمني بالغ وطفل إثيوبي الجنسية (12 سنة/ ذكر)، كانت إصابتهما بجروح متفرقة.

- **12 مايو/ أيار 2022 – قصف بري _ مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي بجبل مفتاح بإطلاق مقذوف على منطقة شويرة، مما أدى لإصابة ثلاثة مدنيين بينهم طفل مهاجر (17 عام/ ذكر) إثيوبي الجنسية بجروح متفرقة.

- **11 مايو/ آيار -2022 احتجاز وتعذيب وقتل في مكان الاحتجاز – مديرية منبه- محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي باحتجاز مجموعة من الأثيوبيين واليمنيين وإيداعهم غرفة تستخدم كمركز احتجاز وتعذيبهم بالضرب والصعق بالتيار الكهربائي مما أدى لوفاتهم وتم القائهم على الطريق الحدودي.

- **12 مايو/ أيار 2022 – قصف بري _ مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي بمنطقة الرقو بإطلاق مقذوف على سوق الرقو، مما أدى لجرح طفل (16 عام/ ذكر) إثيوبي الجنسية.

- **15 سبتمبر/ أيلول 2022، رصاص حي-مديرية مُنَبه -محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي في منطقة القهر بإطلاق الرصاص الحي المباشر على مهاجرَين إثيوبيين مما أدى لإصابتهما بجروح بليغة.

- **17 سبتمبر / أيلول -2022 رصاص حي- مديرية رازح – محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي في منطقة الداير بقرية بسباس بإطلاق الرصاص الحي مما أدى لإصابة طفل مهاجر أثيوبي الجنسية (16 سنة -ذكر) بجروح بليغة.

- **23 سبتمبر / أيلول 2022، قصف بري – مديرية رازح – محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي في منطقة بسباس بإطلاق قذائف مدفعية على مهاجِرين أفارقة مما أدى لإصابة مهاجرَين إثيوبيي الجنسية أحدهما طفل (16 عامًا) بجروح بليغة.

- **23 سبتمبر / أيلول 2022، رصاص حي- مديرية منبه – محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي في موقع الرقابة 2 بإطلاق الرصاص الحي على منطقة ولد عياش مما أدى لإصابة طفلة مهاجرة أثيوبية الجنسية (16 عام – أنثى) بجروح بليغة.

- **27 سبتمبر/ أيلول 2022 – قصف بري – مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

قام حرس الحدود السعودي بجبل مفتاح بإطلاق مقذوف على منطقة مفتاح، مما أدى لجرح طفل (16 عامًا/ ذكر) إثيوبي الجنسية.

- **14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، قصف بري – مديرية قطابر- محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي بإطلاق مقذوف على مهاجرِين إثيوبيي الجنسية في سوق آل ثابت القديم مما أدى لمقتل مهاجرَين أحدهما طفل (17 عامًا)، وإصابة اثنين آخرين أحدهما طفل (15 عامًا) بجروح بليغة.

- **15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، رصاص حي – مديرية قطابر- محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي في قرية الغمرة بإطلاق الرصاص الحي على مهاجرين إثيوبيين مما أدى لمقتل مهاجر إثيوبي الجنسية وإصابة اثنين آخرَين بينهما طفل (17 عامًا) بجروح بليغة.

- **7ديسمبر/ كانون الأول 2022، قصف بري- مديرية قطابر – محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي بإطلاق مقذوف على سوق آل ثابت القديم مما أدى لإصابة لاجئين صوماليي الجنسية، وطفل مهاجر إثيوبي الجنسية (17 عامًا) بجروح بليغة.

- **12 ديسمبر/ كانون الأول 2022، رصاص حي – مديرية رازح – محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي في منطقة الداخل بإطلاق الرصاص الحي على مهاجرين إثيوبيين مما أدى لإصابة طفل مهاجر (17 عامًا) إثيوبي الجنسية بجروح بليغة.

- **18ديسمبر/ كانون الأول 2022، قصف بري- مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي بمنطقة رأس التبة الحمراء بإطلاق مقذوف على مهاجرِين أفارقة مما أدى لإصابة مهاجرَين إثيوبيي الجنسية أحدهما طفل (17 عامًا) بجروح بليغة.

- **21ديسمبر/ كانون الأول 2022، رصاص حي – مديرية مُنَبه- محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي في موقع الخلس بإطلاق الرصاص الحي على طفل مهاجر (17 عامًا) إثيوبي الجنسية مما أدى لإصابته بجروح بليغة.

- **17يناير/ كانون الثاني 2023، قصف بري- مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي في منطقة وادي الغيل بإطلاق قذيفة هاون مما أدى لإصابة طفل مهاجر إثيوبي الجنسية (17 عامًا) بجروح بليغة.

- **18 أبريل / نيسان -2023 رصاص حي- مديرية منبه – محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي بمنطقة الخلس اليمنية بإطلاق الرصاص الحي على طفل مهاجر أثيوبي الجنسية (17 عام -ذكر) وآخر صومالي الجنسية (16 عام – ذكر) مما أدى لإصابتهما بجروح بليغة.

- **14 أغسطس / آب -2023 رصاص حي- مديرية منبه – محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي بإطلاق الرصاص الحي في منطقة عفرة مما أدى لمقتل طفل مهاجر أثيوبي الجنسية (16 عام – ذكر) وإصابة طفل يمني (16 سنة- ذكر) بجروح.

- **23 أغسطس / آب 2023 – قصف بري- مديرية رازح – محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي بإطلاق مقذوف على قرية الدائر مما أدى لمقتل طفل مهاجر أثيوبي الجنسية (17 – ذكر) وإصابة طفلة (17 سنة- أنثى) بجروح بليغة.

- **12 سبتمبر / أيلول -2023 رصاص حي- مديرية رازح- محافظة صعدة**

قامت قوات حرس الحدود السعودي في قرية في موقع الرقابة رقم واحد بإطلاق الرصاص الحي مما أدى لإصابة طفل أثيوبي الجنسية (17 سنة -ذكر) بجروح بليغة.

ثانيًا: انتهاكات ارتكبتها جماعة أنصار الله «الحوثيين» وعصابات التهريب الواقعة في مناطق سيطرتها بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن

- **29 يوليو/ تموز 2019 – قصف بري– مديرية قطابر – محافظة صعدة**

شنت جماعة أنصار الله «الحوثيين» هجومًا بريًا بقذائف هاون وقعت على سوق آل ثابت، مما أدى إلى مقتل 14 مدني بينهم 3 أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 – 15 سنة، وجرح 25 مدني بينهم 14 طفل تتراوح أعمارهم بين 13 – 17 سنة، ومهاجر بالغ إثيوبي الجنسية.

- **3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 – احتجاز تعسفي– مديرية قطابر – محافظة صعدة**

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في منطقة حنبة باحتجاز رجل بالغ إثيوبي الجنسية لمدة 22 يوم.

- **9 فبراير/ شباط 2020 – منع وصول مساعدات إنسانية– مديرية سحار – محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في منطقة المهاذر بمنع إحدى المنظمات الدولية من تقديم خدماتها الطبية في 7 مديريات في محافظة صعدة، بحجة أن المهاجرين ليسوا بحاجة إلى وجود العيادات الطبية الثابتة والمتنقلة، وبحسب المعلومات التي تحصلت عليها «مواطنة» أن العيادات تعالج قرابة 1600 مهاجرٍ يوميًا.

- **13 أكتوبر 2020 – قصف بري – مديرية مدغل – محافظة مأرب**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» بإطلاق صاروخ على سوق شعبي بمنطقة السمرة مما أدى لمقتل مدني وإصابة 7 آخرين بينهم ثلاثة مهاجرين أفارقة بجروح بليغة.

- **9 فبراير/ شباط 2021– احتجاز تعسفي– مديرية مُنَبه– محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» بمنطقة الرقو باعتقال طفل يبلغ من العمر 17 سنة صومالي الجنسية وإيداعه سجن الحديقة في المحافظة.

- **7 مارس/ آذار 2021– إحراق مهاجرين– مديرية السبعين– محافظة أمانة العاصمة (صنعاء)**

قامت جماعة أنصار الله» الحوثيين»– بمنطقة شارع خولان بإطلاق مقذوفات إلى داخل عنبر احتجاز مكتظ بالمهاجرين الأفارقة بمبنى الهجرة والجوازات وبداخله قرابة 350 محتجزًا، ما تسببت في اشتعال النيران في العنبر، وقد أودى الحريق بحياة ما يزيد عن 16 وجرح ما يقارب 170 مهاجرًا بحسب المعلومات التي حصلت عليها «مواطنة» من مصدر طبي.

- **2أبريل/ نيسان 2021– اعتقال تعسفي– مديرية السبعين– محافظة أمانة العاصمة (صنعاء)**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» بمنطقة حدة، باعتقال قرابة 120 مهاجرًا بينهم 5 نساء لديهن أطفال أثناء تظاهرة لهم، ونهبت ما بحوزتهم من أموال ومقتنيات، ثم قامت بنقلهم إلى مناطق الاشتباكات بين عناصر أنصار الله» الحوثيين» والقوات الحكومية، وتركتهم يواصلون طريقهم إلى عدن مشيًا على الأقدام.

- **10 أبريل / نيسان -2021 احتجاز تعسفي – محافظة الجوف**

قامت جماعة أنصار الله « الحوثيين» باحتجاز مهاجر أثيوبي الجنسية لمدة يومين.

- **18 مايو/أيار2021 – اعتقال تعسفي– مديرية الصفراء– محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» بمنطقة المشارقة باعتقال 5 مهاجرين أفارقة 4 إثيوبيين، 1 صومالي الجنسية وإيداعهم مدرسة تستخدمها الجماعة كمحتجز للمهاجرين.

- **2 أغسطس / آب -2021 احتجاز تعسفي وتعذيب وترحيل قسري -مديرية منبه- محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» باحتجاز طفل مهاجر أثيوبي الجنسية (16 عام- ذكر) إلى جانب 300 آخرين وتم إيداعهم أحد مراكز الاحتجاز بالمحافظة ومن ثم ترحيلهم قسرًا إلى آخر مناطق تسيطر عليها الجماعة.

- **3 أكتوبر / تشرين الثاني -2021 احتجاز تعسفي وتعذيب- مديرية منبه- محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله الحوثيين» باحتجاز مهاجر أثيوبي الجنسية إلى جانب مهاجرين آخرين بينهم من 10 15- طفل، وتم ايداعهم أحد مراكز الاحتجاز وتعذيبهم بطرق مختلفة لمدة 5 أيام.

- **6 أكتوبر/ تشرين الثاني -2021 احتجاز تعسفي – مديرية منيه- محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» باحتجاز ثلاثة مهاجرين اثيوبيين الجنسية بينهم طفل (17 سنة -ذكر) وإيداعهم مركز احتجاز بالمحافظة لمدة يومين.

- **23 ديسمبر/كانون الأول 2021 – ألغام– مديرية الحزم– محافظة الجوف**

انفجر لغم أرضي في منطقة اللبنات، زرعته جماعة أنصار الله» الحوثيين» بامرأة من جنسية صومالية، مما أدى لإصابتها بشظايا في الصدر.

- **1 يناير/ كانون الثاني 2022 – دهس بمركبة - مديرية رازح – محافظة صعدة**

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في منطقة بسباس بدهس رجل بالغ إثيوبي الجنسية، مما أدى إلى إصابته بجروح طفيفة.

- **5 يناير / كانون الثاني -2022 احتجاز تعسفي- مديرية البيضاء- محافظة البيضاء**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» باحتجاز مهاجرة صومالية الجنسية (27 سنة- ذكر) وإيداعها سجن رداع لمدة 5 أشهر.

- **15 يناير/ كانون الثاني -2022 احتجاز تعسفي- مديرية السوادية – محافظة البيضاء**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» باحتجاز مهاجرة صومالية الجنسية (23 عام- أنثى) وإيداعها البحث الجنائي لمدة 4 أشهر.

- **4 فبراير/ شباط 2022، اعتقال تعسفي وتعذيب -مديرية قطابر-محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في قرية غمرة السفلى باعتقال مهاجرَين إثيوبيي الجنسية أحدهما طفل (17 عامًا) لمدة عشرة أيام وتعذيبهما بطرق مختلفة خلال مدة الاعتقال.

- **9 مارس/ آذار 2022– رصاص حي– مديرية قطابر – محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» بمنطقة آل ثابت الحدودية، بإطلاق الرصاص الحي على مهاجرَين إثيوبيين أحدهما طفل (16 عام/ ذكر)، مما أدى لإصابتهما بجروح بليغة.

- **21 مارس/ آذار 2022 – رصاص حي– مديرية مُنَبه – محافظة صعدة**

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في منطقة ولد عياش بإطلاق الرصاص الحي على مهاجر بالغ إثيوبي الجنسية، مما أدى إلى إصابته بجروح بالغة.

- **1 أبريل/ نيسان 2022 – احتجاز تعسفي– مديرية رازح – محافظة صعدة**

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في سوق النظير منطقة النظير باحتجاز رجل وامرأة بالغين إثيوبيي الجنسية لمدة يومين، وبعد أن تم إطلاق سراحهما بساعة ونصف تعرضا للاحتجاز مرة أخرى لمدة 3 أيام تحت أشعة الشمس الحارقة.

- **1 أبريل / نيسان -2022 احتجاز تعسفي- مديرية السبعين- أمانة العاصمة صنعاء**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في شارع حدة باحتجاز 15 مهاجر حبشي الجنسية لمدة 4 ساعات ثم أطلقت سراحهم مقابل مبالغ مالية.

- **9 مايو/ أيار 2022 – استخدام مدارس – مديرية الظاهر – محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في منطقة بني سعد باستخدام مدرسة كـ محتجز للمهاجرين الأفارقة من جنسيات مختلفة، والذين يعملون كـ عتالين في المنطقة.

- **15 مايو/ أيار 2022 – إخفاء قسري– مديرية قطابر – محافظة صعدة**

قامت عصابة تهريب وإتجار في عزلة آل ثابت بإخفاء اثنين من المهاجرين أحدهما صومالي الجنسية والآخر إثيوبي الجنسية لمدة 10 أيام مما أدى إلى إصابتهم بسوء تغذية حاد.

- **1 يوليو/ تموز 2022 – رصاص حي – مديرية الظاهر – محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في منطقة غافرة بإطلاق الرصاص الحي على طفل (17 عامًا/ ذكر) إثيوبي الجنسية، مما أدى لإصابته بجروح بليغة.

- **1 سبتمبر / أيلول -2022 تجنيد – مديرية صعدة – محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» بمنطقة المواصلات بتجنيد طفلة مهاجرة أثيوبية الجنسية (17 عام – أنثى).

- **20 سبتمبر / أيلول -2022 أجسام متفجرة- مديرية شداء- محافظة صعدة**

انفجرت بقايا أسلحة في منطقة الجبانه خلفتها جماعة أنصار الله» الحوثيين» مما أدى لجرح طفل مهاجر أثيوبي الجنسية (15 سنة-ذكر) بجروح بليغة.

- **14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، اعتقال تعسفي- مديرية قطابر – محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في سوق آل ثابت باعتقال مهاجرين إثيوبيي الجنسية بينهما طفل (17 عامًا) تعسفيًا لمدة شهر ونصف، ومنعهما من العمل عقب إطلاق سراحهما.

- **10 ديسمبر/ كانون الأول 2022، اعتقال تعسفي-مديرية مُنَبه -محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في سوق أم صمايل منطقة الرقو باعتقال طفل (17 عامًا) إثيوبي الجنسية لمدة أربعة أيام، ونهب ما بحوزته من نقود وممتلكات.

- **4 يناير/ كانون الثاني 2023، دهس بمركبة - مديرية قطابر – محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في منطقة حنبة بدهس مهاجرَين إثيوبيي الجنسية بعربة عسكرية مما أدى لإصابتهما بجروح بليغة.

- **15 يناير/ كانون الثاني 2023، اختفاء قسري-مديرية قطابر- محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في سوق آل قطابر باعتقال مهاجرين إثيوبيي الجنسية بينهما طفل (16 عامًا) وإخفائهما قسريًا لمدة شهر.

- **13 فبراير/شباط 2023، اعتقال تعسفي- مديرية قطابر- محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في سوق آل ثابت باعتقال طفل (17 سنة) إثيوبي الجنسية لمدة خمسة أيام، ونهب ما بحوزته من أموال.

- **7 مارس/ آذار 2023، تجنيد وتحرش جنسي – مديرية كتاف والبقع – محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في عزلة العقيق بتجنيد طفلة مهاجرة إثيوبية الجنسية (16 عامًا)، والتحرش الجنسي بها خلال فترة التجنيد.

- **7 يونيو / حزيران -2023 قصف بري- مديرية منبه – محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» بإطلاق مقذوف على قرية المحماة مما أدى لمقتل طفل مهاجر أثيوبي الجنسية (17 سنة- ذكر).

- **9 أغسطس / آب -2023 قصف بري -مديرية منبه – محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» بإطلاق قذيفة هاون على قرية الخلس الأعلى مما أدى لإصابة طفل مهاجر أثيوبي الجنسية (17 سنة- ذكر) بجروح بليغة.

- **1 سبتمبر/ أيلول -2023 احتجاز تعسفي- مديرية حرف سفيان – محافظة عمران**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في حارة الجمهوري باحتجاز 17 مهاجرة اثيوبية الجنسية بينهن 15 طفلة. وإيداعهن سجن قوات النجدة لمدة يومين، وتم إطلاق سراحهن مقابل مبالغ مالية.

- **22 سبتمبر / أيلول -2023 رصاص حي- مديرية شداء- محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» بإطلاق الرصاص الحي المباشر على مهاجرين بمنطقة المشاف مما أدى لإصابة طفلة أثيوبية الجنسية (17 سنة- أنثى) بجروح بليغة.

- **9 أكتوبر/ تشرين الأول -2023 احتجاز تعسفي، عنف جنسي- مديرية صعدة – محافظة صعدة**

قامت جماعة أنصار الله «الحوثيين» في حارة السلام باحتجاز طفلة أثيوبية الجنسية (16 سنة- أنثى) في مكان مجهول لمدة 19 يوم وخلال مدة الاحتجاز تعرضت للتحرش الجنسي والتعنيف.

ثالثًا: انتهاكات ارتكبتها قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا وعصابات التهريب في مناطق سيطرتها بحق مهاجرين أفارقة

- **24 يوليو/ تموز 2018 – رصاص حي– مديرية حبان – محافظة شبوة**

أطلقت قوات النخبة الشبوانية الرصاص الحي في منطقة النقبة على مهاجرين إثيوبيي الجنسية، ما تسبب في إصابتهم بجروحٍ خطيرة.

- **11 ديسمبر/ كانون الأول 2018 – عنف جنسي– مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج**

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في ساحل رأس العارة باحتجاز امرأة (20 عامًا) إثيوبية الجنسية واستغلالها جنسيًا طيلة فترة احتجازها والتي استمرت قرابة 6 أشهر ، كما قاموا بتعذيبها جسديًا ونفسيًا وابتزاز أسرتها ماليًا.

- **2 مارس/ آذار 2019 – احتجاز تعسفي وتعذيب – مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج**

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في ساحل رأس العارة باحتجاز طفل (16 عامًا) إثيوبي الجنسية – وتعذيبه جسديًا وتجوعيه بشكل مستمر لمدة 5 أشهر وابتزاز أسرته ماليًا.

- **18 مايو/ أيار 2019 – رصاص حي– مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج**

قامت عصابة التهريب في ساحل رأس العارة مديرية المضاربة والعارة محافظة لحج بإطلاق الرصاص الحي المباشر على رجل بالغ إثيوبي الجنسية، مما أدى إلى إصابته بجروح بالغة.

- **29 يوليو/ تموز 2019 – رصاص حي– مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج**

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في ساحل رأس العارة بإطلاق الرصاص الحي على 11 مهاجرًا إثيوبي الجنسية بينهم طفلين ذكور وامرأة، مما أدى إلى تعرضهم إلى إصابات بالغة.

- **15 أغسطس/ آب 2019 – رصاص حي– مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج**

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في ساحل رأس العارة بإطلاق الرصاص الحي على رجل بالغ إثيوبي

الجنسية، ومحاولة دهسه بمركبة مدنية .

- **23 أغسطس/ آب 2019 – رصاص حي– مدينة عتق – محافظة شبوة**

أطلقت قوات النخبة الشبوانية الرصاص الحي على مهاجر بالغ إثيوبي الجنسية، حيث اخترقت الرصاصة جمجمة الرأس من الجهة الأمامية ، وتوفي بعد يومين من إصابته.

- **28 أغسطس/ آب 2019 – رصاص حي– مديرية خنفر – محافظة أبين**

قام الحزام الأمني بإطلاق الرصاص الحي المباشر على طفل إثيوبي الجنسية (14 عامًا)، مما أدى إلى إصابته بجروح عميقة.

- **31أغسطس/ آب 2019 – احتجاز تعسفي وتعذيب– مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج**

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في ساحل رأس العارة مديرية المضاربة والعارة محافظة لحج باعتقال طفل (16 عامًا) إثيوبي الجنسية، وتعذيبه جسديًا ونفسيًا وابتزاز أسرته ماليًا.

- **27 سبتمبر/ أيلول 2019 – رصاص حي– مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج**

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في منطقة الهجيمة بإطلاق الرصاص الحي على طفل (16 عامًا)، ورجلٍ بالغ إثيوبيي الجنسية، مما أدى إلى إصابتهم بإصابات بالغة.

- **30 سبتمبر/ أيلول 2019 – رصاص حي– مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج**

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في منطقة الهيجة بتعذيب وابتزاز وإطلاق الرصاص الحي على مهاجر بالغ إثيوبي الجنسية، مما أدى إلى إصابته بجروح بليغة.

- **16 أكتوبر/ تشرين الأول -2019 احتجاز وتعذيب- مديرية طور الباحة -محافظة لحج**

قامت عصابة تهريب وإتجار بالبشر في منطقة رأس العارة باحتجاز 6 مهاجرين أثيوبيين الجنسية بينهم طفل (17 عام -ذكر) في مراكز احتجاز خاصة بالمهاجرين في المنطقة بغرض الحصول على الفدية، ثم قامت بتعذيب الطفل بضربة في أماكن متفرقة من جسده ومن ثم رميه بالقرب من أحد مساجد المنطقة.

- **20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، عنف جنسي- مديرية دار سعد- محافظة عدن**

قامت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي بمنطقة البساتين بالاعتداء بالضرب على مهاجرة صومالية الجنسية (45 عامًا)، والاعتداء عليها جنسيًا وتهديدها ومنعها من تقديم شكوى للجهات المختصة.

- **9 أكتوبر/ تشرين الأول 2020 – احتجاز تعسفي وتعذيب –مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج**

قامت عصابة التهريب في ساحل رأس العارة باقتياد قارب على متنه 170 مهاجرًا من الجنسية الإثيوبية بينهم أطفالٌ قُصر، تم توزيعهم إلى عدة مجموعات، حيث تم اقتياد طفلٍ ومعه ستة رجال بالغين إلى أحد مراكز الاحتجاز، وتم احتجاز الطفل مع 46 مهاجرًا بينهم 12 فتاةً و3 أطفال ذكور، تعرض الطفل للابتزاز والتجويع والضرب والتعذيب حتى أصيب بإصابات بليغة أقعدته ومنعته عن الحركة، تم الإفراج عنه بعد 5 أشهر برميه في إحدى الطرقات العامة.

- **9 أبريل/نيسان 2021 – اختطاف وإخفاء قسري– مديرية المضاربة ورأس العارة – محافظة لحج**

قامت عصابات تهريب وإتجار بالبشر بمنطقة رأس العارة باختطاف طفل إثيوبي الجنسية (17 سنة / ذكر) وإخفائه لمدة شهر وخمسة أيام، تعرض خلالها للتعذيب الجسدي والتجويع وتعرضت عائلته للابتزاز.

- **3 أبريل/ نيسان 2021، عنف جنسي- مديرية دار سعد- محافظة عدن**

قامت قوات المجلس الانتقالي بمنطقة البساتين بلوك 1، بالاعتداء الجنسي على طفلتين صوماليتي الجنسية (6-5 سنوات) واعتقال والدهما لمدة يومين عند قيامه بإبلاغ الجهات المختصة، ومنعه من تقديم شكوى.

- **10 يونيو/ حزيران 2021 – غرق– مديرية المضاربة ورأس العارة – محافظة لحج**

قامت عصابات تهريب وإتجار بالبشر قبالة ساحل رأس العارة، بنقل 208 مهاجرين إثيوبيين بينهم 42 امرأةً و23 طفلًا وطفلة على متن قارب ونتيجة للحمولة الزائدة فقد تحطم القارب، مما أدى لوفاة جمع من كانوا على متنه غرقًا ولم ينج منهم سوى أربعة مهاجرين.

- **9 ديسمبر/ كانون الأول 2021، مديرية دار سعد- محافظة عدن**

قامت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي بمنطقة البساتين باعتقال مهاجرة صومالية (41 عامًا) لمدة 11 يومًا، وتعذيبها خلال مدة الاعتقال بطرق مختلفة.

- **11 فبراير/ شباط 2022، عنف جنسي- مديرية ميفعة - محافظة شبوة**

قامت عصابات تهريب وإتجار بالبشر في منطقة جول الريدة بالاعتداء الجنسي على مهاجرة إثيوبية الجنسية (23 عامًا).

- **9 يوليو / تموز 2022، رصاص حي – مديرية رضوم – محافظة شبوة**

قامت قوات دفاع شبوة في منطقة بلحاف بإطلاق الرصاص الحي على مهاجر إثيوبي الجنسية مما أدى لإصابته بجروح بليغة.

- **17 يناير / كانون الثاني 2023، عنف جنسي – مديرية رضوم – محافظة شبوة**

قامت عصابات تهريب وإتجار بالبشر في منطقة الملبوجة بالاعتداء الجنسي على مهاجرة إثيوبية الجنسية (26 عامًا).

- **5 فبراير/ شباط 2023، اختطاف وتعذيب- مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج**

قامت عصابات تهريب وإتجار بالبشر بمنطقة رأس العارة باختطاف طفلة إثيوبية (17 عامًا) واحتجازها لمدة أسبوع وتعذيبها بطرق مختلفة، وابتزاز أسرتها لدفع مبالغ مالية مقابل إطلاق سراحها.

- **13 أبريل/ نيسان 2023، رصاص حي- مديرية ردفان- محافظة لحج**

قامت قوات المجلس الانتقالي بمنطقة الحبيلين بإطلاق الرصاص الحي المباشر على امرأة إثيوبية (26 عامًا) مما أدى لإصابتها بجروح عميقة.

- **17 مايو/ أيار 2023، رصاص حي – مديرية ردفان – محافظة لحج**

قامت قوات المجلس الانتقالي بمنطقة الحبيلين بإطلاق الرصاص الحي المباشر على رجلين بالغين إثيوبيي الجنسية، مما أدى لمقتل أحدهما وجرح الآخر.

- **13 سبتمبر / أيلول -2023 رصاص حي- مديرية رضوم – محافظة شبوة**

قامت قوات دفاع شبوة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في منطقة بلحاف بإطلاق الرصاص الحي على مهاجر أثيوبي الجنسية مما أدى لإصابته بجروح بليغة.

- **يناير 2023، اختطاف وعنف جنسي وابتزاز - مديرية المضاربة والعارة – محافظة لحج**

قامت عصابات التهريب في منطقة رأس العارة بمحافظة لحج مطلع العام 2023، باختطاف مهاجرة إثيوبية الجنسية (20 عام -أنثى) في إحدى الهناجر التابعة لها واستغلالها جنسيًا والتناوب على اغتصابها لمدة خمسة أشهر، وتعذيبها وابتزاز أسرتها بغرض الحصول على المال.

رابعًا: انتهاكات ارتكبتها قوات الحكومة المعترف بها دوليًا وعصابات التهريب في مناطق سيطرتها بحق المهاجرين الأفارقة في اليمن

- **11 يونيو/ حزيران -2018 احتجاز تعسفي- مديرية سيئون – محافظة حضر موت**

قامت القوات الحكومية باحتجاز 3 مهاجرين من الجنسية الصومالية وإيداعهم السجن العام لمدة 10 أشهر.

- **9 مارس/ آذار 2020 – ترحيل قسري– مديرية عتق – محافظة شبوة**

قامت القوات الحكومية في حي الجلفوز بترحيل مهاجرين إثيوبيي الجنسية من المنطقة، وبحسب إفادة شاهد عيان فإن عدد المهاجرين المرحلين قسريًا يقدر عددهم بـ 1500 مهاجر، أثناء فترة جائحة كورونا (كوفيد 19).

- **14 يناير / كانون الثاني -2021دهس بمركبة -مديرية عتق – محافظة شبوة**

قامت القوات الحكومية في شارع النصب بدهس مهاجر أثيوبي الجنسية بمركبة عسكرية مما أدى لإصابته بجروح بليغة.

- **31 مارس/ آذار 2022 – رصاص حي– مديرية عتق – محافظة شبوة**

قامت القوات الحكومية بشارع الستين مدينة عتق بإطلاق الرصاص الحي على مهاجرين إثيوبيين، مما أدى لإصابتهما بجروح بليغة.

- **2 يونيو/ حزيران 2022، احتجاز ونهب ممتلكات - مديرية رضوم- محافظة شبوة**

قامت القوات الحكومية في منطقة عرقة باحتجاز مهاجرٍ إثيوبي الجنسية لمدة ثلاث ساعات، وتعذيبه ونهب ما بحوزته من ممتلكات وأموال.

- **3 أغسطس/ آب 2022 – أجسام متفجرة – مديرية صعدة – محافظة صعدة**

انفجرت عبوة ناسفة في منطقة الملاحيظ من مخلفات القوات الحكومية، مما أدى إلى جرح طفل (16 سنة/ ذكر) إثيوبي الجنسية بجروح بليغة.

- **10 ديسمبر / كانون الأول 2022، رصاص حي- مديرية مدينة مأرب- محافظة مأرب**

قامت القوات الحكومية في محطة بن معيلي بمنطقة الوادي بإطلاق الرصاص الحي مما أدى لمقتل يمنيين اثنين واصابة ثلاثة آخرين بينهم مهاجر أثيوبي الجنسية بجروح بليغة.

- **27فبراير/ شباط 2023، رصاص حي- مديرية مدينة مأرب- محافظة مأرب**

قامت عصابات تهريب وإتجار بالبشر في الرويك بمنطقة الوادي بإطلاق الرصاص الحي المباشر على مهاجر إثيوبي الجنسية مما أدى لمقتله.

- **27 فبراير/ شباط 2023، رصاص حي - مديرية مدينة مأرب- محافظة مأرب**

قامت عصابات تهريب وإتجار بالبشر في الرويك بمنطقة الوادي بإطلاق الرصاص الحي المباشر على مهاجرَين إثيوبيين بالغين أحدهما امرأة (20 عامًا) مما أدى لمقتلهما.

صورة تبين حجم الصعاب والمعاناة التي يتكبدها المهاجرين في مدينة ردع – محافظة البيضاء

شكر وتقدير

هذا التقرير بنسختيه العربية والانجليزية، أُنتج بجهد مشترك لفريق من الباحثات والباحثين بوحدة الأبحاث والدراسات بمنظمة مواطنة لحقوق الانسان، وساهمت الوحدات والإدارات المختلفة في المنظمة بالعمل عليه وبدعم من السفارة الألمانية، وعهدت مواطنة بعملية المراجعة والتحليل القانونيين إلى خبير دولي متخصص بدعم من منظمة الاستجابة السريعة للعدالة JRR.

وروجع التقرير على عدة مستويات من قبل إدارة المنظمة، وتولت وحدة الإعلام والاتصال في مواطنة لحقوق الانسان عمليتيّ التصميم والنشر.

تتقدم مواطنة لحقوق الإنسان، بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل الشهود والضحايا الناجين وذوي الضحايا والمرافق والطواقم الطبية والأطباء الشرعيين والخبراء والناشطون الذي ساهموا في إنجاز هذا التقرير، ولكل داعمي وشركاء وحلفاء ومناصري المنظمة، وتعبر مواطنة عن شكرها للباحثات والباحثين الميدانيات والميدانيين الذين ساهموا في عمليات التوثيق والتحقق المعمق لإنجاز هذا التقرير، ولكل من ساهم في إخراج هذا التقرير بالصورة المطلوبة.

تدعو مواطنة كافة أطراف النزاع في اليمن، والمبعوثين الأممي والأمريكي إلى اليمن، والإتحاد الأوروبي، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة، وكافة الفاعلين في المجتمع الدولي، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، ووسائل الإعلام، والباحثات والباحثين، إلى أخذ مضامين هذا التقرير وتوصياته في الاعتبار، واستيعابها في مقارباتهم لملف المهاجرين في اليمن، وفي كافة الجهود والمساعي السامية من أجل تصحيح أوضاعهم والحد من معاناتهم القاسية والممتدة.

صورة الغلاف: صورة لمهاجرين أفارقه يعبرون في احدى مناطق الساحل الغربي بعد وصولهم عبر البحر.

ترانزيت الجحيم

الانتهاكات المروعة التي تطال المهاجرين الأفارقة خلال عبورهم للأراضي اليمنية

يوثق تقرير ترانزيت الجحيم الذي أعدته مواطنة لحقوق الإنسان الانتهاكات المروعة التي تطال المهاجرين الأفارقة خلال عبورهم للأراضي اليمنية بقصد الوصول لدول الخليج على رأسها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، أو بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة في اليمن من خلال الحصول على بطائق اللجوء التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويسلط التقرير الضوء على المعاناة التي فاقمها النزاع المسلح في اليمن منذ نشوبه في العام 2014 على المهاجرين الأفارقة من زوايا عدة منها تغير طرق العبور وتفرعها وامتدادها، والنهج اللا إنساني الذي تتبعه أطراف النزاع المختلفة في اليمن تجاه المهاجرين الأفارقة، وازدياد نشاط عصابات التهريب والاتجار بالبشر، وتعزيز سياسات الإفلات من العقاب.

ويتناول التقرير على وجه الخصوص الانتهاكات التي ارتكبتها الأطراف الرئيسية في النزاع اليمني وهي القوات الحكومية المعترف بها دوليا، وجماعة أنصار الله "الحوثيين" والمجلس الانتقالي الجنوبي والتشكيلات التابعة له، وقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات وحرس الحدود السعودي وعصابات التهريب والاتجار بالبشر الواقعة في مناطق سيطرة هذه الأطراف.

ودعا التقرير أطراف النزاع في اليمن إلى التوقف الفوري عن الانتهاكات المختلفة، واجراء تحقيقات موثوقة وشفافة في انتهاكات القوانين الدولية والانتهاكات ضد المهاجرين الأفارقة، وتوفير سبل انتصاف سريعة وكافية للضحايا وعائلاتهم، كما دعا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم الجهود المبذولة لوقف الأعمال العدائية في اليمن، وتشكيل آلية جنائية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ، ودعا مجلسيّ حقوق الإنسان والأمن التابعين للأمم المتحدة إلى تشكيل آلية تحقيق دولية لضمان مساءلة الجناة والانتصاف للضحايا، وإحالة ملف حقوق الإنسان في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية بما يضمن تحقيق مساءلة شاملة.

مواطنة
لحقوق الإنسان